

دروس البلاغة

مع شرحه

شموس البراعة

قدّم له

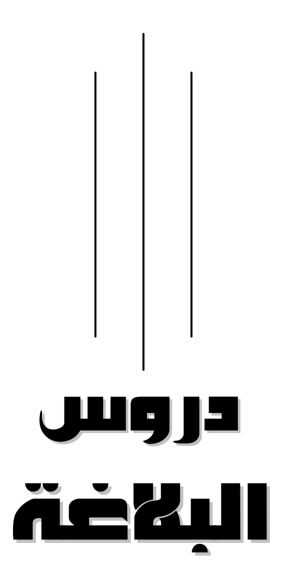
مجلس المدينة العلمية

(دعوت اسلامي)



مكتبة المدينة
للطباعة والنشر والتوزيع
كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم





الموضوع: البلاغة

العنوان : **دروس البلاغة**

التأليف : حفني ناصف، محمد دياب

سلطان محمد، مصطفى طموم

الإشراف الطباعي: **مكتبة المدينة** كراتشي

التنفيذ: "**المدينة العلمية**" جمعيّة (دعوت إسلامي)

شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: 2٤١ صفحة

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإليكتروني: ilmia26@yahoo.com

الطبعة الأولى

1428هـ – ٢٠٠7م



الموضوع: البلاغة

العنوان : **دروس البلاغة**

التأليف : حفني ناصف، محمد دياب

سلطان محمد، مصطفى طموم

الإشراف الطباعي: **مكتبة المدينة** كراتشي

التنفيذ: "**المدينة العلمية**" جمعيّة (دعوت إسلامي)

شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: 2٤١ صفحة

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإليكتروني: ilmia26@yahoo.com

الطبعة الأولى

1428هـ - ٢٠٠7م

يطلب من: مكتبة المدينة بكراتشي. أفنان **مكتبة المدينة** للطباعة والنشر والتوزيع.

مكتبة المدينة: لاهور، دربار ماركيٹ، گنج بخش روڈ. لاهور. هاتف: 7311679

مكتبة المدينة: سردار آباد (فيصل آباد): أمين پور بازار. هاتف: 2632625

مكتبة المدينة: حيدر آباد: فيضان مدينة آفندي ٹاؤن. هاتف: 642211٣

مكتبة المدينة: پشاور: فيضان مدينة گلبرك رقم:١، النور اسٹريٹ، صدر. هاتف: 5279844

مكتبة المدينة: راولپنڈی: أصغر مال روڈ قريب من عيد گاه. هاتف: 4411665

مكتبة المدينة: ملتان: قريب پيپل والی مسجد بوهر گيٹ. هاتف: 4511192

مكتبة المدينة: كوئٹه: قريب ريلوے اسٹيشن، دي ايس آفس.

مكتبة المدينة: آزاد كشمير: چوك شهيداں، مير پور. هاتف: ٠٥٨٦١-٨٢٧٧٢

www.dawateislami.net

المدينة العلميّة

من مؤسّس جمعيّة **"الدعوة الإسلامية"** محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة، العلاّمة مولانا **أبي بلال محمّد إلياس العطّار القادري**[1] الرضويّ الضيائيّ، دام ظلّه العالي:

(1) قامع البدعة حامي السنّة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة، أبو بلال، العلاّمة مولانا محمّد إلياس عطّار القادريّ الرضويّ دامت بركاتهم العالية ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقيٌ، ورِعٌ. حياته المباركة مظهر لخشية الله عزَّ وجلَّ وعشق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم، مع كونه عابداً وزاهداً، فإنه داعية للعالَم الإسلاميّ وأمير ومؤسّس لجمعيّة "**الدعوة الإسلاميّة**" غير السياسيّة، العالَميّة لتبليغ القرآن والسنّة، محاولاته المخلصة المؤثّرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنيّة (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينيّة اليوميّة) والمحاضرات المليئة بالسنن النبويّة، ورسائله الإصلاحيّة في الأردوية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدني بأنّه:

"**عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم**" إن شاء الله عزَّ وجلَّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم، المزيّنون بتاج العمائم الخضر، والمعطّرون بـ"الإنعامات المدنيّة" (السنن النبويّة) في "القوافل المدنيّة" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزّ وجلّ) للدعوة إلى الكتاب والسنّة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتّباع السنّة، إنّه صورة للشريعة والطريقة العمليّة والعلميّة حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالح، وتشرف بالإرادة من شيخ العرب والعجم ضياءِ الدين المدنيّ رحمه الله، والخليفة للمفتي الأعظم لباكستان مولانا وقار الدين القادريّ رحمه الله، ومفتي وفقيه "الهند" شريف الحق الأمجديّ رحمه الله أيضاً جعله خليفة له، وأعطاه الخلافة أيضاً عدة من المشايخ من الطرق الأخرى

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلّم البيان، والصّلاة والسّلام على خيْر الأنام سيّدنا ومولانا محمّد المصطفى أحمد المجتبى، وعلى آله الطّيّبين الطاهرين، وصحبه الصدّيقين الصالحين. برحمتك يا أرحم الراحمين! ....وبعد:

فإنّ سيّدي ومولائي، إمام أهل السنّة والجماعَة، عظيْم البركة، عظيْم المرْتبة، مجدّد الدِين والملّة، حامي السنّة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، شيخ الطريقة، باعث الخيْر والبركة، العلامة مولانا الحاجّ الحافظ القاري الإمام **أحمد رضا خان** عليه رحمة الرحمن كان بطَلاً جليلاً، ورجلاً فطيناً، وعالماً نبيلاً، وفقيهاً ذكيّاً، لا مثيل له متكلّماً، ولا معادلَ له راسخاً في سائر العلوم، ولا شكّ في أنّه كان يتفوّق في العلوْم الجديدة والقديمة بالمهارة التامّة، وتصانيفه قد نِيْفت على عدد الألْف، كلّها تدلّ على عقْله الكبير، وتدبّره المنير، وتبحّره في علم الفقه والحديث والتفسير.

وكتبُ الإمام التي نالت رفعتها في العالَم كثيرةٌ، منها: "**كنْز الإيمان في ترجمة القرآن**" وهو ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى الأردويّة، وتعد هذه الترجمة أجمل وأكمل عمل في حقله وهي مفخرة لهذا العالم ودليل على سعة اطّلاعه وتبحّره باللّغتين: العربيّة والأردويّة،

كالقادريّة والجشتيّة والسهروردية والنقشبنديّة مع إجازات في الحديث النبويّ الشريف، لكنّه يعطي الطريقة القادريّة فقط. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء، آمين.

ومنها: "**حدائق الغفران**" المعروفة بـــ"**حدائق بخشش**" تقوم هـــذه المنظومة على مديح النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم وذكر معجزاتـــه وصفاته وأفعاله، ولذا فإنّها تسجل أحداثاً وأعمالاً مستمدّة من القرآن الكريم أو من أحاديث النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم وسيرته بما جاء في الكتب الموثقة عن حياة سيّد المرسلين وأخباره، وهكذا له ديوان في العربيّة المسمّى بـــ"**بساتين الغفران**".

ومنـــها: "**العطايا النبويّة في الفتاوى الرضويّة**" وهـــذا الكتاب يحتوي على ثلاثة وثلاثين مجلّداً كبيراً، ويشتمل على المســائل المستندة والتحقيقات النادرة، والأبحاث العجيبة، حينما سأله الســائل في أيّ لغة فأجابه وفقاً لها، مـــثلاً بالأردويـــة والعربيّـــة والفارســيّة والإنكليزيّة، فلهذا عندما يطالعها العلماء الكِرام والفقهـــاء العِظـــام يتعجَّبون ويتحيَّرون من عبقريّة الإمام في كلّ حين ومكان.

وكتب الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الـــرحمن مشـــعلة الطريق للمسلمين إلى يوم الدين.

الحَمْد لله عزّ وجلّ جمعيّة الدعوة العالميّة، الحركة غير الساسيّة "**الدعوة الإسلامية**" لتبليغ القرآن والسنّة تصمّم لدعوة الخيْر وإحياء السنّة وإشاعة علم الشرائع في العالَم، ولأداء هذه الأُموْر بحسن فعـــل وهج متكامل أُقيمت المجالس، منـــها: مجلـــس "**المدينة العلمية**"، وبحمد الله تبارك وتعالى أركان هذا المجلس وهـــم العلمـــاء الكِـــرام

والمفتون العِظام كثَّرهم الله تعالى عزمُوا عزْماً مصمّماً لإشاعة الأمْر العلْميّ الخالصيّ والتحقيقيّ.

وأنْشأوا لتحصيل هذه الأُمور **ستّة شعب**، فهي:

1) **شعبة** لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، مجدّد الدين والملّة، حامي السنّة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، **الإمام أحمد رضا خان** عليه رحمة الرحمن.

2) **شعبة** للكتب الإصلاحيّة.

3) **شعبة** لتراجم الكتب (من العربيّة إلى الأُردويّة وبالعكس، وبموافق ألسنة "الباكستان" أيضاً، مثلاً: من الأُردويّة إلى الفارسيّة والسنديّة).

4) **شعبة** للكتب الدراسيّة.

5) **شعبة** لتفتيش الكتب.

6) **شعبة** للتخريج.

ومِنْ أوّلِ ترجيحات مجلس **"المدينة العلمية"** أن يقدّم التصانيف الجليلة الثميْنة لأعلى حضرة، إمام أهل السنّة، عظيم البرَكة، عظيم المرتبة، مجدّد الدين والملّة، حامي السنّة، ماحي البدعة، عالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلاّمة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه **الإمام أحمد رضا خان** عليه رحمة الرحمن بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

وليعاونْ كلّ أحدٍ منَ الإخوة والأخوات في هــذه الأُمــوْر المدنيّة ببساطه، وليطالع بنفسه الكتب التي طبعت من المجلس وليرغّب من سوا نفسه أيضاً.

أعطا الله عزّ وجلّ المجالس الأخــرى لا ســيّما "**المدينة العلميّة**" ارتقاءً مستمرّاً، وجعل أُمورنــا في الــدين مزيّنــاً بحلْيَــة الإخلاص ووسيلة لخيْر الدارَين. وأعطانا الله عزّ وجلّ الشهادةَ تحــتَ القبّة الخضراء (من المسجد النبويّ على صاحبها الصّلاة والسّــلام)، والمدْفنَ في روضة البقيع، والمسْكنَ في جنّة الفرْدوس".

آمين بجاه النبيّ الأمين صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم.



رمضان المبارك 1425 ￼

(تعريب المدينة العلمية)

مقدمّة الشارح

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا بدائع المعاني وغرائب البيان وعلّمنا دقائق المثاني وعجائب التبيان، **والصّلاة والسّلام** على من اصطفاه بالإرسال إلى كافّة الخلق من الإنس والجان، وأعطاه من الكتاب ما أفحم به فصحاء عدنان، وبلغاء قحطان، ومن الحكمة ما مزّق به حكم اليونان، وعلى آله وأصحابه الذين حاز واقصب السبق في كلّ ميدان، **وبعد!**

فيقول أحوج الخلق إلى الغني الباري **أبو الأفضال محمد فضل حق الرامفوري** أصلح الله حاله وأحسن مآله. لما رأيت كتاب ½**دروس البلاغة**¼ الذي ألّفه جماعة من الذين لهم اليد الطولى في العلوم جلّها ولا سيّما العلوم العربيّة والفنون الأدبيّة لتعليم طلبة العلم في ½الجامع الأزهر¼ الواقع في ½مصر¼ نظرت بعين التأمّل فيه فوجدته حاوياً مع اختصاره لما حواه مطوّلات فنّ البلاغة من الأصول والقواعد وخالياً مع كثرة مسائله من المناقشات والزوائد وواقعاً على ترتيب حسن لم يعهد في كتب المتأخّرين كما يعرفه من طال نظره في كتب المتقدّمين ولذا اشتهر اشتهار الشّمس على نصف النهار وطارة القبول

والدبور إلى الأقطار وجعله أولو العلم والبصيرة من الكتب التي تقرّر دراستها في أكثر مدارس ½الهند¼ من علم البلاغة، وهو إن كان جزل العبارة فصيح البيان؛ لأنّ عامّة المحصّلين في هذا الزّمان يحتاجون في كشف ودائعه إلى الشّرح والإيضاح، ولم يقع له شرح إلى الآن؛ فلذا تواتر عليَّ التماس جماعة من طلاب العلم والكمال بلسان الحال والمقال أن أكتب له شرحاً يذلل صعابه ويكشف عن وجوه خرائده، نقابه فأخذت في شرحه بعد أن قدّمت رجلاً وأخّرت أخرى لما رأيت الأقدام عليه أحري وشرعت فيه مقتضياً أثر المصنف في الإيجاز والاختصار ومعرضاً عن التعرّض لما لا مدخل له في حلّ الكتاب من المباحث والأنظار فجاء بحمد الله تعالى في زمان يسير كما استحسنه الأحبّاء وارتضاه الأولياء **اللّهم** اختم على ما عملته بختام الرضاء والثواب، ولا تجعله عرضة لكلّ طعان ومغتاب، واجعله ذخرا إلى يوم الحساب، على كلّ شيء قدير وبإجابة الدعاء جدير.

الشّارح

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قصرت عبارة البلغاء، عن الإحاطة بمعاني آياته وعجزت ألسن الفصحاء، عن بيان بدائع مصنوعاته والصلاة والسلام على من ملك طرفي البلاغة إطناباً وإيجازاً وعلى آله وأصحابه الفاتحين بهديهم إلى الحقيقة مجازاً.

وبعد! فهذا كتاب في فنون البلاغة الثلاثة سهل المنال، قريب المآخذ، بريء من وصمة التطويل الممل، وعيب الاختصار المخل، سلكنا في تأليفه أسهل التراتيب وأوضح الأساليب. وجمعنا فيه خلاصة قواعد البلاغة وأمّهات مسائلها وتركنا ما لا تمسّ إليه حاجة التلامذة من الفوائد الزوائد وقوفاً عند حدّ اللازم وحرصاً على أوقاتهم أن تضيع في حلّ معقد أو تلخيص مطوّل أو تكميل مختصر فتمّ به مع كتب الدروس النحويّة سلم الدراسة العربيّة في المدارس الابتدائيّة والتجهيزيّة. (والفضل) في ذلك كلّه للأميرين الكبيرين نُبْلاً، والإنسانين الكاملين فضلاً ناظر المعارف المتجافى عن مهاد الراحة في خدمة البلاد الواقف في منفعتها على قدم الاستعداد (صاحب العطوفة محمّد زكي باشا) ووكيلها ذي الأيادي البيضاء في تقدّم المعارف نحو الصراط المستقيم وأدارة

شؤنها على المحور القويم (صاحب السعادة يعقوب أرتين باشا) فهما اللّذان أشارا علينا بوضع هذا النظام المفيد وسلوك سبيل هذا الوضع الجديد تحقيقاً لرغائب أمير البلاد ووليّ أمرها الناشي في مهد المعارف العارف بقدرها مجدّد شهرة الديار المصريّة، ومعيد شبيبة الدولة المحمّدية العلويّة (مولانا الافخم عباس حلمي باشا الثاني) أدام الله سعود أمّته وأقرّ به عيون آله ورجاله وسائر رعيّته آمين.

المؤلّفون

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المدينة العلميّة	01
مقدّمة الشارح	06
خطبة الكتاب	08
مقدّمة في الفصاحة والبلاغة	١٤
الفصاحة	١٤
(١) فصاحة الكلمة	1٥
(٢) فصاحة الكلام	١٧
(٣) فصاحة المتكلّم	٢٢
علم المعاني	٢٨
الباب الأوّل في الخبر والإنشاء	٣٠
(١) الكلام على الخبر	٣٢
(٢) الكلام على الإنشاء	٣٨
الباب الثاني في الذكر والحذف	٦١
الباب الثالث في التقديم والتأخير	٦٨
الباب الرابع في التعريف والتنكير	٧٤
الباب الخامس في الإطلاق والتقييد	٩٠
الباب السادس في القصر	١٠٢
الباب السابع في الوصل والفصل	١٠٦

الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة	١١٥
أقسام الإيجاز..............................	١٢٠
أقسام الإطناب	١٢٢
الخاتمة في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر	١٢٩
علم البيان	١٤٢
التشبيه......................................	١٤٤
المبحث الأوّل في أركان التشبيه..............	١٤٥
المبحث الثاني في أقسام التشبيه.............	١٥٠
المبحث الثالث في أغراض التشبيه	١٥٨
المجاز	١٦٢
الإستعارة...................................	١٦٥
المجاز المرسل	١٧٢
المجاز المركّب	١٧٤
المجاز العقلي	١٧٦
الكناية......................................	١٧٩
علم البديع	١٨٤
محسّنات معنويّة............................	١٨٥
(١) التوريّة.................................	١٨٥
(٢) الإيهام	١٨٦
(٣) التوجيه	١٨٧
(٤) الطباق..................................	١٨٧

(٥) المقابلة	١٨٨
(٦) التدبيح	١٨٩
(٧) الإدماج........................	١٨٩
(٨) الاستتباع	١٩٠
(٩) مراعاة النظير	١٩٠
(١٠) الاستخدام	١٩١
(١١) الاستطراد	١٩٣
(١٢) الافتنان	١٩٤
(١٣) الجمع........................	١٩٥
(١٤) التفريق	١٩٥
(١٥) التقسيم	١٩٥
(١٦) الطيّ والنشر	١٩٧
(١٧) إرسال المثل	١٩٨
(١٨) المبالغة	١٩٩
(١٩) المغائرة	٢٠١
(٢٠) تاكيد المدح بما يشبه الذمّ	٢٠١
(٢١) تاكيد الذمّ بما يشبه المدح............	٢٠٣
(٢٢) التجريد	٢٠٣
(٢٣) حسن التعليل........................	٢٠٦
محسّنات لفظيّة........................	٢٠٨
(١) تشابه الأطراف........................	٢٠٨

(٢) الجناس	٢٠٨
(٣) التصدير	٢١٤
(٤) السجع	٢١٧
(٥) القلب	٢١٩
(٦) العكس	٢١٩
(٧) التشريع	٢١٩
(٨) الموازبة	٢٢٠
(٩) ائتلاف	٢٢١
خاتمة	٢٢٢
(١) سرقة الكلام	٢٢٢
(٢) الاقتباس	٢٢٧
(٣) التضمين	٢٢٨
(٤) العقد والحلّ	٢٢٩
(٥) التلميح	٢٣٠
(٦) حسن الابتداء	٢٣١
(٧) حسن التخلّص	٢٣٢
(٨) براعة الطلب	٢٣٣
(٩) حسن الانتهاء	٢٣٣
تنبيه	٢٣٥



علوم البلاغة

مقدمة في الفصاحة والبلاغة

الفصاحة في اللغة تنبئ عن البيان والظهور، يقال: ½أفصح الصبيّ في منطقه¼، إذا بان وظهر كلامه، وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلمة والكلام والمتكلّم.

(مقدّمة) أي: هذه مقدّمة؛ فهي خبر لمبتدأ محذوف, ولذا نكّرها؛ لأنّ الأصل في الخبر التنكيرُ **(في الفصاحة والبلاغة)** أي: في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وأقسامهما, وإنّما جعل الكلام فيه مقدّمة؛ لأنَّ المراد بالمقدّمة هاهنا ما يذكر قبل المقصود؛ ليرتبط به ذلك المقصود, وينتفع به الطالب فيه, ولا شكّ أنّ بيان معنى الفصاحة والبلاغة مِمّا يرتبط به مقاصد هذا الفنّ, وينتفع به الطالب فيها **(الفصاحة في اللغة تنبئ عن البيان والظهور، يقال: ½أفصح الصبيّ في منطقه¼ إذا بان وظهر كلامه)** وأيضاً يقال: ½فصح الأعجميّ¼ و½أفصح¼ إذا انطلق لسانه, وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن, وهذا المعنى وإن لَم يكن نفس البيان والظهور لكنّه يؤل إليه بنوع من الاستلزام, فلهذا قال: ½تنبئ عن البيان والظهور¼, ولَم يقل: ½هي البيان والظهور¼, وأشار به إلى أنّ المراد هو مطلق الدلالة سواء كانت بطريق المطابقة, أو بغيرها من أنواع الدلالة **(وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلمة والكلام والمتكلّم)** لكنّ بالمعنى الذي تقع وصفاً لأحد هذه الموصوفات لا تقع به وصفاً للآخر, بل بالمعنى المغاير, حتّى صار فصاحة المفرد والكلام والمتكلّم كأنّها حقائق مختلفة, غير مشتركة في أمر يصلح تعريفاً وبياناً لَها, فلذا أفرد كلاًّ منهما بتعريف, وقال مقدّماً لتعريف فصاحة الكلمة على

(١) ففصاحة الكلمة سلامتها من تنافر الحروف, ومخالفة القياس, والغرابة؛ فتنافر الحروف: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها, نحو: ½الظشّ¼ للموضع الخشن، و½الهعخع¼ لنبات ترعاه الإبل، و½النقاح¼ للماء العذب الصافي، و½المستشزر¼ للمفتول، ومخالفة القياس: كون الكلمة غير جارية على القانون الصرفيّ

فصاحة الكلام والمتكلّم؛ لتوقّفهما عليها: ((١) **ففصاحة الكلمة سلامتها من تنافر الحروف, ومخالفة القياس, والغرابة)** أي: من كلّ واحد من هذه الثلاثة, حتّى لو وجد في الكلمة شيء منها لا تكون فصيحة. وإنّما انحصر فصاحة الكلمة في السلامة من هذه الثلاثة؛ لأنّ المخلّ في فصاحتها إمّا عيب في مادّتِها وحروفها, وهو التنافر, أو في صورتِها وصيغتها, وهو مخالَفة القياس, أو في دلالتها على معناها, وهو الغرابة؛ إذ لا يتصوّر فيها شيء آخر سوى هذه الثلاثة يكون مخلاًّ بفصاحتها (**فتنافر الحروف وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها)** الظاهر أنّ الثقل في الكلمة سبب لتعسّر النطق بها, فهذا العطف من قبيل عطف المسبّب على السبب, ويحتمل أن يكون عطف تفسير؛ بناء على أنّ الثقل في الكلمة ليس إلاّ عسر النطق بها (**نحو: ½الظشّ¼ للموضع الخشن، و½الهعخع¼ لنبات ترعاه الإبل، و½النقاح¼ للماء العذب الصافي، و½المستشزر¼ للمفتول)** أي: نحو وصف هذه الكلمات؛ ليكون المثال مطابقًا للممثّل له, ثُمَّ هذه الكلمات متفاوتة في التنافر وإيجاب الثقل؛ فبعضها كـ½هُعْخُعْ¼ متناهٍ فيه, وبعضها كـ½مُستشْزِر¼ دون ذلك (**ومخالفة القياس كون الكلمة غير جارية على القانون**

الصرفيّ) أي: لا باندراجها فيه ولا بكونها في حكم المستثناة منه, وبيان شذوذها عقيب بيان القانون, فنحو:

....

كجمع ½بوق¼ على ½بوقات¼ في قول المتنبّي:

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفاً لِدَوْلَةٍ   فَفِي النَّاسِ بُوْقَاتٌ لَهَا وَطَبُوْلُ

إذ القياس في جمعه للقلّة ½أبواق¼, وكـ½مودة¼ في قوله:

إنَّ بَنِـــيَّ لَلِئَـــامٌ زَهَـــدَةٌ   مَا لِي في صُدُوْرِهِمْ مِن مَوْدَدَةٍ

½أَبَى يأبَى¼ من الشواذّ الثابتة في اللغة الواقعة في كلام الفصحاء ليست مــن المخالفة في شيء؛ لأنّها فى حكم المستثناة **(كجمع ½بوق¼ على ½بوقــات¼ في قول المتنبّي:**

فَإِنْ يَكُ بَعْـضُ النَّـاسِ سَـيْفاً لِدَوْلَـةٍ   فَفِي النَّـاسِ بُوْقَـاتٌ لَهَـا وَطَبُـوْلُ

البُوق بالضمّ, هو الذي ينفخ فيه, وجمعه للقلّة ½بوقات¼, كما في البيت على خلاف القانون **(إذ القياس في جمعه للقلّة ½أبواق¼)** وللكثرة ½بوائق¼, والمــراد بــ½بعض الناس¼ في البيت نفس الممــدوح, يعــني ½ســيف الدولــة¼

(وكــ½مودة¼ في قوله:

إنَّ بَنِـــيَّ لَلِئَـــامٌ (1) زَهَـــدَةٌ   مَا لِـي في صُـدُوْرِهِمْ مِـن مَـوْدَدَةٍ

والقياس ½مَودّة¼ بالإدغام) والقول بأنّ مخالفة القياس في الشعر جائز للضــرورة الشعريّة لا يجدي شيئاً؛ لأنّ الجواز لا ينافي انتفاء الفصاحة, فإنّ كــثيراً مــن الألفاظ مع كونها جائزة مخلّة بالفصاحة, وهذا ظاهر جدًّا **(والغرابة كون الكلمة غير**

---

(1) لئام جمع لئيم ناكس وبخيل، زهدة جمع زاهد من زهد بالضم ناخواهاني خلاف رغبت ١٢ ص.

ظاهرة المعنى) أي: غير ظاهرة الدلالة على المعنى الموضوع له, فلا يصدق هذا التعريف على المتشابه والمجمل, حتّى يلزم اشتمال القرآن على الغريب؛ لوقوعهما،

والقياس ½مودّة¼ بالإدغام، والغرابة كون الكلمة غير ظاهرة المعنى, نحو: ½تكأكأ¼ بمعنى ½اجتمع¼, و½افرنقع¼ بمعنى ½انصرف¼, و½اطلخمّ¼ بمعنى ½اشتدّ¼.

(٢) وفصاحة الكلام سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة، ومن

وذلك؛ لأنّ كلاًّ منهما, وإن كان غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد, لكنَّه ظاهر المعنى الموضوع له؛ لسهولة انتقال الذهن منهما إلى معناهما الموضوعان له، (**نحو: ½تكأكأ¼ بمعنى ½اجتمع¼, و½افرنقع¼ بمعنى ½انصرف¼, و½اطلخمّ¼ بمعنى ½اشتدّ¼**) فإنّ مثل هذه الألفاظ لعدَم تداوُلِها فيما بين العرَب العَرْباءِ ليست بظاهر الدلالة على معانيها, بل يحتاج في معرفتها إلى أن ينقر, ويبحث عنها في الكتب المبسوطة من اللغة (**(٢) وفصاحة الكلام سلامته من تنافر الكلمات مجتمعة**) بأن لا يكون في اجتماع كلماته تنافُر, وإنّما قال هذا؛ لأنّ المعتبر في فصاحة الكلام هو سلامته من تنافر كلّ واحدة من كلماته للأخرى, لا السلامة من تنافر أجزاء كلمة واحدة؛ فإنّ ذلك من فصاحة الكلمة (**ومن ضعف التأليف, ومن التعقيد**) والمراد هاهنا أيضاً هو سلامته من كلّ واحد هذه الثلاثة لا من المجموع من حيث المجموع, ودلالة هذا الكلام عليه أظهر مِمَّا قال في فصاحة الكلمة؛ لأنّه أتى هاهنا بكلمة ½مِن¼ في كلّ واحد من الثلاثة, ومن الظاهر أنّ تكرار حرف الجرّ في مثل هذا المقام يؤذن بذلك, ومثل ما ذكرنا في فصاحة الكلمة من وجه الحصر يجري في فصاحة الكلام أيضاً, فعيبه في مادّته: تنافر الكلمات, وفي صورته أي: التأليف العارض على الكلمات: ضعف التأليف, وفي دلالته على معناه: التعقيد (**مع فصاحة كلماته**) حال من الضمير في سلامته, واحترز به عن مثل

قولنا: ½شعره مستشزر¼؛ فإنّه وإن كان كلاماً خالياً عن تنافر الكلمات, وعن ضعف التأليف, وعن التعقيد إلاّ أنّ فيه كلمة غير فصيحة, وهي ½مستشـــزر¼؛ لأنّ حروفها متنافرة،

ضعف التأليف, ومن التعقيد مع فصاحة كلماته.

فالتنافر: وصف في الكلام يوجب ثقله على اللســـان, وعسر النطق به، نحو:

فِي رَفْعِ عَرْشِ الشَّرْعِ مِثْلُكَ يَشْرَعُ = وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَـرْبٍ قَبْـرُ

كَرِيْمٌ مَتى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتُه لُمْتُه وَحْدِي

وضعف التأليف: كون الكلام غير جار على القـــانون

فلا يكون كلاماً فصيحاً (**فالتنافر وصف في الكلام يوجب ثقله على اللسان, وعسـر النطق به**) سواء كان منشأ الثقل وعسر النطق اجتماع مجموع كلمة مع أخرى, أو اجتماع بعض حروف كلمة مع بعض حروف من الأخرى, فقوله (**نحـو: فِي رَفْعِ عَرْشِ الشَّرْعِ مِثْلُكَ يَشْرَعُ**) وكذا قوله: (**وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ**) من الأوّل؛ إذ لا شكّ أنّ منشأ الثقل فيهما التقاء مجموع كلّ كلمة مع مجموع الأخـــرى, وقوله:

(**كَرِيْمٌ مَتى أَمْدَحُـــهُ أَمْدَحُـــهُ وَالْـــوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَـــا لُمْتُـــه لُمْتُـــه وَحْـــدِي**)

من الثاني؛ لأنّ موجب الثقل فيه اجتماع ½الحاء¼ و½الهاء¼ في كلمة معهما في كلمة أخرى, وإن كان مجرّد الجمع بين ½الحاء¼ و½الهاء¼ بدون التكرير لا يخلّ بالفصاحة. (**وضعف التأليف كون الكلام غير جار علـــى القـــانون النحـــويّ**

المشهور[1]) مع كونه مِمّا جوّزه البعض, فإنّه إذا كان مخالفاً للقانون المجمع عليه كتقديم المسند

النحويّ المشهور ....

كـ ½الإضمار قبل الذكر¼ لفظاً ورتبة في قوله:

المحصور فيه بـ½إنّما¼ في قولنا: ½إنّما قائم زيد¼؛ فإنّ تأخيره واجب بالإجماع كان فاسداً لا ضعيفاً, وهذا معنى ما قال في الحاشية: ½فضعف التأليف ينشأ....إلخ¼ (**كالإضمار قبل الذكر**) أي: ذكر مرجعه (**لفظاً ورتبة**) وكذا معنًى وحكماً؛ لأنّ القانون هو تقدّم المرجع بأحد هذه الوجوه الأربعة, فمخالفته إنّما يكون إذا لَم يتقدّم المرجع بشيء من هذه الوجوه, لا بأن لَم يتقدّم لفظاً ورتبة فقط, ولعلّ المصنّف أراد بـ½الذكر رتبة¼ مقابلَ الذكر لفظاً, وهو معنى عامٌّ شامل للذكر على الوجهين الأخيرين أيضاً, وبالجملة إذا كان الإضمار في كلام قبل ذكر مرجعه بأحد هذه الوجوه الأربعة كان التأليف ضعيفاً, كما (**في قوله**: (**جَزَى بَنُوْهُ أَبَا الْغِيْلاَنِ**) كنْية الرجل الذي جزاه بنوه (**عَنْ كِبَرٍ**) أي: بعد كبر, فـ½عن¼ هاهنا بمعنى ½بعد¼, كما قيل في قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: 19] (**وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ**) قيل: هو اسم رجل روميّ بنى "الخورنق" وهو قصر بظهر الكوفة للنعمان الأكبر, فأعجبه, وخاف أن يبنِي لغيره مثله, فرماه من أعلى القصر فمات, فضرب العرَب به الْمَثَل

---

(1) فضعف التأليف ينشأ من العدول عن المشهور إلى قول له صحّة عند بعض أولى النظر، فإن خالف تأليف الكلام القانون المجمع عليه كجرّ الفاعل ورفع المفعول وتقديم المسند المحصور فيه بـ½إنّما¼ ففاسد غير معتبر، والكلام في تركيب له صحّة واعتبار. ١٢ منه.

في سوء المكأفات, فقالوا: ½جزاه جزاء سِنِّمَار¼, فقد ذكر فيه ضمير ½بنوه¼ قبل ذكر مرجعه, أعني: ½أبا الغيلان¼ لفظاً ورتبة ومعنًى وحكماً؛ أمّا الأوّل فظاهر, وأمّا الثاني؛ فلأنّ الذكر رتبة عبارة عن أن يكون المرجع مع كونه مؤخّراً لفظاً في رتبة التقديم, وتقديره كـ½ضرب غلامَه زيد¼, على أنّ زيداً فاعل, فإنّ مرجع الضمير في غلامه وهو زيد وإن كان مؤخّراً بحسب اللفظ, لكنّه مقدّم بحسب الرتبة والتقدير؛ لكونه فاعلاً, والمرجع هاهنا؛ لكونه مفعولاً في رتبة التأخير, وأمّا الثالث فلأنّ المراد بالذكر معنى هو أن يذكر ما يقتضي معناه وإن لَم يذكر لفظه, كقوله تعالى:

جَزَى بَنُوْهُ أَبَا الْغِيْلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

والتعقيد: أن يكون الكلام خفيّ الدلالة على المعنى المراد، والخفاء إمّا من جهة اللفظ بسبب تقديم, أو تأخير, أو

﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 8], فإنّ الضمير عائد إلى العدل الذي يقتضيه ويتضمّنه ½اعدلوا¼, وظاهر أنّه لَم يتقدّم في البيت ذكر لفظ المرجع ولا ذكر ما يقتضي معناه, وأمَّا الرابع فلأنّ معنى الذكر حكماً, أن لا يتقدّم ما يدلّ على معناه, ولا يتقدّم لفظه صريحاً أوتقديراً, ولكن يوجد نكتة تقتضي الإضمار قبل الذكر, فيجعل المرجع بوجود هذه النكتة متقدّماً حكماً, كما يجعل المحذوف لنكتة كالثابت, كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1], فإنّه جعل مرجع الضمير وهو الشأن من قبيل المذكور حكماً لنكتة الإجمال والتفصيل؛ ليتمكّن في ذهن السامع, ومن البيّن أنّه لَم يوجد في البيت نكتة لإيراد الضمير قبل الذكر, فكان تأليفه مُخالِفاً للقانون النحويّ المشهور من كون المرجع مذكوراً بأحد الوجوه الأربعة المذكورة, فكان ضعيفاً

مُخِلاًّ بالفصاحة, وإن كان ذلك مِمَّا جوّزه بعضهم كـ½الأَخْفَش¼ و½ابن جِنِّي¼ (**والتعقيد أن يكون الكلام خفيّ الدلالة على المعنى المراد**) للمتكلّم, وإن كان ظاهر الدلالة على معناه الموضوع له بخلاف الغرابة؛ فإنّها عبارة عن كون الكلام خفيّ الدلالة على المعنى الموضوع له, كما سبق (**والخفاء**) أي: وخفاء المراد يكون لخلل واقع (**إمّا من جهة اللفظ بسبب تقديم, أو تأخير, أو فصل**) أو غيرِ ذلك مِمّا يوجِب صُعوبةَ فهم المراد (**ويسمّى**) هذا التعقيد الذي أوجبه خلل من جهة اللفظ والتركيب لذلك الكلام (**تعقيداً لفظيًّا**) وذلك (**كقول المتنبّي**:

جَفَخَتْ وَهُمْ لاَ يَجْفَخُوْنَ بِهَا بِهِمْ شِيَمٌ عَلَى الْحَسَبِ الأَغَرِّ دَلاَئِلُ

فصل، ويسمّى: ½تعقيداً لفظيًّا¼, كقول المتنبّي:

جَفَخَتْ وَهُمْ لاَ يَجْفَخُوْنَ بِهَا بِهِمْ شِيَمٌ عَلَى الْحَسَبِ الأَغَرِّ دَلاَئِلُ

بِهِمْ

فإنّ تقديره: ½جفخت بهم شيم دلائل على الحسب الأغرّ وهم لا يجفخون بها¼.

وإمّا من جهة المعنى بسبب استعمال مجازات وكنايات, لا

الجفخ: الفخر, والشيم: جمع شيمة, وهي الخليقه, والأغرّ: الأبيض الواضح, ففيه من التقديم والتأخير ما خفي به الدلالة على المراد (**فإنّ تقديره: ½جفخت بهم شيم دلائل على الحسب الأغرّ وهم لا يجفخون بها¼**) فهاهنا وقع التعقيد وخفاء المراد لخلل من جهة اللفظ بسبب التقديم والتأخير والفصل (**وإمّا من جهة المعنى**) عطف على قوله: ½إمّا من جهة اللفظ¼, أي: يكون الخفاء لخلل واقع إمّا من جهة اللفظ, وإمّا من جهة المعنى (**بسبب استعمال مجازات وكنايات, لا يفهم المراد بها**) لخفاء القرائن الدالّة على المراد بها.......... (**ويسمّى**)

هذا التعقيد (**تعقيداً معنويًّا, نحو قولك:** ½**نشر الملك ألسنته في المدينة**¼**, مريداً**) بألسنته (**جواسيسَه, والصواب نشر عيونه**) فإنّ العين لكونها اسماً للجزء الذي لــه مزيــد اختصاص بالشخص الجاسوس بحيث يتوقّف تحقّقه بوصف كونه جاسوساً عليه؛ إذ لولاه انتفت عنه الجاسوسيّة, تستعمل مجازاً في الجاسوس بخلاف اللسان؛ فإنّه وإن كان جزأً منه, لكن ليس له مزيد اختصاص بكونه جاسوساً, فلا يصــحّ إطلاقه عليه؛ لأنّه لا يصحّ إطلاق اسم كلّ جزء على الكلّ مجازاً, وإنّما يطلــق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بتحقّق ما صار به الكلّ حاصــلاً بوصــفه الخاصّ (**وقوله:**

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الــدَّارِ عَــنْكُمْ لِتَقْرُبُــوْا وَتَسْكُبُ عَيْنَــايَ الــدُّمُوْعَ لِتَجْمُــدَا

يفهم المراد بها, ويسمّى ½تعقيداً معنويًّا¼, نحو قولــك: ½نشــر الملك ألسنته في المدينة¼, مريداً جواسيسه, والصواب نشر عيونه, وقولِه:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوْا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوْعَ لِتَجْمُدَا

فكَنَى بــ½سكب الدموع¼ عن وجود الحزن الذي يحصل كثيراً عن فــراق الأحبّة, وأصاب في هذه الكناية لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عُرفــاً, ولكنّه أخطأ (**حيث كَنَى بالجمود عن السرور**) بدوام لقاء الأحبّة (**مع أنّ الجمود يكنى به عن البخل**) بالدموع (**وقت البكاء**) وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب؛ لأنّه الذي يفهم من جمودها بسرعة, لا دوام السرور والفرح الذي قصده, وفي معنى هذا البيت وجهان: أحدهما: أنّ عادة الزمان والإخوان المعاملة بنقيض المطلوب وعكس المقصود, فأطلب خلاف المراد لمغالَطة الزمان والإخوان, فيأتون بالمراد, وهذا على وجه الظرافة والتخييل الشعريّ, والثاني: أنّ المراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها على المكروه المؤدّي إلى إفاضة الدموع؛ ليحصل عن ذلــك

دوام السرور بدوام التلاقي, فإنّ الصبر مفتاح الفرج ((٣) **وفصاحة المتكلّم ملكة)** الملكة عبارة عن كيفيّة نفسانيّة رسخت برسوخ أمثالها وبتواليها في النفس **(يقتدر بها على التعبير عن المقصود)** وإنّما قال: ½يقتدر بها¼, ولَم يقل: ½يعبّر¼؛ لأنّه لا يشترط النطق بالفعل, ثُمَّ المراد بالقدرة: ½القدرة بالمباشرة¼, فلا ينتقض بالحياة؛ لأنّ الاقتدار بِها ليس بالمباشرة بل بتوسط سليقة عربيّة, أو تعلّم ومُمارَسة **(بكلام فصيح)** وإنّما قال: ½بكلام فصيح¼, ولَم يقل: ½بلفظ فصيح¼, ليعمّ المفرد والمركب كما في "التلخيص"؛ لأنّ مقصود المتكلّم لا يكون في الأكثر إلاّ الإخبار والطَّلَب, وكلّ منهما يعبّر بالمركّب الإسناديّ والكلام **(في أيّ غرض كان)** من أنواع المعاني كالمدح والذمّ وغيرهما, حتّى لو حصل لشخص ملكة

حيث كَنَى بالجمود عن السرور مع أنّ الجمود يكنى به عن البخل وقت البكاء.

(٣) وفصاحة المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام فصيح في أيّ غرض كان.

الاقتدار على التعبير عن مقاصده بكلام فصيح بالنظر إلى نوع خاصّ فقط كالمدح مثلاً, لا يكون فصيحاً **(والبلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء, يقال:** ½**بلغ فلان مراده**¼ **إذا وصل إليه,** و½**بلغ الركْب المدينة**¼**, إذا انتهى إليها)** ونقل عن "التاج" و"القاموس": ½بلغ الرجل بلاغة¼ إذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده, فعلى هذا أيضاً يكون معناها الوصول, وإن كان وصولاً مخصوصاً, وهو الوصول بالعبارة إلى كنه المراد, فلهذا قال ههنا: ½البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء¼, ولَم يقل: ½تنبئ عن الوصول والانتهاء¼, كما قال في بيان معنى الفصاحة **(وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلام والمتكلّم)** لا للكلمة؛ لأنّ هذا أمر يتعلّق

بالسَّماع, ولَم يسمع من العرب اتّصاف الكلمة بالبلاغة, ثُمَّ البلاغة أيضاً لا تقع وصفاً للكلام والمتكلّم بمعنى واحد, بل بمعانِيَ مختلفةٍ بحيث صارت بلاغة الكلام والمتكلّم, كأنّهما حقيقتان مختلفتان غير مشتركتين في أمر يصلح تعريفاً لَهما؛ فلذا بادَر بالتقسيم أوّلاً, وتعريفِ كلّ على حدة بعد ذلك, مع أنّ الأصل أن يذكر التعريف أوّلاً ثُمَّ التقسيم ثانياً, وقدّم تعريف بلاغة الكلام؛ لكونها مأخوذة في تعريف بلاغة المتكلّم، فقال: (**فبلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته**) قوله: ½مع فصاحته¼ حال من الضمير المجرور في ½مطابقته¼ الذي هو فاعل المصدر, وهذا شرط لتحقّق البلاغة, غير داخل في مفهومها؛ ولهذا لَم يذكره بعضهم, ثُمَّ

لَمَّا كان معرفة مقتضى الحال موقوفاً على معرفة الحال ضرورة أنّ معرفة المضاف من حيث إنّه كذلك يتوقّف على معرفة المضاف إليه, قدّم تعريف الحال ثُمَّ بيّن

والبلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء, يقال: ½بلغ فلان مراده¼ إذا وصل إليه, و½بلغ الركْب المدينة¼, إذا انتهى إليها, وتقع في الاصطلاح وصفاً للكلام والمتكلّم.

المقتضى فقال: (**والحال ويسمّى بـ½المقام¼**) ظاهر هذا الكلام يدلّ على ترادف الحال والمقام, وقيل: اعتبر في مفهوم الحال توهّم كونه زماناً لورود الكلام فيه, وفي مفهوم المقام توهّم كونه محلاًّ له, فهُمَا متغايران بهذا الاعتبار, متّحدان في القدر المشترك الذي (**هو الأمر الحامل للمتكلّم على أن يورد عبارته**) التي يؤدّي بها أصل المراد (**على صورة مخصوصة**) من الإطناب والإيجاز وغيرهما, (**والمقتضى ويسمّى ½الاعتبار المناسب¼**) وفي هذه التسمية إشارة إلى أنّ مقتضى الحال معناه: مناسِب الحال لا موجِبه الذي يمتنع تخلّفه عنه, وإنّما أُطلق عليه لفظ ½المقتضى¼؛ ليكون تنبيهاً على أنّ المناسِب والمستحسن كالمقتضَى والموجَب

في نظر البلغاء (**هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة**) هذا صريح في أنّ مقتضى الحال, هو نفس تلك الصورة المخصوصة, لكنّ قوله في تعريف علم المعاني: ½هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال¼ يأبى عنه؛ إذ من الظاهر أنّ الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال: هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك, وهي بعينها الصورة المخصوصة التي جعلت مقتضَيات الأحوال فكيف يصحّ قوله: ½الأحوال التي بها يطابق مقتضى الحال¼, وإلاّ يلزم أن تكون تلك الأحوال سبباً لمطابقة الكلام نفس تلك الأحوال إلاّ أن يفرق بين الأحوال التي جعلت مقتضيات الأحوال وبين تلك الأحوال التي ذكرها المصنّف في تعريف علم المعاني؛ بأن يراد بالأوّل الأحوال الكليّة كالتأكيد الكليّ والتعريف الكليّ, وبالثاني الجزئيات الموردة في الألفاظ كالتأكيد المخصوص بـ½إنّ¼ مثلاً في: ½إنّ زيداً قائم¼, ولا شكّ أنّ اللفظ بسبب اشتماله على الجزئيّ يطابق الكليّ

فبلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته, ...

والحال ويسمّى بـ½المقام¼ هو الأمر الحامل للمتكلّم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة, والمقتضى ويسمّى ½الاعتبار المناسب¼: هو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة,

......

مثلاً: ½المدح¼ حال يدعو لإيراد العبارة على صورة

ويوافقه, ويصحّ أن يقال: ½إنّ زيداً قائم¼ قد طابَق ووافَق بالتأكيد المخصوص مطلقَ التأكيد من حيث اشتماله على فرد من أفراده. وهذا مثل ما فرق من جعل مقتضى الحال الكلامَ المشتمل على الصورة المخصوصة؛ لا نفسها بين الكلامين المتطابقين بأن جعل أحدهما كليًّا, والآخر جزئيًّا؛ لدفع استحالة مطابقة الشيء

لنفسه, ثُمَّ المصنّف بعد ما بيّن معنى الحال والمقتضى, أراد أن يوضّحها مع زيادة بيان معنى المطابقة التي هي نسبة بينهما فقال: **(مثلاً: ½المدح¼ حال يدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب, و½ذكاء المخاطب¼ حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز؛ فكلّ من المدح والذكاء حال, وكلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى, وإيراد الكلام على صورة الإطناب والإيجاز مطابقة للمقتضى, وبلاغة المتكلّم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بكلام بليغ في أيّ غرض كان)** قد مرّ في تعريف فصاحة المتكلّم من بيان فائدة القيود ما يغني بيانها هاهنا **(ويعرف التنافر بالذوق)** المقصود من هذا الكلام بيان ما يحتاج إليه في حصول البلاغة من العلوم وغيرها؛ ليعلمها طالب البلاغة ويحصلها, فيمكن له حصول البلاغة, وتفصيل ذلك أنّه قد علم مِمَّا ذكر من تعريف البلاغة بأنّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته: أنّه لا بدّ في حصول البلاغة من شيئَين: أحدهما: معرفة الأسباب المخلّة بالفصاحة؛ ليحترز بهذه المعرفة عن إيراد الكلام غير فصيح؛ لأنّه متى فقد الاحتراز عن واحد من

الإطناب, و½ذكاء المخاطب¼ حال يدعو لإيرادها على صورة الإيجاز؛ فكلّ من المدح والذكاء حال, وكلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى, وإيراد الكلام على صورة الإطناب والإيجاز

تلك الأسباب انتفت الفصاحة, فانتفت البلاغة أيضاً, لِمَا علمت من كون الفصاحة شرطاً لتحقّق البلاغة, والثاني: معرفة الأحوال ومقتضياتها ضرورة أنّ إيراد الكلام مطابقاً لمقتضى الحال لا يتأتّى بدون هذه المعرفة, والأسباب المخلّة بالفصاحة أمور بعضها يعرف بعِلْم, وبعضها بعلم آخر, وبعضها لا يعلم بعلمٍ أصلاً بل بالذوق, على ما قال: ½يعرف التنافر بالذوق¼, أي: على ما هو المذهب الصحيح من أنّ كلّ ما عدّه الذوق السليم ثقيلاً متعسّر النطق فهو متنافر, ولا مَدخل فيه لقرب المخارج أو بُعدها, على ما قيل: والذوق قوّة

للنفس, بها يدرك لطائف الكلام ووجوه تحسينه, وهو سليقيّ, كما للعرب العَرْباء, وكسبيّ كما للمؤلّدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين بنِكَاهم وأسرارهم **(ومخالَفة القياس)** يعرف **(بالصرف)**؛ إذ به يعرف أنّ «مودّدة» في قوله: «مالي في صدورهم من موددة», مخالف للقياس؛ لأنّ من قواعدهم أنّ المثلين إذا اجتمعا في كلمة, وكان الثاني منهما متحرّكاً, ولَم يكن زائداً لغرض, وجب الإدغام **(وضعف التأليف والتعقيد اللفظيّ)** يعرف كلّ منهما **(بالنحو)** أمّا الأوّل فظاهر, وأمّا الثاني, فلأنّ سببه: إمّا ضعف التأليف, أو اجتماع أمور مخالفة للأصل, والنحو يبيّن ما هو الأصل وما هو خلافه **(والغرابة)** يعرف **(بكثرة الاطلاع على كلام العرب)** لأنّ من تيسّر له كثرة الإطلاع على كلامهم, حصل له الإحاطة بالألفاظ المأنوسة, وعلم أنّ ما عداها مِمَّا هو غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له, فهو غريب **(والتعقيد المعنويّ)** يعرف **(بالبيان)**؛ إذ به يعرف

مطابقة للمقتضى, وبلاغة المتكلم ملكة يقتدرها على التعبير عن المقصود بكلام بليغ في أيّ غرض كان, ويعرف التنافر بالذوق,

....

اختلاف طُرُق الدلالة في الوضوح, وتمييز السالِم عن التعقيد المعنويّ من المشتمل عليه **(والأحوال ومقتضياها)** يعرف **(بالمعاني)** وهذا ظاهر من تعريفه الآتي عن قريب **(فوجب على طالب البلاغة معرفة اللغة, والصرف, والنحو, والمعاني, والبيان)** كلّها **(مع كونه سليم الذوق, كثير الاطّلاع على كلام العرب)** إلاّ أنّ تعلّق المعاني والبيان بالبلاغة لَمّا كان أزيد من تعلّق غيرهما بها؛ لأنّهما لا يبحثان إلاّ عمّا يتعلّق بالبلاغة سمّوا هذين العِلمَين بـ«البلاغة», ولَمَّا كان موضوع علم البيان أخصّ تحقّقاً من موضوع علم المعاني, ونازلاً منه منزلة الشعبة من الأصل؛ لأنّ المعاني يبحث عن

الألفاظ من حيث دلالتها على الخواصّ؛ سواء كانت مستعملة في المدلولات الوضعيّة أو العقليّة, والبيان عن الألفاظ المستعملة في المدلولات العقليّة من حيث تفاوتِها في الجلاء والخفاء قدّم المعاني على البيان, فقال:

علم المعاني

هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ التي بها يطابق مقتضى الحال, فتختلف صور الكلام لاختلاف الأحوال، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لاَ نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾ [الجن : 10]؛ فإنّ ما قبل «أم» صورة من الكلام تخالف صورة مابعدها؛ لأنّ الأولى فيها فعل الإرادة مبنيّ للمجهول, والثانية فيها فعل الإرادة مبنيّ للمعلوم, والحال

(**علم المعاني هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ**) أي: هو علم يستنبط به إدراك كل فرد فرد من جزئيات أحوال اللفظ العربيّ, كما يدلّ عليه التعبير بـ«يعرف», وإنّما خصّ اللفظ بـ«العربيّ»؛ لأنّ الصناعة لَم توضع إلاّ لمعرفة أحواله, لكن لا مطلقاً بل من حيث إنّها (**التي بها يطابق**) اللفظ (**مقتضى الحال**) فخرج بذلك علم البيان؛ لأنّ الأمور المذكورة فيه من تحقيق المجاز بأنواعه والكناية ونحوهما لَم تذكر فيه من حيث إنّه يطابق بها اللفظ مقتضَى الحال بل من حيث ما يقبل منهما وما لا يقبل, وخرج بذلك أيضاً المحسّنات البديعيّة من التجنيس والترصيع ونحوهما؛ لأنّهما إنّما يؤتى بِها بعد حصول المطابَقة بغيرها (**فتختلف صور الكلام لاختلاف الأحوال**) أي: فتختلف الصور المخصوصة التي يورد عليها الكلام, وهي التي سمّيت بـ«مقتضَيات الأحوال»؛ لكون الأحوال مختلفة غير واقعة على نهج واحد, يستدعي كلّ منها ما يناسبه (**مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لاَ نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَداً﴾؛ فإنّ ما قبل «أم» صورة من الكلام تخالف صورة ما بعدها؛ لأنّ الأولى فيها فعل الإرادة مبنيّ للمجهول, والثانية فيها فعل الإرادة مبنيّ للمعلوم,**)

الداعي لذلك نسبة الخبر إليه سبحانه في الثانية, ومنع نسبة الشرّ إليه في الأولى.

وينحصر الكلام على هذا العلم في ثمانية أبواب وخاتمة.

والحال الداعي لذلك نسبة الخبر إليه سبحانه في الثانية, ومنع نسبة الشرّ إليه في الأولى) مع أنّ المراد بالمريد هاهنا أيضاً هو الله عزَّ وجلَّ, فلَقد أحسنوا الأدب في ذكر الشرّ محذوفَ الفاعل وإبرازَهم لاسمه تعالى عند إرادة الخير والرشد **(وينحصر الكلام على هذا العلم)** أي: علم المعاني **(في ثمانية أبواب وخاتمة)** انحصار الكلّ في الأجزاء لا الكليّ في الجزئيّات؛ لأنّ علم المعاني عبارة عن هذا المجموع, ولا يصدق على كلّ واحد منها.

الباب الأوّل في الخبر والإنشاء

كلّ كلام فهو إمّا خبر أو إنشاء, والخبر ما يصحّ أن يقال لقائله: إنّه صادق فيه أو كاذب, كـ«سافر محمّد», و«عليّ مقيم».

والإنشاء ما لا يصحّ أن يقال لقائله ذلك, كـ«سافر يامحمّد», و«أقم يا عليّ».

(**الباب الأوّل في الخبر والإنشاء**) لَمَّا كان ما ذكره من تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء وتعريفهما وبعض الأحكام ككون كلّ جملة ذات ركنَين مِمّا لا اختصاص له بواحد من الخبر والإنشاء, جمعهما المصنّف في الباب الواحد, وذكر فيه هذه الأمور التي يشتركان فيها, ثُمَّ بعد الفراغ عن بيانها قسّم ذلك الباب إلى قسمَين: أحدهما في الكلام على الخبر وبيان ما يختصّ به من أحواله، والآخر في الكلام على الإنشاء وأحواله المختصّة به, وهذا الذي فعله أحسن وأنسب من الجعل لكلّ من الخبر والإنشاء باباً على حدة, كما جعل صاحب التلخيص وغيره (**كلّ كلام فهو**) بالاستقراء (**إمّا خبر أو إنشاء, والخبر ما**) أي: كلام (**يصحّ أن يقال لقائله: إنّه صادق فيه أو كاذب**) لأنّ القائل يقصد بذلك الكلام حكاية معنى حاصل في الواقع, فهذه الحكاية إن كانت مطابقة لِمَا في الواقع, يقال له: «إنّه صادق فيه», وإن لم تكن مطابقة له, يقال له: «إنّه كاذب» (**كـ«سافر محمّد»**, و«**عليّ مقيم**») فقصد القائل بالأوّل حكاية ثبوت السفر لـ«محمّد», وبالثاني حكاية ثبوت الإقامة لـ«عليّ» في الواقع, فإن حصل الطباق بين تلك الحكاية وما وقع في نفس الأمر بأن وجد اتّصاف محمّد بالسفر واتّصاف عليّ بالإقامة, ثبت صدقه, وإلاّ ثبت كذبه (**والإنشاء ما لا يصحّ أن يقال لقائله ذلك**)؛ لأنّه لا يقصد به الحكاية عن معنى حاصل في الواقع حتّى ثبت صدقه بمطابقة الحكاية, أو كذبه بعدم مطابقتها, بل القصد به إحداث مدلوله وإيجاده بذلك اللفظ

والمراد بصدق الخبر مطابقته للواقع, وبكذبه عدم مطابقته له؛ فجملة «عليّ مقيم»، إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقةً لِما في الخارج فصدق، وإلاَّ فكذب.

ولكلّ جملة ركنان: محكوم عليه، ومحكوم به، ويسمّى الأوّل «مسنداً إليه»، كالفاعل، ونائبه، والمبتدأ الذي له خبر، ويسمّى الثاني «مسنداً» كالفعل، والمبتدأ المكتفى بمرفوعه.

(كـ«**سافر يا محمّد**», و«**أقم يا عليّ**»)؛ فإنّه لَم يقصد به حكاية شيء, بل إحداث مدلوله, وهو طلب السفر والإقامة (**والمراد بصدق الخبر مطابقته للواقع**) ونفس الأمر, والمراد بنفس الأمر ما عليه الأمر في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار الذهن وتعمّله, ويقال له: «الخارج» أيضاً؛ لكونه خارجاً عن اعتبار العقل, وللتنبيه على هذا ورد بعد ذكر الواقع هاهنا لفظ «الخارج» في قوله بُعَيدَ هذا: «إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لِمَا في الخارج... إلخ» (**وبكذبه عدم مطابقته له؛ فجملة «عليّ مقيم» إن كانت النسبة المفهومة منها مطابقة لِمَا في الخارج**) بأن تكون في الخارج كما فهمت من اللفظ (**فصدق، وإلاَّ**) أي: وإن لم تكن النسبة المفهومة منها مطابقة لِمَا في الخارج؛ بأن تكون في الخارج على خلاف ما دلّ عليه الكلام (**فكذب. ولكلّ جملة**) سواء كانت خبريّة أو إنشائيّة (**ركنان**): أحدهما: (**محكوم عليه, و**) الآخر: (**محكوم به، ويسمّى الأوّل «مسنداً إليه»، كالفاعل، ونائبه، والمبتدأ الذي له خبر، ويسمّى الثاني «مسنداً» كالفعل، والمبتدأ المكتفى بمرفوعه**) وهو القسم الثاني من المبتدأ, أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر, مثل: «ما قائم الزيدان» و«أقائم الزيدان»؛ فإنّ الصفة في هذَين المثالَين مسندة إلى ما بعدها, وهو فاعلها يسدّ مسدّ الخبر.

الكلام على الخبر

الخبر إمّا أن يكون جملة فعليّة أو اسميّة؛ فـــالأولى موضـــوعة لإفادة الحدوث في زمن مخصوص مع الاختصار, وقد تفيد الاستمرار التجدديّ بالقرائن إذا كان الفعل مضارعاً, كقول طريف:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيْلَةٌ بَعَثُوْا إِلَيَّ عَـــرِيْفَهُمْ يَتَوَسَّـــمُ

(**الكلام على الخبر: الخبر إمّا أن يكون جملة فعليّة أو اسميّة؛ فالأولى موضـــوعة لإفادة الحدوث**) أي: لإفادة حدوث الحدث المدلول عليه بالفعل الواقع فيهـــا (**في زمن مخصوص**) من الأزمنة الثلاثة؛ سواء كان معيّناً كالجملة الفعليّة التي وقع الفعل فيها ماضياً, أو مبهماً كالجملة الفعليّة التي فعلها مضارع, إذا قلنا: ½إنّه محتمل للحال والاستقبال¼ (**مع الاختصار**) وهذا احتراز عن مثل قولنا: ½زيد قـــائم الآن أو أمس أو غداً¼؛ فإنّ دلالته على الزمان المخصوص ليس إلاّ بانضـــمام قولنا: ½الآن أو أمس أو غداً¼ بخلاف الفعل, فإنّه يدلّ على أحد تلك الأزمنة بصيغة من غير حاجة إلى انضمام أمر آخر يدلّ عليه (**وقد تفيد الاستمرار التجدديّ بالقرائن إذا كان الفعل مضارعاً, كقول طريـــف: أَوَ كُلَّمَـــا وَرَدَتْ**) الهمـــزة هاهنـــا للاستفهام التقريريّ, والواو للعطف على مقدّر, أي: ½حضـــرت العـــرب في عكاظ¼, وكلّما وردت...إلخ (**عُكَاظَ**) وهو سوق بين "نخلة" و"الطائف" تجتمع فيها قبائل العرب فيتفاخرون ويتناشدون, وهذا مفعـــول ½وردت¼ بمعـــنى ½جاءت¼ (**قَبِيْلَةٌ**) فاعله (**بَعَثُوْا إِلَيَّ عَرِيْفَهُمْ**) عريف القوم القيّم بأمرهم ورئيسهم المتوليّ للبحث عنه, والكلام في شأنهم حتّى اشتهر بذلك وعرف (**يَتَوَسَّـــمُ**) أي: يصدر منه ذلك التوسّم وتفرّس الوجوه متجدّداً شيئاً فشيئاً, ولحظة فلحظـــة,

فهذه الجملة الفعليّة تدلّ على الاستمرار التجدّديّ بمعونة المقام وبقرينة السياق؛ لأنّ تعيين المطلوب

والثانية موضوعة لمجرّد ثبوت المسند للمسند إليه، نحو: ½الشمس مضيئة¼، وقد تفيد الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن في خبرها فعل، نحو: ½العلم نافع¼.

والأصل في الخبر أن يلقى لإفادة المخاطبِ الحكمَ الذي تضمّنه الجملة, كما في قولنا: ½حضر الأمير¼، أو لإفادة أنّ المتكلّم عالم به، نحو: ½أنت حضرت أمس¼، ويسمّى الحكم ½فائدةَ الخبر¼، وكونُ المتكلّم عالِماً به ½لازمَ الفائدة¼.

إنّما يحصل بعد التفرّس المتجدّد كثيراً في وجوه الحاضرين في السوق (**والثانية موضوعة لمجرّد ثبوت المسند للمسند إليه**) أي: من غير إفادتها الحدوث, ومن غير اقتضائها التجدّد (**نحو: ½الشمس مضيئة¼**) وهذا بحسب أصل الوضع (**وقد تفيد الاستمرار بالقرائن**) الخارجيّة (**إذا لم يكن في خبرها فعل**)؛ إذ لو كان في خبرها فعل فلدلالة الفعل على الحدوث والتجدّد لا تفيد الثبوت على وجه الاستمرار (**نحو: ½العلم نافع¼. والأصل في الخبر**) أي: ما وضع المركّب الخبريّ له (**أن يلقى لإفادة المخاطبِ الحكمَ الذي تضمّنه الجملة**) وهو وقوع النسبة أو لا وقوعها (**كما في قولنا: ½حضر الأمير¼**) لِمَن لا يعلمه, إذا يريد به المتكلّم إعلام وقوع الحضور للأمير (**أو لإفادة أنّ المتكلّم عالم به**) ذلك فيما إذا كان المخاطب عالماً بأصل الحكم (**نحو: ½أنت حضرت أمس¼**)؛ فإنّه يمتنع فيه إفادة المخاطب أنّه حضر أمس؛ لكونه معلوماً له, بل يريد إفادة أنّ المتكلّم يعلم به (**ويسمّى الحكم ½فائدةَ الخبر¼، وكونُ المتكلّم عالِماً به ½لازمَ الفائدة¼**) لأنّه كلّما استفيد من الخبر الأوّلُ استفيد الثاني,

ولا عكس؛ لجواز أن يكون الأوّل معلوماً قبل الخبر بدون الثاني, فحينئذ يفيد الخبر الثانِيَ دون الأوّل؛ لامتناع تحصيل الحاصل, فاللزوم بينهما ليس باعتبار وجودهما

وقد يلقى الخبر لأغراض أخرى:

(١) كالاسترحام في قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: 24].

(٢) وإظهارِ الضعف في قول زكريّا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ [مريم : 4].

(٣) وإظهارِ التحسّر في قول امرأة عمران: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ

في الواقع؛ لظهور أنّه لا يلزم من تحقّق الحكمِ الخبرُ فضلاً عن كون مخبره عالماً بالحكم بل باعتبار استفادتهما من الخبر, فعلى هذا جَعْلُ الحكمِ نفسه فائدةَ الخبر ونفسِ كونِ المتكلّم عالماً به لازمَها لاستفادتهما كما جعل المصنّف إنّما هو بالنظر إلى أنّ ما يستفاد من الشيء أحقّ بأن يسمّى فائدة من نفس الاستفادة **(وقد يلقى الخبر)** على خلاف الأصل, وبطريق المجاز **(لأغراض أخرى)** غير إفادته إحدى الفائدتَين (**(١) كالاسترحام في)** قوله تعالى حكاية عن **(قول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾)**؛ فإنّه لا يمكن حمل هذا القول على الإفادة؛ لأنّه خطاب لِمَن ﴿يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾ [الأعلى: 7], فكيف يراد به إفادة الحكم أو لازمه, بل إنّما سيق لأجل طلب الرحم والعطف, وإنّما عدّي ½فقير¼ باللام؛ لأنّه ضمن معنى سائل وطالب (**(٢) وإظهار الضعف في قول زكريّا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾)**؛ فإنّه أيضاً ليس للإفادة, بل للتخضّع وإظهار الضعف, وإنّما خصّ ½العظم¼ بالذكر؛ لأنّه عمود البدن وبه قوامه,

فإذا وهن تداعى وتساقطت قوّته (٣) وإظهار التحسّر في قول امرأة عمران: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾) فمرادها بهذا القول إظهار التحسّر والتحزّن على ما فات من رَجائها, وهو كون الذكر في بطنها

رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران : 36].

(٤) وإظهارِ الفرح بمقبِل والشماتة بمدبِر في قولك: ﴿جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [بني إسرائيل: 81].

(٥) وإظهارِ السرور في قولك: ½أخذتُ جائزة التقدّم¼ لِمَن يعلم ذلك.

(٦) والتوبيخِ في قولك للعاثر: ½الشمس طالعة¼.

أضرب الخبر: حيث كان قصد المخبر بخبره إفادةَ المخاطَب، ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة؛ حذراً من

(**(٤) وإظهار الفرح بمقبِل والشماتة بمدبِر في قولك: ﴿جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾**) أي: ذهب وهلك من قولهم: ½زهقت نفسه¼ إذا خرجت, والحقّ: الإسلام, والباطل: الشرك, فالمقصود منه إظهار الفرح بإقبال الإسلام, وإظهار الشماتة بإدبار الشرك (**(٥) وإظهار السرور في قولك: ½أخذتُ جائزة التقدّم¼ لِمَن يعلم ذلك**)؛ فإنّه لا يكون حينئذ للإفادة بل لمجرّد إظهار السرور، والجائزة: الصلة والعطاء (**(٦) والتوبيخ في قولك للعاثر: ½الشمس طالعة¼**) فإنّ كون الشمس طالعة مِمَّا يعلمه كلّ أحد فلا يكون المراد به الإفادة بل الغرض التوبيخ على عثرته وزلّته (**أضرب الخبر: حيث كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطَب**) إحدى الفائدتَين (**ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة**) أي: على مقدار حاجة المخبِر في

إفادة أحد الأمرَين, أو حاجة المخاطب في استفادهما, فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها (**حذراً من اللغو**) فإنّه مخلّ بالبلاغة؛ أمّا على تقدير الزيادة, فلزوم اللغو في الكلام ظاهر, وأمّا على تقدير النقصان, فلأنّه لَم يحصل الغرض حينئذ وأخلّ بالمقصود, فيكون الكلام لغواً غير مفيد (**فإن كان المخاطب خالِيَ الذهن من الحكم ألقي إليه الخبر**

اللغو، فإن كان المخاطب خالِيَ الذهن من الحكم ألقي إليه الخبر مجرّداً عن التأكيد، نحو: ½أخوك قادم¼، وإن كان متردّداً فيه، طالباً لمعرفته حسن توكيده، نحو: ½إنّ أخاك قادم¼، وإن كان منكِراً وجب توكيده بمؤكِّد أو مؤكِّدين أو أكثرَ حسبَ درجة

مجرّداً عن التأكيد) أي: تأكيدِ الحكم, وإن كان يجوز هاهنا التأكيد اللفظيّ والمعنويّ في أحد الطرفَين (**نحو: ½أخوك قادم¼**) إذا ألقيته إلى من لا يعلم الحكم, فإنّه لو أورد تأكيد الحكم هاهنا وقيل: ½إنّ أخاك قادم¼, لكان لغواً؛ لحصول الغرض -وهو قبول معنى الخبر- بلا مؤكّد؛ لأن المحلّ الخالِيَ يتمكّن فيه كلّ نقش يرد عليه, وإن كان يصحّ أن يقال في ذلك المثال: ½أخوك أخوك قادم¼, أو ½أخوك نفسه قادم¼ (**وإن كان متردّداً فيه، طالباً لمعرفته**) وهذا ليس احترازاً عن شيء بل هو لازم للتردّد بحسب الطبع والعادة, فإنّ الجاري طبعاً أنّ الإنسان إذا تردّد في شيء صار متشوّقاً إليه, وطالباً للاطّلاع على شأنه, وإلاّ كان منسياً غير متردّد فيه (**حسن توكيده**) أي: حسن في باب البلاغة تقويته بمؤكّد واحد؛ ليزيل ذلك المؤكّدُ التردّدَ, ويتمكّن الحكم, فلو زاد على مؤكّد واحد أو لَم يؤكّد أصلاً لَم يستحسن (**نحو: ½إنّ أخاك قادم¼**) بالتأكيد بـ½إنّ¼ إذا ألقيته إلى من

يتردّد فيه (**وإن كان منكِراً وجب توكيده بمؤكِّد أو مؤكِّدين أو أكثرَ حسبَ درجة الإنكار**) أي: قوّة وضعفاً؛ فإن كان الإنكار في الجملة كَفَى فيه التأكيد بمؤكّد واحد,

وإن بولغ في الإنكار بولغ في التأكيد بمؤكّدَين أو أكثرَ بحيث يقاومه في إزالته, هذا على طبق ما قال المصنّف, وعلى هذا فالفرق بين المؤكّد الواحد في صورة الإنكار وبينه في صورة التردّد بالوجوب والاستحسان, وقيل: إنّه يزاد توكيد الخبر الذي خوطب به المنكر على توكيد الطلبيّ بحسب قوّة إنكاره, فعلى هذا لا

الإنكار، ....

نحو: ½إنّ أخاك قادم¼، و½إنّه لقادم¼، أو ½والله! إنّه لقادم¼.

فالخبر بالنسبة لخلوّه من التوكيد، واشتماله عليه ثلاثة أضرب كما رأيت، ويسمّى الضرب الأوّل ½ابتدائيًّا، والثاني ½طلبيًّا¼، والثالث ½إنكاريًّا¼.

ويكون التوكيد بـ½إنّ¼، و½أنّ¼، و½لام الابتداء¼،

يجوز الاكتفاء في صورة الإنكار بمؤكّد واحد (**نحو: ½إنّ أخاك قادم¼**) مؤكّداً بـ½إنّ¼ (**أو ½إنّه لقادم¼**) بزيادة اللام (**أو ½والله! إنّه لقادم¼**) بزيادة اللام والقسم (**فالخبر بالنسبة لخلوّه من التوكيد, واشتماله عليه ثلاثة أضرب كما رأيت، ويسمّى الضرب الأوّل**) وهو الخلوّ عن التأكيد (**ابتدائيًّا**) أي: ضرباً ابتدائيًّا؛ لكونه غير مسبوق بطلب وإنكار (**والثاني**) وهو التأكيد استحساناً (**طلبيًّا**) أي: ضرباً طلبيًّا؛ لأنّه مسبوق بالطلب, أو لكونه للطالب (**والثالث**) وهو كون الكلام مؤكّداً وجوباً (**إنكاريًّا**) أي: ضرباً إنكاريًّا؛ لكونه مسبوقاً بالإنكار, أو لكون المخاطب به منكِراً (**ويكون التوكيد بـ½إنّ¼**) بكسر الهمزة (**و½أنّ¼**) بفتحها, على ما هو مذهب بعضهم, وأكثرهم لَم يعدّوها من مؤكِّدات النسبة؛ لكون ما

بعدها في حكم المفرد (½**ولام الابتداء**¼ و½**أحرف التنبيه**¼) وهي ½ألا¼ و½أما¼ و½ها¼ وأحرف (**القسم**) كـ½واو القسم¼ و½تائه¼ (و½**نوني التأكيد**¼) الثقيلة والخفيفة (**والحروف الزائدة**) وهي سبعة أحرف: ½إنْ¼ و½أنْ¼ مخفّفتَين, و½ما¼ و½لا¼ و½مِن¼ و½الباء¼ و½اللام¼ (**والتكرير**) أي: تكرير الجملة (و½**قد**¼) التي للتحقيق (و½**أمّا**¼ **الشرطيّة**) هذا آخر الكلام على الخبر.

الكلام على الإنشاء

الإنشاء إمّا طلبيّ أو غير طلبيّ؛ فالطلبيّ ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وغير الطلبيّ ما ليس كذلك.

والأوّل يكون بخمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والنداء.

أمّا الأمر فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وله أربع صيغ:

(**الكلام على الإنشاء: الإنشاء إمّا طلبيّ أو غير طلبيّ؛ فالطلبيّ ما يستدعي مطلوباً**)؛ إذ الطلب بدون المتعلّق غير متصوّر (**غيرَ حاصل وقتَ الطلب**)؛ لأنّ الطلب حقيقةً عبارة عن إرادة تحصيل شيء, أو المحبّة والشهوة لحصوله, وظاهر أنّ الإرادة لا تتعلّق بتحصيل الحاصل من حيث هو حاصل, وكذا الشهوة في حصول المشتهى, لا تبقى بعد حصوله, فلو أوردت صيغة الطلب في الحاصل, لَم تحمل على معناها الحقيقيّ بل على ما يناسب المقام, كطلب دوام الإيمان والتقوى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾ [البقرة: 104], وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 1], (**وغير الطلبيّ ما ليس كذلك**) كأفعال المقاربة, وأفعال المدح والذمّ, وصِيَغ العقود والقسم, ونحو ذلك (**والأوّل يكون بخمسة أشياء: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والنداء**) وأمّا الثاني فسيجيء من المصنّف أنه ليس من مباحث علم المعاني, ولذا لَم يتعرّضوا به (**أمّا الأمر فهو طلب الفعل على وجه الاستعلاء**) أي: طلباً كائناً على جهة طلب الآمر العلوَّ سواء كان عالياً في نفسه أو لا؛ بأن يكون كلامه على جهة الغلظة والقوّة لا على جهة التواضع والخضوع, كما في الدعاء, ولا على جهة المساواة كما في الالتماس, (**وله أربع صيغ:**) المراد بصيغة الأمر هاهنا: ما دلّ على طلب الفعل على وجه

فعل الأمر، نحو: ﴿خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: 12], والمضارع المقرون باللام, نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: 7], واسم فعل الأمر، نحو: «حيّ على الفلاح», والمصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: «سعيا في الخير».

وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصليّ إلى معانٍ أخر تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال:

(١) كالدعاء، نحو: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾ [النمل: 19].

(٢) والالتماسِ، كقولك لِمَن يساويك: «أعطني الكتاب».

(٣) والتمنّيْ، نحو:

الاستعلاء, سواء كان اسماً أو فعلاً (**فعل الأمر، نحو: ﴿خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾, والمضارع المقرون باللام**) في غير الفاعل المخاطب (**نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾**) وقد يستعمل نادراً في الأمر المخاطب أيضاً (**واسم فعل الأمر، نحو: «حيّ على الفلاح»**) أي: أقبل عليه, فـ«حيّ» اسم بمعنى الأمر (**والمصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: «سعياً في الخير»**) أي: اسع فيه, فـ«سعياً» هاهنا قائم مقام فعل الأمر المحذوف لازماً, (**وقد تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصليّ إلى معانٍ أخر تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال**) وهي نحو ستة وعشرين ذكرها أهل الأصول, وذكروا العلاقة أيضاً بين المعنى الأصليّ لصيَغ الأمر وبين تلك المعاني, وذكر المصنّف بعضاً من تلك المعاني, و لم يتعرّض لبيان العلاقة أصلاً, نظراً للاختصار (**(١) كالدعاء**) أي: الطلب على سبيل التضرّع والخضوع (**نحو: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾, (٢) والالتماسِ، كقولك لِمَن يساويك**) في الرتبة (**أعطني الكتاب**) بدون الاستعلاء والتضرّع (**(٣) والتمنّي**) وهو طلب محبوب لا طماعية فيه, وذلك في مقام لا يقدر المأمور على تحصيل المطلوب (**نحو:**

أَلاَ أَيُّهَا اللَيْلُ الطَوِيْلُ أَلاَ انْجَلِيْ بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

(٤) والإرشادِ, نحو: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: 282].

(٥) والتهديدِ، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40].

(٦) والتعجيزِ، نحو:

يَـالَبَكْرُ إِنْشِـرُوْا لِىْ كَلِيْبـاً يَـالَبَكْرُ أَيْـنَ أَيْـنَ الْفِـرَارُ

أَلاَ أَيُّهَـا اللَيْـلُ الطَوِيْـلُ أَلاَ انْجَلِـيْ بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَـاحُ مِنْـكَ بِأَمْثَـلِ)

فليس المراد طلب الانجلاء من الليل؛ لأنّه لا يقدر على ذلك, بل تمنّي الانجلاء فقط. وقوله: «وما الإصباح منك بأمثل», أي: أفضل, كلام تقديريّ؛ فكأنّه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله وانكشافه, وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي؛ لأنّي أقاسي همومي نهاراً كما أقاسيها ليلاً ((٤) **والإرشاد)** وجعله بعضهم قسماً من الندب, وفرّق بعضهم بينه وبين الندب؛ بأنّ الندب لمصلحة الآخرة, والإرشاد لمصلحة الدنيا (**نحو**: ﴿**إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ**﴾)؛ فإنّ الله تعالى أرشد في هذه الآية العبادَ عند الْمُدايَنة بكتابة الدَين ((٥) **والتهديد)** أي: والتخويف بمصاحبة وعيد مبيّن أو مُجمَل (**نحو**: ﴿**اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**﴾) أي: فسترون جزائه أمامكم, فهو يتضمّن وعيداً مجملاً, والتهديد مع الوعيد المبيّن كأن يقول السيّد لعبده: «دم على عصيانك فالعصا أمامك» ((٦) **والتعجيز)** وهذا في مقام إظهار عجز من يدّعي أنّ في وسعه طاقته أن يفعل الأمر الفلانيّ (نحو:

يَـالَبَكْرُ أَنْشِـرُوْا لِىْ كَلِيْبـاً يَـالَبَكْرُ أَيْـنَ أَيْـنَ الْفِـرَارُ)

(٧) والإهانةِ، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾ [بني إسرائيل: 50].

(٨) والإباحةِ، نحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُواْ﴾ [البقرة: 60].

(٩) والامتنانِ، نحو: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ﴾ [المائدة: 88].

(١٠) والتخييرِ، نحو: «خذ هذا أو ذاك».

(١١) والتسويةِ، نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾ [الطور: 16].

(١٢) والإكرامِ، نحو: ﴿وَادْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ آمِنِينَ﴾ [الحجر: 46].

إذ ليس المراد به أمرهم حقيقة بإنشار الكليب, وإنّما المراد إظهار عجزهم عن ذلك؛ لأنّهم إذا حاولوه بعد سَماع صيغة الأمر, و لم يمكنهم ظهر عجزهم (**(٧) والإهانة**) أي: إظهار ما فيه تصغير المهان وقلّة المبالاة (**نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾**) فليس المراد أمرهم بكونهم حجارة أو حديداً لعدم قدرتهم على ذلك, بل المقصود إظهار قلّة المبالاة بهم (**(٨) والإباحة**) والإذن في الفعل لِمَن يستأذن فيه بلسان الْمَقَال أو بلسان الحال (**نحو: ﴿كُلُوْا وَاشْرَبُوْا﴾**) بمعنى: أنّه يباح لكم الأكل والشرب (**(٩) والامتنان، نحو: ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ﴾**) فإنّ اقتران قوله تعالى: **﴿رَزَقَكُمُ اللّهُ﴾**, قرينة الامتنان على العباد (**(١٠) والتخيير، نحو: «خذ هذا أو ذاك»**) والفرق بين التخيير والإباحة على ما قالوا: أنّه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير, ويجوز في الإباحة (**(١١) والتسوية**) بين شيئَين, وذلك في مقام يتوهّم المخاطب أنّ أحدهما أرجح من الآخر, (**نحو: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾**)؛ فإنّه ربّما يتوهّم أنّ الصبر نافع, فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه, فليس المراد بالصيغة الأمرَ بالصبر, بل المراد كما دلّت عليه القرائن التسوية بين الأمرين (**(١٢) والإكرام**) وهذا إذا استعملت صيغة الأمر في مقام يحصل من حصول المطلوب إكرام المأمور (**نحو: ﴿وَادْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ آمِنِينَ﴾**).

وأمّا النهْي فهو طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء، وله صيغة واحدة، وهي المضارع مع «لا» الناهية، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُوْا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾ [الأعراف: 56].

وقد تخرج صيغته عن معناها الأصليّ إلى معانٍ أخر تفهم من المقام والسياق:

(١) كالدعاء، نحو: ﴿فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف: 150].

(٢) والالتماس، كقولك لِمَن يساويك: «لا تبرح من مكانك حتّى أرجع إليك».

(٣) والتمنّي، نحو: «لا تطلع» في قوله:

وأمّا النهْي فهو طلب الكفّ عن الفعل) أي: عن الفعل المأخوذ منه الصيغة, نحو: «لا تزن»؛ فإنّه طلب الكفّ عن الزنا المأخوذ منه هذه الصيغة, فلا ينقض التعريف بنحو: «كفّ عن القتل»؛ لأنّه طلب الكفّ عن القتل, وهو غير الفعل المأخوذ منه صيغة الأمر **(على وجه الاستعلاء)** أي: عدّ الآتي بصيغته لنفسه عالياً, وقد مرّ في الأمر تفصيله **(وله صيغة واحدة)** وحدة نوعيّة **(وهي المضارع مع «لا» الناهية)** فهو واحد بالنوع وإن كان تحته أشخاص كثيرة **(كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُوْا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا﴾)** نهياً عن الفساد **(وقد تخرج صيغته عن معناها الأصليّ)** وهو طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء, **(إلى معانٍ أخر)** ليس فيها طلب الكفّ على وجه الاستعلاء **(تفهم من المقام والسياق)** سواء كان فيها طلب بدون الاستعلاء **((١) كالدعاء، نحو: ﴿فَلاَ تُشْمِتْ﴾)** أي: لا تفرح **(﴿بِيَ الأَعْدَاءَ﴾)** بإهانتك إيّاي, **((٢) والالتماس، كقولك لِمَن يساويك: «لا تبرح من مكانك حتّى أرجع إليك»**, **(٣) والتمنّي، نحو: «لا تطلع» في قوله:**

يَالَيْـــلُ طُـــلْ يَـــا نَـــوْمُ زُلْ   يَـــا صُـــبْحُ قِـــفْ لاَ تَطْلُـــعْ

(٤) والتهديدِ، كقولك لخادمك: «لا تطع أمري».

وأمّا الاستفهام فهو طلب العلم بشيء، وأدواته: الهمـــزة، وهل، وما، ومن، ومتى، وأيّان، وكيف، وأين، وأنّى، وكم، وأيّ.

(١) فالهمزة لطلب التصوّر، أوالتصديق, و التصوّر هو إدراك المفرد،

يَالَيْـــلُ طُـــلْ يَـــا نَـــوْمُ زُلْ   يَـــا صُـــبْحُ قِـــفْ لاَ تَطْلُـــعْ

فصيغة «لا تطلع», هاهنا ليس للطلب, إذ ليس الصبح مِمّا يخاطـــب بذلك, ويفهم الخطاب بل لمجرّد التمنّي, أو لَم يكن فيها طلب أصلاً, ومثاله ما ذكره بقوله: (⁽٤⁾ **والتهديد**) أي: التخويف والتوعّد (**كقولك لخادمك: «لا تطع أمري»**) وإنّما كان هذا تهديداً للعلم الضروريّ؛ بأنّ المطلوب من الخادم امتثاله الأمرَ لا ترك إطاعته الآمرَ, فهو للتهديد, فكأنّك قلت: «لا تطع أمري, فسترى ما يلزمك على ترك الإطاعة» (**وأمّا الاستفهام فهو طلب العلم بشـــيء**) أي: بالأدوات المخصوصة, فلا يرد نحو: «عَلِّمْنِي» على صيغة الأمر (**وأدواتـــه**) أي: كلماته من الحروف الدالّة عليه, والأسماء المتضمّنة لمعناه (**الهمزة، وهل، ومـــا، ومن، ومتى، وأيّان، وكيف، وأين، وأنّى، وكم، وأيّ**) وهذه الأدوات؛ إمّـــا مختصّة بطلب التصوّر, أو بطلب التصديق, أو غير مختصّة بشيء منهما, فالقسم الثالث هو «الهمزة», والثاني «هل», والأوّل بقيّة الكلمات (⁽١⁾ **فالهمزة لطلـــب التصوّر**) أي: تصوّرِ المستفهم عنه بوجه مخصوص لَم يكن حاصلاً بهذا الوجه, وإن كان تصوّره بوجه آخر ضروريّاً؛ لظهور استحالة طلب ما لَـــم يتصـــوّر أصلاً, (**أو التصديق**) فهي غير مختصّة بواحد منهما (**والتصوّر هو إدراك المفرد**) أي: غير النسبة التامّة الخبريّة؛ لأنّ التصوّر مقابل التصديق وقد فسّر التصديق

كقولك: «أعليّ مسافر أم خالد؟» تعتقد أنّ السفر حصل من أحدهما، ولكن تطلب تعيينه، ولذا يجاب بالتعيين، فيقال: «عليّ» مثلاً, والتصديق هو إدراك النسبة، نحو: «أسافر عليّ»؟ تستفهم عن حصول السفر وعدمه، ولذا يجاب بـ«نعم» أو «لا».

والمسئول عنه في التصوّر ما يلي الهمزة، ويكون له معادل يذكر بعد «أم»، وتسمّى «متّصلة»؛ ....

بُعَيْدَ هذا بإدراك النسبة, وأراد بالنسبة هناك النسبةَ التامّة الخبريّة, فلا بدّ أن يكون المراد بالمفرد هاهنا مقابلَ هذه النسبة (**كقولك: «أعليّ مسافر أم خالد؟» تعتقد**) قبل السؤال (**أنّ السفر قد حصل من أحدهما**) من غير تعيين مسافر (**ولكن**) لم تعلم المحكوم عليه بهذا الحكم على وجه التفصيل والتعيين, فتقصد علمه بهذا الوجه و(**تطلب تعيينه**) فيكون المطلوب بالسؤال هو تصوّر المحكوم عليه بهذا الوجه, لا التصديق محصوله قبل السؤال (**ولذا يجاب بالتعيين, فيقال: «عليّ» مثلاً**) فحينئذ يحصل لك تصوّر المحكوم عليه بخصوصه بأنّه عليّ (**والتصديق هو إدراك النسبة، نحو: «أسافر عليّ؟» تستفهم عن حصول السفر وعدمه**) وتطلب التصديق بأنّ حصوله معنى متحقّق في الواقع أو لا (**ولذا يجاب بـ«نعم» أو «لا»**) فيحصل لك التصديق بوقوع تلك النسبة أو لا وقوعها (**والمسئول عنه في التصوّر ما يلي الهمزة**) من المسند إليه, أو المسند, أو شيء من متعلّقاتهما (**ويكون له معادل يذكر بعد «أم»، وتسمّى «متصلة»**) أي: حقّه أن تردف فيه الهمزة بـ«أم» المتّصلة؛ لتدلّ على أنّ الاستفهام لتعيين أحد المفردَين المتّصل أحدهما بالهمزة والآخر بـ«أم» مع حصول أصل التصديق

فتقول في الاستفهام عن المسند إليه: «أأنت فعلت هذا أم يوسف»، وعن المسند: «أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه»، وعن المفعول: «أإيّاي تقصد أم خالداً»، وعن الحال: «أراكباً جئت أم ماشياً»، وعن الظرف: «أيوم الخميس قدمت أم يوم الجمعة»، وهكذا, وقد لا يذكر المعادل، نحو: «أأنت فعلت هذا»،

بالحكم (**فتقول في الاستفهام عن المسند إليه: «أأنت فعلت هذا أم يوسف؟»**) إذا كنت تعلم أنّ شخصاً صدر منه الفعل, وشككت في كونه المخاطبَ أوغيرَه, فالسؤال هاهنا لطلب تعيين المسند إليه والفاعل (**و**) تقول في الاستفهام (**عن المسند: «أراغب أنت عن الأمر أم راغب فيه؟»**) إذا حصل لك التصديق بأنّه قد وقع رغبة من المخاطب, ولكن لا تعرف أنّها عن الأمر أو فيه, فالسؤال هاهنا لطلب تصوّر المسند بخصوصه وتعيينه (**و**) تقول في الاستفهام (**عن المفعول: «أإيّاي تقصد أم خالداً؟»**) إذا عرفت أنّ مخاطبك قصد أحداً منك وخالداً, ولكن ما عرفت هل وقع هذا القصد عليك أم على خالد, فالسؤال هاهنا لتعيين المفعول (**و**) تقول في الاستفهام (**عن الحال: «أراكباً جئت أم ماشياً؟»**) إذا كان الشكّ في حال المجيء, هل هي الركوب أو المشي؟ مع حصول التصديق بوقوع المجيء من المخاطب, فالمقصود من السؤال هاهنا طلب تعيين الحال (**و**) تقول في الاستفهام (**عن الظرف: «أيوم الخميس قدمت أم يوم الجمعة؟»**) إذا كنت شككت في زمان القدوم بأنّه أيّ يوم هو؟ مع القطع بوقوع القدوم من المخاطب, فالسؤال هاهنا لطلب تصوّر الظرف وتعيينه (**وهكذا**) قياس سائر المعمولات (**وقد لا يذكر المعادل**) أي: لفظاً, لكنّه يعتبر تقديراً, فتقول في الاستفهام عن المسند إليه بحذف المعادل (**نحو: «أأنت فعلت هذا؟»**)

«**أراغب أنت عن الأمر؟**»، «**أإيّاي تقصد؟**»، «**أراكباً جئت؟**»، «**أيوم الخميس قدمت؟**». **والمسئول عنه في التصديق النسبة، ولا يكون لها معادل، فإن جاءت «أم» بعدها، قدّرت منقطعة، وتكون بمعنى «بل»**.

(٢) و«هل» لطلب التصديق فقط، نحو: «هل جاء صديقك»؟، والجواب «نعم» أو «لا», ولذا يمتنع معها ذكر المعادل؛ فلا يقال: «هل جاء صديقك أم عدوّك»؟، ....

وعن المسند (**أراغب أنت عن الأمر؟**) وعن المفعول (**أإيّاي تقصد؟**) وعن الحال (**أراكباً جئت؟**) وعن الظرف (**أيوم الخميس قدمت؟**) وهكذا قياس باقي المعمولات (**والمسئول عنه في التصديق النسبة**) الرابطة بين المسند إليه والمسند لا أحدهما, أو شيء من قيودهما, حتّى يكون هو أولى بالإيلاء من غيره, بل إيلاء الكلام بتمامه الهمزة على النظم الطبعيّ من غير تقديم لِمَا يشعر أنّ تقديمه إنّما هو لقصد الاستفهام عنه يدلّ على أنّ المطلوب هو التصديق بالنسبة (**ولا يكون لها معادل**)؛ فإنّ الهمزة في هذا القسم تغني غناء «أم», فلا حاجة إلى ذكر المعادل بعد الهمزة (**فإن جاءت «أم» بعدها، قدّرت منقطعة، وتكون بمعنى «بل»**) التي تدلّ على أنّ الكلام السابق وقع غلطاً, أو بمعنى «بل», التي تكون لمجرّد الانتقال من كلام إلى كلام آخر أهمّ منه, لا لتدارك الغلط (**(٢) و«هل» لطلب التصديق فقط**) أي: دون طلب التصوّر (**نحو: «هل جاء صديقك؟»**) إذا كان المطلوب التصديق, وأريد السؤال هل حصل المجيء لصديق المخاطب أو لَم يحصل (**والجواب «نعم»**) أي: حصل مجيئه (**أو «لا»**) أي: لَم يحصل (**ولذا**) أي: ولاختصاص «هل» لطلب التصديق (**يمتنع معها ذكر المعادل؛ فلا يقال: «هل جاء صديقك أم عدوّك؟»**) لأنّ ذكر المعادل ووقوعه مفرداً بعد «أم» يدلّ على

و«هل» تسمّى «بسيطةً» إن استفهم بها عن وجود شيء في نفسه, نحو: «هل العنقاء موجودة»؟، و«مركبةً» إن استفهم بها عن وجود شيء لشيء، نحو: «هل تبيض العنقاء وتفرخ»؟

(٣) و«ما» يطلب بها شرح الاسم، نحو: «ما العسجد أو اللجين»؟،

كونها متّصلة, وهي تدلّ على كون السؤال عن التصوّر, وتعيين أحد الأمرين بعد حصول التصديق بنفس الحكم, فكيف يتصوّر هاهنا استعمال «هل» التي لطلب التصديق؛ لأنّ مقتضاها جهل أصل الحكم, نعم! لو ذكرت «أم» معها منقطعة بمعنى «بل» الإضرابيّة, فقيل مثلاً: «هل زيد قائم أم عمرو قائم», على سبيل الإضراب لم يمتنع (**و«هل»**) قسمان: أحدهما: ما(**تسمّى «بسيطةً» إن استفهم**) وأريد السؤال (**بها عن وجود شيء في نفسه**) أي: عن التصديق بوقوع النسبة بين موضوع مّا ومحمول هو نفس وجود ذلك الموضوع (**نحو: «هل العنقاء موجودة؟»**) فيجاب بأنّها موجودة أو لا, وثانيهما: ما تسمّى (**«مركّبة» إن استفهم**) وسئل (**بها عن وجود شيء لشيء**) أي: عن التصديق بوجود المحمول المغاير لوجود الموضوع في نفسه للموضوع (**نحو: «هل تبيض العنقاء وتفرخ؟»**) ويجاب بأنّها تبيض وتفرخ أو لا, ثُمَّ هذه التسمية ليست باعتبار «هل» في نفسها, بل باعتبار مدخولها؛ لأنّ مدخول الأولى لَمّا كان حكاية عن نفس وجود الموضوع وصيرورته في نفسه, بخلاف مدخول الثانية, فإنّها حكاية عن الموضوع على حال وصفة, سمّيت الأولى «بسيطة», والثانية «مركّبة» (**٣) و«ما» يطلب بها شرح الاسم**) أي: الكشف عن معناه وبيان مفهومه الذي وضع له في اللغة أو الاصطلاح مع قطع النظر عن كونه موجوداً في نفس الأمر (**نحو**) قولك: (**ما العسجد أو اللجين؟**) طالباً أن يشرح هذا الاسم ببيان مدلوله, فيجاب

أو حقيقة المسمّى، نحو: «ما الإنسان»؟، أو حال المذكور معها، كقولك لقادم عليك: «ما أنت»؟

(٤) و«من» يطلب بها تعيين العقلاء، كقولك: «مَن فتح مصر»؟

(٥) و«متى» يطلب بها تعيين الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً، نحو: «متى جئت؟»، و«متى تذهب؟».

(٦) و«أيّان» يطلب بها تعيين الزمان المستقبل خاصّة، وتكون في موضِع التهويل، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: 6].

بإيراد لفظ أشهر, ويقال: «هو الذهب أو الفضة» (**أو حقيقة المسمّى**) أي: تصوّر ماهية من حيث وجودها في نفس الأمر (**نحو: «ما الإنسان؟»**) أي: ما حقيقة مسمّى هذا اللفظ وماهية الموجودة, فيجاب بـ«أنّه حيوان ناطق» (**أو حال المذكور معها**) وصفته (**كقولك لقادم عليك: «ما أنت؟»**) أي: عالم أم جاهل؟ فيجاب بتعيين الوصف, ويقال: «هو عالِم» مثلاً (٤) و«**من**» **يطلب بها تعيين العقلاء**) أي: شخصاً, وهو الأكثر (**كقولك: «مَن فتح مصر؟»**) فيجاب بـ«زيد» ونحوه مِمَّا يفيد تشخّصه, أو جنساً, كما يقال: «من جبريل؟» بمعنى: «أبشر هو أم ملك أم جنّي», فيجاب بـ«الملك» ومثله مِمَّا يدلّ على تعيين جنسه (و«**متى**» **يطلب بها تعيين الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً، نحو: «متى جئت؟»**) في الماضي, والجواب: «سحراً» أو نحوه (٥) و«**متى تذهب؟**») في المستقبل, فيقال: «بعد شهر» مثلاً (٦) و«**أيّان**» **يطلب بها تعيين الزمان المستقبل خاصّة**) فيقال: «أيّان يثمر هذا الغرس», فيجاب: «بعد عشر» مثلاً (**وتكون في موضِع التهويل**) أي: في الموضع الذي يقصد فيه التهويل بشأن المسئول عنه وتعظيمه (**كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾**) فقد استعملت «أيّان» مع يوم القيامة للتهويل والتفخيم بشأنه

(٧) و«كيف» يطلب بها تعيين الحال، نحو: «كيف أنت»؟

(٨) و«أين» يطلب بها تعيين المكان، نحو: «أين تذهب»؟

(٩) و«أنّى» تكون بمعنى «كيف»، نحو: ﴿أَنَّىَ يُحْيِـي هَـَذِهِ اللّـهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: 259], وبمعنى «مِن أين»، نحو: ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَـذَا﴾ [آل عمران: 37], وبمعنى «متى»، نحو: «زر اَ نّى شئت».

((٧) و«**كيف**» **يطلب بها تعيين الحال**) أي: الصفة التي عليها الشيء كالصحّة والمرض والركوب والمشي (**نحو**: «**كيف أنت؟**») أي: على أيّ حال من الصحّة والمرض أنت, ونحو: «كيف جئت», أي: راكباً أو ماشياً ((٨) و«**أين**» **يطلب بها تعيين المكان، نحو**: «**أين تذهب؟**») والجواب: «إلى المسجد» وشبهه ((٩) و«**أنّى**» **تكون**) لها استعمالات سواء كانت حقيقة في جمعها, أو حقيقة في البعض, ومجازاً في البعض: أحدها: أن تكون (**بمعنى** «**كيف**») ولكن يجب حينئذ أن يكون بعدها فعل بخلاف «كيف»؛ فإنّ إيلاء الفعل بها غير واجب (**نحو**: ﴿**أَنَّىَ يُحْيِـي هَـَذِهِ اللّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾) أي: «كيف يحيي» بمعنى: «على أيّ حال وصفة يحيي», وهذا على سبيل الاعتراف بالعجز عن معرفة كيفيّة الإحياء والاستعظام لقدرة المحيّ, ولا يقال: «أنّى زيد؟» بمعنى: «كيف هو؟» بموالاة الاسم إيّاها, ويقال: «كيف زيد؟», وثانيها: أن تكون (**بمعنى** «**مِن أين**») فتكون في تلك الحالة متضمّنة لمعنى الاسم والحرف معاً, وهما الظرفيّة والابتدائيّة, وهذه لا يجب أن يكون بعدها فعل (**نحو**) قوله تعالى حكاية عن زكريّا عليه السلام: (﴿**يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَـذَا**﴾) أي: من أين لكِ هذا الرزق الذي لايشبه أرزاق الدنيا؟! وهو آتٍ في غير حينه والأبواب مغلّقة عليكِ, لا سبيل للداخل به إليكِ, وثالثها أن تكون (**بمعنى** «**متى**») وحينئذ أيضاً يليها الفعل (**نحو**: «**زر أنّى شئت**») أي: «متى

(١٠) و«كم» يطلب بها تعيين عدد مبهم، نحو: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: 19].

(١١) و«أيّ» يطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما، نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً﴾ [مريم: 73], ويسئل بها عن ....

شئت» (و«كم» **يطلب بها تعيين عدد مبهم، نحو:** ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾) أي: «كم يوماً», أو «كم سنة», أو «كم ساعة», فمميّز «كم» هاهنا محذوف, ومثال ما مميّزه مذكور قولنا: «كم درهماً لك» ((١١) و«أيّ» **يطلب بها تمييز أحد المتشاركين في أمر يعمّهما**) يعني: إذا كان هناك أمر يعمّ شيئَين؛ سواء كان ذاتيًّا أو عرضيًّا, وكان واحد منهما محكوماً عليه بحكم وهو مجهول عند السائل, وأريد تمييزه, فيسأل بـ«أيّ» عن المميّز له, وحينئذ يكون الجواب ما يفيد التمييز؛ سواء كان عَلَماً أو صِنْفاً أو نوعاً أو جنساً أو فصلاً أو خاصّة, لكنّ أرباب المعقول اصطلحوا على أنّ الجواب هو الفصل أو الخاصّة لا غير, وذلك لأنّهم لَمَّا رأوا أنّ السؤال بـ«أيّ» عن المميّز وكان المقصود في علومهم تمييز الماهيات, والمميّز لها ليس إلاّ الفصل أو الخاصّة, حكموا بأنّ الجواب عن السؤال بـ«أيّ», هو الفصل أو الخاصّة (**نحو:** ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً﴾) هذا حكاية لكلام المشركين لعلماء اليهود, فالفريقيّة أمر يعمّ الفريقين, وقد اعتقد المشركون أنّ أحد الفريقَين تثبت له الخيريّة, فسألوا عمّا يميّز هذا الفريق, فكأنّهم قالوا: «أنحن خير أم أصحاب محمد صلّى الله تعالى عليه وسلّم؟» والجواب الذي يحصل به التمييز, وهو الجواب بالتعيين؛ ولذا أجابهم اليهود بقولهم: «أنتم», لكنّهم مراؤون في هذا الجواب كاذبون, ولو قالوا: «أصحاب محمد صلّى الله تعالى عليه وسلّم», لكانوا صادقين في الجواب ناطقين بالحقّ (**ويسئل بها عن**) كلّ ما يميّز المبهم الذي

الزمان، والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره حسب ما تضاف إليه.

وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصلي لمعانٍ أخر تفهم من سياق الكلام:

(١) كالتسويةِ، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6].

(٢) والنفْيِ، نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾ [الرحمن: 60].

أضيفت كلمة «أيّ» إليه من (**الزمان، والمكان، والحال، والعدد، والعاقل، وغيره**) ويكون تعيين واحد منها (**حسب ما تضاف**) كلمة «أيّ» (**إليه**) لا عن الفصل والخاصّة فقط, كما هو اصطلاح أرباب المعقول (**وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن معناها الأصليّ**) الذي هو الاستفهام وتستعمل (**لمعانٍ أخر تفهم من سياق الكلام**) وتناسب معناها الأصليّ, فيكون استعمالها في تلك المعاني مجازاً (**(١) كالتسوية، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾**) فإنّ كلمة «الهمزة» و«أم» هاهنا, قد خرجتا عن معناهما الأصليّ الذي هو الاستفهام عن أحد المستويَين في علم المستفهِم لمجرّد معنى الاستواء؛ فإنّ اللفظ الحامل لمعنيَين قد يجرّد لأحدهما, ويستعمل فيه وحدَه, كما في صيغة النداء؛ فإنّها كانت لاختصاص النداء, فجرّدت لمطلق الاختصاص في قولك: «اللّهمّ اغفر لنا أيّتها العِصابة»؛ ولذا بطل مقتضى الاستفهام من الصدارة, وكونهما لأحد الأمرَين (**(٢) والنفْي، نحو: ﴿هَلْ جزاءُ الإِحْسانِ إِلاَّ الإِحْسانُ﴾**) أي: ما جزاء الإحسان بالطاعة إلاّ الإحسان بالثواب, فـ«هل» هاهنا بمعنى: «الجحد والنفي»

(٣) والإنكار، نحو: ﴿أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40]، ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: 36].

(٤) والأمر، نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: 91]، ونحو: ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: 20] بمعنى «انتهوا»، و«أسلموا».

(٥) والنهي، نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: 13].

(٦) والتشويق، نحو: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الصف: 10].

---

(٣) (**والإنكار**) وفي هذه الصورة يكون المنكَر ما يلي الهمزة اسماً كان أو فعلاً؛ ففي قوله (**نحو: ﴿أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ﴾**) المنكر هو المفعول, وهو غير الله سبحانه, لا نفس الدعاء؛ لأنّ الدعاء مسلّم, والمنكَر إنّما هو كون المدعوّ غير الله تعالى, وفي قوله (**﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾**) المنكَر الفعل, وهو النفي, فيكون المراد الإثبات؛ لأنّ إنكار النفي إثبات, أي: كاف الله عبده, (٤) **والأمر، نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾**، ونحو: **﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾**) فالأوّل (**بمعنى «انتهوا»**) والثاني بمعنى (**أسلموا**) بصيغة الأمر (٥) **والنهي، نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾**) أي: لا تخشوا إيّاهم, فالله أحقّ أن تخشوه (٦) **والتشويق، نحو: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾**) فحقيقة الاستفهام فيها غير مراد, وإنّما المراد تشويق النفوس ليكون الأمر بالإيمان والجهاد الواقعُ بعده من قوله سبحانه: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: 11] الآية أوقعَ في النفوس؛ لأنّه خبر بمعنى الأمر كما يدلّ عليه الجواب بقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [آل عمران: 31], ومن الظاهر أنّ الأمر الوارد على النفوس بعد تشوّق وتطلّع منها إليه أوقع فيها

(٧) والتعظيمِ، نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: 255].

(٨) والتحقيرِ، نحو: «أهذا الذي مدحته كثيراً؟».

(٩) والتهكّمِ، نحو: «أعقلك يسوغ لك أن تفعل كذا؟».

(١٠) والتعجّب، نحو: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: 7].

(١١)والتنبيهِ على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: 26].

وأقرب من قبولها له مِمَّا فوجئت به. (**(٧) والتعظيمِ، نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾**) الاستفهام هاهنا للنفي, لكنّ المقصود منه التعظيم والبيان لكبرياء شأنه تعالى بأنّه لا أحد يستقلّ بأن يدفع ما يريده هو سبحانه, شفاعة واستكانة فضلاً أن يعاوقه عناداً ومقابلة, ولعلّك قد تفطّنت من هذا أنّ الاستفهام المستعمل للتعظيم, لا يجب أن يكون لتعظيم ما دخلت عليه كلمة الاستفهام, بل ربّما يكون لتعظيم ما يتعلّق به بنحو من التعلّق (**(٨) والتحقيرِ، نحو: «أهذا الذي مدحته كثيراً؟»**) فالاستفهام هاهنا لقصد الاحتقار والاستخفاف بالمشار إليه مع أنّك تعرفه, ولهذا جيء باسم الإشارة الدالّ على التحقير أيضاً (**(٩) والتهكّم**) أي: الاستهزاء والسخرية (**نحو: «أعقلك يسوغ لك أن تفعل كذا؟»**) فليس المراد به السؤال عن كون عقل المخاطب مسوغاً بما ذكر, بل المقصود الاستخفاف بشأن عقله (**(١٠) والتعجّب، نحو: ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾**) فإنّ الغرض من هذا الاستفهام التعجّب؛ لأنّهم لَمَّا راؤوا الرسول يأكل كما يأكل غيره, ويتردّد في الأسواق كما يتردّد غيره فيها, تعجّبوا من حاله بناء على زعمهم أنّ الرسول يجب أن يكون مستغنياً عن الأكل والتعيّش (**(١١) والتنبيهِ على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾**)؛ إذ ليس القصد منه الاستعلام عن مذهبهم, بل

(١٢) والوعيدِ، نحو: «أتفعل كذا وقد أحسنت إليك».

وأمّا التمنّي فهو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله لكونه مستحيلاً، أو بعيدَ الوقوع، كقوله:

أَلاَ لَيْتَ الشَبَابَ يَعُوْدُ يَوْماً   فَأُخْبِرُه بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبُ

وقول المعسر: «ليت لي ألفَ دينار».

وإذا كان الأمر متوقّع الحصول؛ فإن ترقبه ....

التنبيه على ضلالهم وأنّهم لا مذهب لهم ينجون به (**(١٢) والوعيدِ، نحو: «أتفعل كذا وقد أحسنت إليك»**)؛ فإنّه يدلّ على كراهة الإساءة بمقابلة الإحسان المقتضية للزجر بالوعيد, فيحمل على الوعيد بهذه القرينة (**وأمّا التمنّي فهو طلب شيء محبوب لا يرجى حصوله**) وذلك (**لكونه مستحيلاً**) عقلاً أو عادة (**أو**) ممكناً (**بعيد الوقوع**) فإنّ كلاًّ منهما مِمَّا لا يرجى حصوله (**كقوله:**

أَلاَ لَيْتَ الشَبَابَ يَعُوْدُ يَوْماً   فَأُخْبِرُه بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبُ

هذا مثال لكون المتمنّي مستحيلاً؛ فإنّ استحالة عود الشباب مِمّا لا كلام لأحد فيها, وإنّما الكلام في أنّه مستحيل عادة أو عقلاً؟ ولعلّ الحقّ أنّه إن أريد بالشباب قوّة الشبوبيّة, كان عوده محالاً عادة, وإن أريد به زمان ازدياد القوى النامية, كان عوده محالاً عقلاً؛ لاستلزامه أن يكون للزمان زمان (**وقول المعسر**) الذي لا طماعية له في حصول ألف دينار (**ليت لي ألف دينار**) وهذا مثال لكون التمنّي ممكناً بعيدَ الوقوع, فعلم منه أنّ المتمنّى إذا كان أمراً ممكناً فلا بدّ أن يكون بعيدَ الوقوع بحيث لا يكون لك توقّع وطماعية في حصوله؛ لأنّه إذا كان مِمَّا لك توقّع وطماعية في وقوعه انقلب التمنّي بالترجّي, كما قال (**وإذا كان الأمر متوقّع الحصول**) غير بعيدِ الوقوع (**فإن ترقبه**)وتطمع في حصوله,

يسمّى «ترجّياً»، ويعبر عنه بـــ«عسى» أو «لعلّ»، نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً﴾ [الطلاق: 1].

وللتمنّي أربع أدوات: واحدة أصليّة, وهي «ليت» وثلاثة غير أصليّة، وهي «هل»، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[الأعراف: 53]. و«لو»، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 102].

(**يسمّى «ترجّياً»**) وحينئذ يستعمل فيه الألفاظ الدالّة على الترجّي (**ويعبّر عنه بـــ«عسى» أو «لعلّ»**) نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ﴾ [المائدة: 52], فإنّ إتيان الله بالفتح لرسوله صلّى الله تعالى عليه وسلّم على أعدائه متوقّع الحصول, مترقّب الوقوع بلا شبهة, و(**نحو**) قوله تعالى: (﴿**لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً**﴾) فإنّ المراد هاهنا بالأمر الذي يحدثه الله تعالى هو أن يقلّب قلب الزوج من بغض الزوجة إلى مَحَبَّتها, ومن الرغبة عنها إلى الرغبة فيها, ومن عزيمة الطلاق إلى الندم عليه ورجوعها؛ على ما يدلّ عليه سياق الآية, ولا شبهة أنّه أمر متوقّع الوقوع مرجوٌّ الحصول (**وللتمنّي أربع أدوات: واحدة أصليّة, وهي «ليت»**)؛ لأنّها موضوعة للتمنّي(**وثلاثة غير أصليّة**)؛لأنّها مستعملة في التمنّي بطريق التوسّع والمجاز (**وهي «هل»**) التي للاستفهام في الأصل (**نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾**)؛ فإنّه يقال لقصد التمنّي, والقرينة عليه زيادة «من»؛ لأنّها لا تزاد في الاستفهام الغير المنقول إلى النفي, فعلم أنّ «هل»هاهنا متضمّنة للتمنّي المستلزم لنفي التمنّي (**و«لو»**) التي أصلها الشرطيّة (**نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**) بالنصب بإضمار «أن» بعد الفاء, فالنصب قرينة على أنّ «لو» ليست على أصلها؛ إذ لا ينصب الفعل بـــ«أن» مضمرة بعد الفاء إلاّ بعد الأشياء الستّة التي

و«لعلّ»، نحو قوله:

أَسِرْبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّيْ إِلَي مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيْرُ

ولاستعمال هذه الأدوات في التمنّي ينصب المضارع الواقع في جوابها.

وأمّا النداء، فهو طلب الإقبال

هي: «الاستفهام» و«التمنّي» و«العرض» و«الأمر» و«النهي» و«النفي»، فلو حملت على أصلها لم يكن لنصب المضارع بعدها وجه، وأمّا حملها على خصوص التمنّي فلِما بين التمنّي ومعناها الأصليّ من التلاقي في التقدير، فلذلك شاع استعارتها لذلك، (و«**لعلّ**»، **نحو قوله:**

أَسِرْبَ الْقَطَاهَلْ مَنْ يُعِيْرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّيْ إِلَي مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيْرُ

فإنّ طيران المتكلّم إلى من قد هواه ليس مِمَّا يتوقّع حصوله، ويترجّى وقوعه؛ لكونه مستحيلاً، فلا تحمل كلمة «لعلّ» هاهنا على أصلها، الذي هو الترجّي، بل على معنى التمنّي المستعمل في المحالات والممكنات الّتي لا طماعية في وقوعها (**ولاستعمال هذه الأدوات في التمنّي ينصب المضارع الواقع في جوابها**) وهذا ظاهر في كلمة «لو»؛ لأنّ الشرطيّة ليست من الأشياء الّتي يُنصب المضارع في جوابها، وكذا في «لعلّ» على مذهب البصريِّين؛ إذ لا جواب للترجّي عندهم، فنصب المضارع في جوابهما يكون قرينة على خروجهما عن أصلهما، واستعمالهما في معنى التمنّي، لكنّه غير ظاهر في «هل»؛ لأنّ الاستفهام الذي هو أصلها أيضاً من الأشياء التي ينصب المضارع بعدها، فنصب الجواب بعد «هل» لا يدلّ على خروجها عن أصلها، وتضمينها لمعنى «ليت»، فلعلّه أراد أنّ الاستعمال في معنى التمنّي علّة لنصب الجواب في جميع هذه الأدوات وإن كان يمكن ذلك في بعضها بغير هذا الاستعمال أيضاً، أو أراد بصيغة الجمع ما فوق الواحد، فقصد بهذه الأدوات كلمة «لو» و«لعلّ» فقط (**وأمّا النداء، فهو طلب الإقبال**) أي: طلب

بحرف نائب مناب «أدعوا»، وأدواته ثمانية: يا، والهمزة، وأي، وآ، وآي، وأيا، وهيا، ووا.

فالهمزة و«أي» للقريب، وغيرهما للبعيد، وقد ينــــزّل البعيد منــزلة القريب فينادى بالهمزة و«أي» إشارةً إلى أنّه لشدّة استحضاره في ذهن المتكلّم صار كالحاضر معه، كقول الشاعر:

أَسُكَّانَ نَعْمَانَ الأَرَاكِ تَيَقَّنُــوْا ... بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِــيْ سُــكَّانُ

وقد ينـزّل القريب منــزلة البعيــد، فينــادى بأحــد الحروف الموضوعة له إشارةً إلى أنّ المنادى عظيم الشأن، رفيــع المرتبة، حتّى كأنّ بعد ....

المتكلّم إقبال المخاطب (**بحرف نائب مناب «أدعــوا»**) سواء كان ذلــك الحــرف ملفوظاً كـــ«يا زيدُ»، أومقدّراً كـــ﴿يُوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا﴾[يوســف: 29]، (**وأدواته ثمانية: يا، والهمزة، وأي، وآ، وآي، وأيا، وهيا، ووا؛ فالهمزة و«أي» للقريــب، وغيرهما للبعيد**) باعتبار أصل الوضع (**وقد ينــزّل البعيد منــزلة القريب**) ويستعمل فيه ما للقريب (**فينادى بالهمزة و«أي»**) الموضوعتَين للقريب (**إشارةً إلى أنّــه لشــدّة استحضاره في ذهن المتكلّم صار كالحاضر معه، كقول الشاعر: أَسُكَّانَ نَعْمَــانَ الأَرَاكِ**) بالفتح فيهما، اسم واد بين "عرفات" و"طائف" (**تَيَقَّنُوْا**) فعلُ أمر مــن التــيقّن (**بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيْ سُكَّانُ**) الربع بالفتح: المنــزل، والباء في «بأنّكم» زائدة، وهو في محلّ مفعول «تيقّنوا»، فنودي سُكَّان نعمان الأراك مع كونهم بعيدين بالهمزة الموضوعة للقريب؛ تنبيهاً على أنّهم حاضرون في القلب، لا يغيبون عنه أصــلاً، حتّى صاروا كالمشهودين الحاضرين (**وقد ينـزّل القريب منــزلة البعيــد، فينــادى بأحد الحروف الموضوعة له إشارةً إلى أنّ المنادى عظيم الشأن، رفيع المرتبة، حتّى كأنّ بعد**)

درجته في العظم عن درجة المتكلّم بعد في المسافة، كقولك: «أيا مولاي» وأنت معه، أو إشارةً إلى انحطاط درجته، كقولك: «أيا هذا» لِمَن هو معك، أو إشارةً إلى أنّ السامع غافل لنحو نوم، أو ذهول، كأنّه غير حاضر في المجلس، كقولك للساهي: «أيا فلان».

وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصليّ لمعانٍ أخر تفهم من القرائن:

(١) كالإغراء، نحو قولك لِمَن أقبل يتظلّم: «يا مظلوم».

درجته في العظم عن درجة المتكلّم بعد في المسافة) فيستبعد المتكلّم نفسه عن مرتبته, ويعدّ ذاته في مكان بعيد عن حضرته (**كقولك: «أيا مولاي» وأنت معه**) كقولك: «ياالله», مع أنّه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد (**أو إشارةً إلى انحطاط درجته، كقولك: «أيا هذا» لِمَن هو معك**) إشارة إلى أنّه لانحطاط درجته كأنّه بعيد عن الحضور (**أو إشارةً إلى أنّ السامع غافل لنحو نوم، أو ذهول**) فيجعل نحو النوم والذهول بمنزلة البعيد في إعلاء الصوت (**كأنّه غير حاضر في المجلس، كقولك للساهي: «أيا فلان»**) وقد لا يكون السامع غافلاً حقيقة, لكنّه يجعل كالغافل لعظم الأمر المدعوّ له حتّى كأنّه غافل عنه مقصّر لَم يَفِ بما هو حقّه من السعي والاجتهاد, كقولك لِمَن حضر عندك: «أيا فلان تهيّأ للحرب» (**وقد تخرج ألفاظ النداء عن معناها الأصليّ**) الذي هو طلب الإقبال, وتستعمل (**لمعانٍ أخر تفهم من القرائن (١) كالإغراء**) والحثّ على شيء (**نحو قولك لِمَن أقبل**) إليك حال كون ذلك المقبل (**يتظلّم**) أي: يظهر ظلم الغير ويتشكى منه (**يا مظلوم**)؛ فإنّك لا تريد بهذا

(٢) والزجرِ، نحو:

أَفوَادِيْ مَتَــى الْمَتَــابُ أَلَمَّــا تَصْحُ وَالشَّيْبُ فَوْقَ رَأْسِيْ أَلمَّا

(٣) والتحيّر والتضجّر، نحو: «أيا منازل سلمى أين ســلماك»؟ ويكثر هذا في نداء الأطلال, والمطايا, ونحوها.

(٤) والتحسّر والتوجّع، كقوله:

أَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُوْدَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحْرُ مُتْرَعاً

(٥) والتذكّر، نحو:

النداء طلب إقباله؛ لكونه حاصلاً, بل تريد إغرائه وحثّه على زيادة التظلّم, وبثّ الشكوى ((٢) **والزجر**) والملامة (**نحو:**

أَفــوَادِيْ مَتَــى الْمَتَــابُ أَلَمَّــا تَصْحُ وَالشَّــيْبُ فَــوْقَ رَأْسِــيْ أَلَمَّــا

فليس المراد فيه النداء حقيقة؛ لأنّه لا معنى لنداء الإنسان نفسه, وإنّما الغرض منــه الزجر والملامة؛ ليحصل به الندامة والميل إلى التوبة ((٣) **والتحيّر والتضجّر، نحــو: «أيــا منازل سلمى أين سلماك؟» ويكثر هذا في نداء الأطلال, والمطايا, ونحوهــا**) فإنّها لا تصــلح لمعنى النداء, وإنّما المقصود من ندائها التحيّر والتضجّر ((٤) **والتحسّر والتوجّع، كقوله:**

أَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْــفَ وَارَيْــتَ جُــوْدَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْــهُ الْبَــرُّ وَالْبَحْــرُ مُتْرَعــاً

المترع المملؤ, وكان الظاهر أن يقول: «مترعين» بصيغة التثنية, لكن وحّده؛ لأنّ أصل العبارة: «البرّ مترع والبحر مترع أيضاً», ومعنى البيت: أنّه ينادي القــبر فيقول: أتعجّب من مُواراتك الذي بدفنه دُفِن جوده الذي ملأ الــبرّ والبحــر, فالمقصود من نداء القبر مجرّد إظهار التوجع والحسرة ((٥) **والتذكّر، نحو:**

أَيَا مَنْزِلَــيْ سَــلْمَي سَــلاَمٌ عَلَيْكُمَــا هَلِ الْأَزْمُنُ اللاَتِــيْ مَضَــيْنَ رَواجِــعُ

أَيَا مَنْزِلَيْ سَلْمَي سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللاتِي مَضَيْنَ رَواجِعُ

وغير الطلبيّ يكون بالتعجّب، والقسمِ، وصيغِ العقــود، كـــ«بعت»، و«اشتريت»، ويكون بغير ذلك.

وأنواع الإنشاء غير الطلبيّ ليست من مباحـــث علـــم

فإنّ الغرض من هذا النداء التذكّر لِمَا مضى من التأنّس والألفة بها (**وغير الطلـــبيّ يكون بالتعجّب، والقسمِ، وصيغِ العقود، كـــ«بعت»، و«اشتريت»، ويكون بغير ذلـــك)** كأفعال المقارِبة وأفعال المدح والذمّ (**وأنواع الإنشاء غير الطلبيّ ليست من مباحـــث علم المعاني)**؛ لقلّة دورها على ألسنة البُلغاء (**فلذا**) ولأنّ أكثر أقسامه نقلت عـــن الخبريّة إلى الإنشائيّة, فيستغنى بإبحاثها الخبريّة عن الإنشائيّة (**ضربنا صفحاً عنـــها**) و لم نتعرّض لبيان أحوالها.

الباب الثاني في الذكر والحذف

إذا أريد إفادة السامع حكماً، فأيّ لفظ يدلّ على معنى فيه فالأصل ذكره، وأيّ لفظ علم من الكلام لدلالة باقيه عليه فالأصل حذفه، وإذا تعارض هذان الأصلان فلا يعدل عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر إلاّ لداع، فمن دواعي الذكر:

(١) زيادةُ التقرير والإيضاح، نحو: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5].

(**الباب الثاني في**) بيان (**الذكر والحذف**) ودواعيهما (**إذا أريد**) من كلام (**إفادة السامع حكماً**) لعلّ الاقتصار على إفادة الحكم؛ لكونه أغلب, وإلاّ فهذا البيان يتأتّى على تقدير إفادة السامع علم المتكلّم بالحكم أيضاً (**فأيّ لفظ يدلّ على معنى فيه من معانيه فالأصل ذكره، وأيّ لفظ علم من الكلام لدلالة باقيه عليه فالأصل حذفه، وإذا تعارض هذان الأصلان**) بأن يكون اللفظ الواحد مع كونه دالاًّ على معنى فيه من معانيه مِمَّا يعلم من الكلام لدلالة باقيه عليه (**فلا يعدل**) حينئذ (**عن مقتضى أحدهما إلى مقتضى الآخر إلاّ لداع**)؛ لئلاّ يلزم الترجيح بلا مرجّح, فلا بدّ من معرفة دواعي كلّ منهما (**فمن دواعي الذكر: (١) زيادة التقرير والإيضاح**) المراد بالتقرير الإثبات في ذهن السامع, وبالإيضاح الكشف, فنفس التقرير والإيضاح حاصل في الحذف أيضاً عند وجود القرينة المعيّنة له, وفي الذكر زيادتهما لاجتماع الدلالة اللفظيّة مع الدلالة العقليّة حينئذ؛ فلهذا جعل داعي الذكر زيادةَ التقرير والإيضاح لا نفسهما (**نحو: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**)؛ فإنّ في ذكر أولئك الثاني من زيادة التقرير والإيضاح ما لو حذف ونصبت القرينة على حذفه لَم يكن, وليس المراد أنّ أولئك الثاني لو لَم يذكر

(٢) وقلّةُ الثقة بالقرينة؛ لضعفها أو ضعفِ فهم السامع، نحـو: «زيد نعم الصديق»، تقول ذلك إذا سبق لك ذكر زيد، وطـال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره.

(٣) والتعريضُ بغباوة السامع، نحو: «عمـرو قـال كـذا» في جواب «ماذا قال عمرو؟»

(٤) والتسجيلُ على السامع حتّى لا يتأتّى له الإنكار، كما إذا قال الحاكم لشاهد: «هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا»، فيقول الشاهد:

هاهنا كان محذوفاً, حتّى يرد أنّه لو لَم يذكر كان ما بعده وهو «هم المفلحون» معطوفاً على خبر «أولئك» الأوّل, أعني «على هدى» من غير احتياج إلى اعتبار حذف «أولئك» الثاني, فلا يكون الآية مثالاً لاختيار الذكر على الحـذف ((٢) **وقلّة الثقة**) والاعتماد (**بالقرينة**) إمّا (**لضعفها**) في نفسها (**أو ضعف فهم السامع**) بها فيكون مقتضى الاحتياط أن يذكر ولا يحذف (**نحو: «زيد نعم الصديق»، تقول ذلك إذا سبق لك ذكر زيد، وطال عهد السامع به، أو ذكر معه كلام في شأن غيره**) فإنّ سبق ذكر زيد وإن كان قرينة للحذف, لكنّ طولَ عهد السامع به, أو ذكرَ الكـلام في شأن غيره أورث ضعف تلك القرينة وخفائها, فيضعف التعويل عليها والثقة بها, فصار الاحتياط أن يذكر زيد؛ لأنّ فهم السامع من اللفظ أقرب من فهمه مـن القرينة ((٣) **والتعريض بغباوة السامع**) إمّا لقصد أنّها وصفه, أو لقصد إهانته (**نحو: «عمرو قال كذا» في جواب: «ماذا قال عمـرو؟»**) فذِكر عمرو في السؤال قرينة على حذفه في الجواب, لكنّ مع ذلك لم يحذف لقصد التعريض بغبـاوة السـامع, والتنبيه على أنّه غبيّ, لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلاّ هكذا ((٤) **والتسجيل على السامع**) أي: كتابة الحكم, وتقريره عليه بين يدي الحاكم (**حتّى لا يتأتّى لـه الإنكار، كما إذا قال الحاكم لشاهد: «هل أقرّ زيد هذا بأنّ عليه كذا»، فيقول الشاهد:**)

«نعم زيد هذا أقرّ بأنّ عليه كذا».

(٥) والتعجّبُ إذا كان الحكم غريباً، نحو: «عليّ يقاوم الأسد»، تقول ذلك مع سبق ذكره.

(٦) والتعظيمُ والإهانة، إذا كان اللفظ يفيد ذلك كأن يسألك سائل: «هل رجع القائد؟» فتقول: «رجع المنصور» أو المهزوم».

ومن دواعي الحذف:

(١) إخفاءُ الأمر عن غير المخاطَب، نحو: «أقبل» تريد عليًّا مثلاً.

(٢) وتأتِّى الإنكار..........................

«**نعم زيد هذا أقرّ بأنّ عليه كذا**») فذكر زيد مع قيام قرينة الحذف, وهي السؤال من شأنه؛ لئلاّ يجد سبيلاً للإنكار؛ بأن يقول للحاكم: «إنّما فهم الشاهد أنّك أشرت إلى غيري فأجاب, ولذلك سكتُّ و لم أطلب الأعذار فيه» (**(٥) والتعجّب إذا كان الحكم غريباً**) أي: إظهار التعجّب منه؛ لأنّ نفس التعجّب لا يتوقّف على الذكر, بل يكون بغرابة الحكم, سواء ذكر أو لَم يذكر (**نحو: «عليّ يقاوم الأسد»**, **تقول ذلك مع سبق ذكره**) الذي هو القرينة على الحذف, لكنّ مع ذلك لَم يحذف؛ لأنّ في ذكره إظهارَ التعجّب منه, وأمّا نفس التعجّب فمنشاه مقاومة الأسد, سواء ذكر «عليّ» أو حذف (**(٦) والتعظيم والإهانة، إذا كان اللفظ يفيد ذلك**) التعظيم أو الإهانة (**كأن يسألك سائل: «هل رجع القائد؟» فتقول: «رجع المنصور أو المهزوم»**) فذِكره بعنوان المنصور يفيد تعظيمه, وبعنوان المهزوم إهانته, (**ومن دواعي الحذف** (١) **إخفاء الأمر عن غير المخاطب**) من الحاضرين, وهذا عند قيام القرينة على المحذوف للمخاطب دون غيره منهم (**نحو: «أقبل» تريد عليًّا مثلاً**) عند قيام القرينة عليه, عند المخاطب دون سائر الحاضرين (**(٢)وتأتّي الإنكار**) وتيسّره

عند الحاجة، نحو: «لئيم خسيس»، بعد ذكر شخص معيّن.

(٣) والتنبيهُ على تعيين المحذوف ولو ادّعاءً، نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 102]، و«وهّاب الألوف».

(٤) واختبارُ تنبّه السامع، أو مقدارِ تنبّهه، نحو: «نوره مستفاد من نور الشمس»، و«واسطة عقد الكواكب».

(٥) وضيقُ المقام إمّا لتوجّع، نحو:

قَالَ لِيْ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ ... سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيْلٌ

للمتكلّم (**عند الحاجة**) إلى الإنكار (**نحو: «لئيم خسيس» بعد ذكر شخص معيّن**) فتريد ذلك الشخص, وتحذفه ليتيسّرلك الإنكار عند لومه لك على سبّه أو تشكّيه منك, ويمكن لك أن تقول: «ما سمّيتك ما عيّنتك» (**(٣) والتنبيه على تعيين المحذوف ولو**) كان ذلك التعيين (**ادّعاء**) فعلّة الحذف التنبيه على مطلق التعيين سواء كان حقيقة بأن لا يصلح ذلك الوصف حقيقة إلاّ له أو ادّعاء بأن يدعي أنّ ذلك الوصف له لا لغيره, والأوّل (**نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾**) أي: الله سبحانه وتعالى, فلم يذكره لتعيّنه بذلك الوصف حقيقة لظهور أن لا خالق سواه (**و**) الثاني **نحو:** (**وهّاب الألوف**) أي: السلطان, فحذفه لادّعاء تعيّنه بهذا الوصف, وإن كان يمكن في الواقع أن يتّصف بذلك غيره (**(٤) واختبار تنبّه السامع**) عند القرينة هل يتنبّه بها أم لا يتنبّه إلاّ بالصراحة (**أو**) اختبار (**مقدار تنبّهه**) ومبلغ ذكائه, هل يتنبّه بالقرائن الخفية أم لا؟ (**نحو: «نوره مستفاد من نور الشمس»، و«واسطة عقد الكواكب»**) فحذف المسند إليه في قوله: «وواسطة عقد الكواكب» اختبارا للسامع بأنّه يتنبّه أم لا؟

(**(٥) وضيق المقام**) عن إطالة الكلام بذكره (**إمّا لتوجّع، نحو:**

قَالَ لِيْ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلٌ ... سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيْلٌ

وإمّا لخوف فوات فرصة، نحو قول الصياد: «غزال».

(٦) والتعظيمُ والتحقيرُ لصونه عن لسانك، أو صون لسانك عنه، فالأوّل, نحو: «نجوم سماء».

والثاني, نحو: «قوم إذا أكلوا أخفوا حديثهم».

(٧) والمحافظةُ على وزن أو سجع؛ فالأوّل, نحو:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِـ ـــنْدَكَ رَاضٍ وَالرأْيُ مُخْتَلِفُ

والثاني, نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: 3].

(٨) والتعميمُ باختصار، نحو: ﴿وَاللّٰهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: 25]،

فلم يقل: «أنا عليل» لضيق المقام عن إطالة الكلام بذكر المسند إليه بسبب توجّع وسأمة إليه من علّته (**وإمّا لخوف فوات فرصة، نحو قول الصيّاد: «غزال»**) أي: هذا غزال (**(٦) والتعظيم والتحقير**) إيهاماً (**لصونه عن**) مخالطة (**لسانك**)؛ تعظيماً له (**أو صون لسانك عنه**)؛ تحقيراً له, وادّعاء للحسنة فيه (**فالأوّل**) أي: الحذف للتعظيم (**نحو: «نجوم سماء»**) أي: هم نجوم سماء, فلم تذكره تعظيماً, وصوناً له عن لسانك (**والثاني**) أي: الحذف للتحقير (**نحو: «قوم إذا أكلوا أخفوا حديثهم»**) أي: هم قوم, فحذفته تحقيراً له, وإيهاماً لصون اللسان عنه (**(٧) والمحافظة على وزن**) في البيت بأن يختلّ الوزن بذكره (**أو**) المحافظة على (**سجع**) في النثر بأن يكون ذكره يفسد ذلك السجع (**فالأوّل**) أي: المحافظة على وزن البيت (**نحو:**

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِـ ـــنْدَكَ رَاضٍ وَالرأْيُ مُخْتَلِفُ

أي: نحن بما عندنا راضون, فحذف الخبر هاهنا لمحافظة الوزن؛ إذ لو ذكر لَم يستقم وزن البيت (**والثاني**) أي: المحافظة على سجع في النثر (**نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾**) أي: وما قلاك, فحذف ضمير المفعول لرعاية السجع السابق والآتي (**(٨) والتعميم**) أي: تعميم الفعل وتعلّقه بكلّ ما يمكن أن يتعلّق به (**باختصار**) الكلام (**نحو: ﴿وَاللّٰهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾**)

أي: جميعَ عباده؛ لأنّ حذف المعمول يؤذن بالعموم.

(٩) والأدبُ، نحو قول الشاعر:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو ... دَدِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاً

(١٠) وتنزيل المتعدّي منزلة اللازم؛ لعدم تعلّق الغرض بالمعمول، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9].

ويعدّ من الحذف إسنادُ الفعل إلى نائب الفاعل، فيقال:

بحذف المفعول (**أي جميع عباده؛ لأنّ حذف المعمول**) إذا لم يوجد قرينة على تعيينه كما في الآية (**يؤذن بالعموم**) أي: بعموم الفعل وتعلّقه بكلّ معمول معلوم جنسه في ضمن الفعل؛ لأنّ تقدير بعض دون بعض حينئذ يعود إلى ترجيح أحد المتساويَين على الآخر بلا مرجّح, فيكون جميع الخصوصيّات منويّة, فيحصل التعميم مع الاختصار, بخلاف ما لو ذكر ذلك المعمول بصيغة العموم, فإنّه وإن كان يفيد العموم أيضاً لكن يفوت الاختصار حينئذ (**(٩) والأدب, نحو قول الشاعر**:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو ... دَدِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاً

فحذف مفعول «طلبنا», و لم يقل: «وطلبنا لك مثلاً» لقصد التأدّب مع الممدوح بترك مواجهته بالتصريح بطلب مثل له (**(١٠) وتنزيل المتعدّي منزلة اللازم**) في كون الغرض منه مجرّد إثباته للفاعل من غير اعتبار تعلّقه بِمَن وقع عليه, فلا يؤتى بمفعول مذكور ولا منويّ أصلاً؛ لعدم (**تعلّق الغرض بالمعمول**) والمفعول (**نحو**: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾) أي: من يحدث له حقيقة العلم ومن لا يحدث له تلك الحقيقة, فنزّل الفعل منزلة اللازم, إذ ليس الغرض الذين يعلمون شيئاً مخصوصاً, والذين لا يعلمون ذلك الشيء, بل المراد الذين وجد لهم معنى العلم, والذين لم يوجد لهم (**ويعدّ من الحذف إسنادُ الفعل إلى نائب الفاعل**) الظاهر أنّ عدم الإتيان بالفاعل في الفعل المبنيّ للمفعول ليس من

«حذف الفاعل للخوف منه، أو عليه، أو للعلم به، أو الجهـــل»، نحو: «سرق المتاع», و﴿خُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء: 28].

قبيل الحذف؛ إذ على تقدير جعل الفاعل محذوفاً اعتبر إسناد ذلـــك الفعـــل إلى الفاعل المحذوف مع أنّ ذلك الفعل لا يصلح للإسناد إليه, لكنّه قد يطلق عليـــه الحذف أيضاً اعتباراً لصلوح نفس التركيب للإتيان به من غير نظر إلى بناء الفعل للمفعول, فكأنّه اعتبر الحذف أوّلاً ثم البناء (**فيقال**) حينئذ (**حذف الفاعـــل**) إمّـــا (**للخوف**) بأن يخشى بذكره وإظهاره من غائلة (**منه, أو عليه, أو للعلم بـــه**) فـــلا حاجة لذكره (**أو الجهل**) به فلا سبيل إلى ذكره (**نحو: «سرق المتـــاع»**) فحـــذف السارق في هذا المثال؛ إمّا للخوف منه, أو عليه إن كان معلومـــاً, وإن كـــان مجهولاً كان حذفه للجهل به, وقوله: (**﴿خُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾**) مثـــال لحـــذف الفاعل للعلم به؛ إذ من المعلوم لكلّ أحد أنّه لا خالق سوى ذاته تعالى.

الباب الثالث في التقديم والتأخير

من المعلوم أنّه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة، بل لا بدّ من تقديم بعض الأجزاء، وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقدّم من الآخر؛ لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ في درجة الاعتبار، فلا بدّ من تقديم هذا على ذاك من داع يوجبه، فمن الدواعي:

(١) التشويق إلى المتأخّر، إذا كان المتقدّم مشعراً بغرابة، نحو:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيْهِ   حَيَوَانٌ مِسْتَحْدَثٌ مِن جَمَادِ

(الباب الثالث في التقديم والتأخير: من المعلوم أنّه لا يمكن النطق بأجزاء الكلام دفعة واحدة) لكونه من الأمور الغير القارّ الذوات التي يستحيل فيها اجتماع بعض الأجزاء مع البعض (بل لا بدّ من تقديم بعض الأجزاء، وتأخير البعض، وليس شيء منها في نفسه أولى بالتقدّم من الآخر[1]؛ لاشتراك جميع الألفاظ من حيث هي ألفاظ) أي: مع قطع النظر عن عروض معنى يوجب الصدارة (في درجة الاعتبار) كما قال في الحاشية: «هذا بعد مراعاة...إلخ» (فلا بدّ من تقديم هذا على ذاك من داع يوجبه, فمن الدواعي (١) التشويق إلى المتأخّر إذا كان المتقدّم مشعراً بغرابة) بحيث يوجب التشوّق إلى المتأخّر, ولذا إذا ذكر تمكّن في ذهن السامع؛ لأنّ الحاصل بعد الشوق أمكن في النفس من المنساق بلا شوق وانتظار (نحو: وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ) أي: اختلفت (فِيْهِ) في أنّه يعاد أو لا يعاد (حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِن جَمَادِ) والمراد باستحداث الحيوان من جماد، البعث والمعاد للأجسام الحيوانيّة من القبور؛

---

(1) هذا بعد مراعاة ما تجب له الصدارة كألفاظ الشرط وألفاظ الاستفهام ١٢منه.

(٢) وتعجيلُ المسرّة أوالمساءة، نحو: «العفو عنك صدر به الأمر»، أو «القصاص حكم به القاضي».

(٣) وكون المتقدّم محطّ الإنكار والتعجّب، نحو: «أ بعد طول التجربة تنخدع بهذه الزخارف؟».

(٤) وسلوكُ سبيل الترقّي، أي: الإتيان بالعامّ أوّلاً ثم الخاصّ بعده؛ لأنّ العامّ إذا ....

لكونها مستحدثة من التراب الذي تَنبُت منه, فتقديم المسند إليه هاهنا يوجب الاشتياق إلى أنّ الخبر عنه ما هو لكونه مشعراً بغرابة, وهي حيرة البريّة فيه (**(٢) وتعجيل المسرّة أو المساءة**) يعني: إذا كان اللفظ مشعراً بالمسرّة والمساءة وكان الغرض حصولَ واحد منهما للسامع بالتعجّل قدّم هذا اللفظ؛ ليحصل المسرّة أو المساءة بمستهلّ الكلام واللفظ المسموع أوّلاً (**نحو: «العفو عنك صدر به الأمر»، أو «القصاص حكم به القاضي»**) ففي تقديم لفظ «العفو» تعجيل المسرّة للسامع, وفي تقديم لفظ «القصاص» تعجيل المساءة له (**(٣) وكون المتقدّم محطّ الإنكار والتعجّب، نحو: «أ بعد طول التجربة تنخدع بهذه الزخارف؟»**) فتقديم هذا القيد يفيد أنّه محطّ الإنكار ومناط التعجّب, لا نفس الانخداع؛ إذ لو كان المقصود جعل الانخداع نفسه مناط التعجّب والإنكار, قدّم الانخداع, وقيل: «أتنخدع بهذه الزخارف بعد طول التجربة؟», ويدلّ على كون المتقدّم مناط التعجّب والإنكار, تصريحهم في «أينخدع بالزبيب بعد المشيب», و«أبالزبيب ينخدع بعد المشيب», و«أبعد المشيب ينخدع بالزبيب» بأنّ مناط التعجّب في الأوّل نفس الانخداع, وفي الثاني كونه بالزبيب, وفي الثالث كونه بعد المشيب (**(٤) وسلوكُ سبيل الترقّي، أي: الإتيان بالعامّ أوّلاً ثم الخاصّ بعده**) لغرض من أغراض ذكرِ الخاصّ بعد العامّ كالإيضاح بعد الإبهام (**لأنّ العامّ إذا**) لم يقدّم

ذكر بعد الخاصّ لا يكون له فائدة، نحو: «هذا الكلام صحيح فصيح بليغ»؛ فإذا قلت: «فصيح بليغ»، لا تحتاج إلى ذكر صحيح، وإذا قلت: «بليغ»، لا تحتاج إلى ذكر صحيح، ولا فصيح.

(٥) ومراعات الترتيب الوجوديّ، نحو: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: 255].

(٦) والنصّ على عموم السلب أو سلب العموم؛ فالأوّل يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي، ....

بل (**ذكر بعد الخاصّ لا يكون له فائدة، نحو: «هذا الكلام صحيح فصيح بليغ»**) ففي هذا الكلام سلوك سبيل الترقّي؛ لأنّ قولنا: «صحيح» عامّ شامل للفصيح والبليغ وغيرهما, فيفيد تقديمه فائدة الإيضاح بعد الإبهام (**فإذا**) ذكرت الخاصّ أوّلاً و(**قلت: «فصيح بليغ»، لا تحتاج إلى ذكر صحيح**) هو أعمّ منهما وكذا (**إذا قلت: «بليغ»، لا تحتاج إلى ذكر**) ما هو أعمّ منه فلا تقول: (صحيح, **ولا فصيح**)؛ لأنّ الحكم بالخاصّ حكم بالعامّ؛ لاستلزامه له, فلا فائدة في ذكر العامّ بعد الخاصّ (**(٥) ومراعات الترتيب الوجوديّ**) فيقدّم في اللفظ ما هو مقدّم في الوجود (**نحو: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾**) فروعي فيه الترتيب الوجوديّ, وقدّمت السنة على النوم في الذكر؛ لكونها متقدّمة عليه في الوجود؛ لأنّ السنة عبارة عن الفتور الذي يتقدّم النوم (**(٦) والنصّ على عموم السلب أو سلب العموم**) يعني: إذا اجتمع في كلام أداة العموم وأداة النفي فتعيين أنّ المراد في هذا الكلام هل هو عموم السلب وشمول النفي, أو سلب العموم ونفي الشمول, لا يتّضح إلاّ بتقديم أحد أداة العموم وأداة النفي على الآخر (**فالأوّل يكون بتقديم أداة العموم على أداة النفي**) ودخولها عليها؛ لكونه صريحاً في الدلالة على عموم النفي وشمول السلب

نحو: «كلّ ذلك لم يكن»، أي: لَم يقع هذا، ولا ذاك، والثاني يكون بتقديم أداة النفْي على أداة العموم، نحو: «لَم يكن كلّ ذلك»، أي: لَم يقع المجموع، فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفْي كلّ فرد.

(٧) وتقويةُ الحكم إذا كان الخبر فعلاً، نحو: «الهلال ظهر»؛ وذلك لتكرار الإسناد.

(**نحو: «كلّ ذلك لم يكن»**) فإنّ تقديم «كلّ ذلك» على «لَم يكن» يفيد سلب الكون عن كلّ فرد فرد (**أي: لَم يقع هذا، ولا ذاك**) وذلك معنى عموم السلب (**والثاني يكون بتقديم أداة النفي على أداة العموم**)؛ لأنّه صريح في إفادة سلب العموم ونفي الشمول (**نحو: «لَم يكن كلّ ذلك»**) فإنّه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد (**أي: لَم يقع المجموع**) لا عن كلّ فرد (**فيحتمل ثبوت البعض، ويحتمل نفي كلّ فرد**) فمثل هذا التركيب نصّ على سلب العموم وإن كان يحتمل عموم السلب أيضاً, ولذا جعل المصنِّف السبب الداعي للتقديم هو النصّ على أحد هذَين المعنيَين, والحاصل أنّه إذا اقتضى مقام عموم السلب, وقصد المتكلّم أن يفيده بحيث يكون كلامه نصّاً عليه, ولا يلتبس على السامع أصلاً, فلا سبيل إلى هذه الإفادة إلاّ بتقديم لفظ العموم على النفي, وكذا إذا اقتضى مقام سلب العموم فطريق إفادته على وجه النصّ ليس إلاّ بتقديم أداة النفي على لفظ العموم, فظهر أنّ النص على إفادة عموم السلب أو سلب العموم سبب داع لتقديم أداة العموم أو أداة النفي في المقام الذي يقتضي أحد هذَين المعنيَين (**(٧) وتقوية الحكم**) أي: تقريره في ذهن السامع, وتثبيته فيه دفعاً لتوهّم كونه مِمَّا يرمى به من غير تحقيق (**إذا كان الخبر فعلاً، نحو: «الهلال ظهر»؛ وذلك لتكرار الإسناد**) ووجه تكرار الإسناد في هذه الصورة أنّ المبتدأ يستدعي أن

(٨) والتخصيصُ, نحو: «ما أنا قلت», و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5].

(٩) والمحافَظةُ على وزن أو سجع, فالأوّل, نحو:

إذا نَطَقَ السَّفِيْهُ فَلاَ تُجِبْهُ فَخَيْرٌ مِن إجَابَتِهِ السُّكُوْتُ

والثاني, نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ﴾ [الحاقة: 30-32],

ولَم يذكر لكلّ من التقديم والتأخير دواع خاصّة؛ لأنّه إذا تقدّم أحد ركني الجملة تأخّر الآخر, ...

يسند إليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه صرفه إلى نفسه, فينعقد بينهما حكم ثُمّ إذا كان الخبر فعلاً صرفه إليه ضميره ثانياً, فصار الإسناد بهذا الاعتبار مكرّراً, وكان قولنا: «الهلال ظهر», بمثابة أن يقال: «ظهر الهلال ظهر الهلال» (**(٨) والتخصيص**) يعني: تخصيص الفعل بمتعلّقه وقصره عليه (**نحو: «ما أنا قلت»**) فتقديم المسند إليه في هذا الكلام لأجل اختصاصه بانتفاء القول عنه, أي: انتفاء القول مقصور عليّ (**و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**) فإنّ تقديم المفعول هاهنا لقصد التخصيص, والمعنى: نخصّك بالعبادة (٩)(**والمحافَظةُ على وزن أو سجع, فالأوّل, نحو:**

إذا نَطَقَ السَّفِيْهُ فَلاَ تُجِبْهُ فَخَيْرٌ مِن إجَابَتِهِ السُّكُوْتُ

والثاني, نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً فَاسْلُكُوهُ﴾)

فإنّ تقديم الخبر في البيت, وهو قوله: «فخير من إجابته» على المبتدأ الذي هو «السكوت» لمحافظة وزن البيت, وتقديم «ثُمَّ الجحيم» و«ثم في سلسلة» على الفعل في الآية لمحافظة السجع (**ولَم يذكر لكلّ من التقديم والتأخير دواع خاصّة؛ لأنّه إذا تقدّم أحد ركني الجملة تأخّر الآخر,**

فهما متلازمان.

فهما متلازمان) فما يكون داعياً لتقديم أحد ركنَي الجملة يكون داعياً لتأخير الآخـــر, ففي بيان دواعي أحد الأمرين من التقديم والتأخير غنية عن بيان دواعي الآخر؛ فلذا لم يذكر لكلّ منهما دواعي على حدة.

الباب الرابع في التعريف والتنكير

إذا تعلّق الغرض بتفهيم المخاطَب ارتباطَ الكلام بمعيّن, فالمقام للتعريف, وإذا لَم يتعلّق الغرض بذلك, فالمقام للتنكير, وَلتفصيل هذا الإجمال نقول: من المعلوم أنّ المعارف: «الضمير» و«العلم» و«اسم الإشارة» و«الاسم الموصول» و«المحلّى بـ"أل"» و«المضاف» لواحد مِمّا ذكر و«المنادى».

أمّا الضمير؛ فيؤتى به لكون المقام للتكلّم, أو الخطاب, أو الغيبة مع الاختصار, ...

(**الباب الرابع في التعريف**) أي: في بيان الأمور المقتضية لإيراد أحد أجزاء الكلام معرفة (**والتنكير**) أي: في بيان الأسباب لإيراده نكرة, وإنّما قدّم التعريف؛ لأنّه الأصل في المسند إليه الذي هو أشرف أجزاء الكلام وأقدمها, ثُمَّ أنّه قبل ذكر الأمور المقتضية لإيراد كلّ من أقسامهما بخصوصه ذكر مقام مطلق التعريف والتنكير, فقال (**إذا تعلّق الغرض بتفهيم المخاطَب ارتباطَ الكلام بمعيّن, فالمقام للتعريف**)؛ لأنّ وضع المعارف على أن يستعمل للشيء المعيّن (**وإذا لَم يتعلّق الغرض بذلك**) أي: بتفهيم المخاطب ارتباط الكلام بمعيّن (**فالمقام للتنكير**)؛ فإنّه لا يدلّ بالوضع على المعيّن, هذا بيان لمقام التعريف والتنكير على الإجمال(**ولتفصيل هذا الإجمال نقول: من المعلوم أنّ المعارف: «الضمير» و«العلم» و«اسم الإشارة» و«الاسم الموصول» و«المحلّى بـ"أل"» و«المضاف» لواحد مِمّا ذكر و«المنادى»**) فمقتضى التفصيل أن يذكر المقتضي لإيراد كلّ واحد من هذه الأقسام السبعة بخصوصه, ولذا ذكر نكتة إيراد كلّ واحد واحد وقدّم الضمير على سائر الأقسام لكونه أعرف المعارف, فقال (**أمّا الضمير؛ فيؤتى به لكون المقام للتكلّم, أو الخطاب, أو الغيبة مع الاختصار**)

نحو: «أنا رجوتك في هذا الأمر», و«أنت وعدتني بإنجازه».

والأصل في الخطاب أن يكون لِمُشاهَد معيّن, وقد يُخاطَب غيرُ الْمشاهَد إذا كان مستحضراً في القلب, نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5], وغيرُ المعيّن إذا قصد تعميم الخطاب لكلِّ من يمكن خطابه,

---

وإنّما قال: «مع الاختصار» احترازاً عن مثل قول الخليفة: «أمير المؤمنين يأمر بكذا», فإنّه وإن كان قد أوتي فيه بالاسم الظاهر مع كون المقام للتكلّم لكن ليس فيه اختصار (**نحو: «أنا رجوتك في هذا الأمر»**) فقد أوتي فيه بضمير المتكلّم لكون المقام للتكلّم مع حصول الاختصار وجمع بين «أنا» و«التاء» إشارة إلى أنّه لا فرق بين أن يكون الضمير متّصلاً أو منفصلاً, وكذا يقال في مثال الخطاب في وجه الجمع بين الضمير المتّصل والمنفصل, وهو قوله (**و«أنت وعدتني بإنجازه»**), ولَمَّا كان هذا المثال متضمّناً لمثال الغيبة أيضاً لم يذكر لها مثالاً على حدة, ثُمَّ المثال الأوّل وإن كان أيضاً متضمّناً لمثال الخطاب لكنّه لم يكتف به بل أورد للخطاب مثالاً على حدة؛ لأنّه بصدد تفصيل الخطاب وزيادة البحث فيه, فناسَب أن يذكر له مثالاً بالاستقلال, ثُمَّ يفصّل فيه الكلام ويبحث عن حاله,فلذا أورد مثاله أوّلاً ثُمَّ قال: (**والأصل في الخطاب أن يكون لِمُشاهَد معيّن**) أمّا كونه لمشاهد فلأنَّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر, وهو لا يكون في الأغلب إلاّ مشاهداً, وأمّا كونه معيّناً؛ فلأنّ وضع مطلق المعارف على أن يستعمل في معيّن (**وقد**) يعدل عن هذا الأصل و(**يُخاطَب غيرُ الْمشاهَد إذا كان مستحضراً في القلب**) لجعل ذلك الحضور بمنزلة المشاهدة (**نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾**) فإنّ المخاطب فيه وهو ذاته تعالى وإن لم يكن مشاهداً, لكنّه لاستحضاره في القلب جعل بمنزلة المشاهد, وخوطب خطابَ المشاهَد (و) كذا قد يخاطب (**غيرُ المعيّن إذا قصد تعميم الخطاب لكلِّ من يمكن خطابه**) أي: على سبيل البدل لا على سبيل

نحو: «اللئيم مَن إذا أحسنت إليه أساء إليك».

وأمّا العلم؛ فيؤتى به لإحضار معناه في ذهن السامع باسمه الخاصّ, نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: 127].

وقد يقصد به مع ذلك أغراض أخرى:

(١) كالتعظيم في نحو: «ركب سيف الدولة».

(2) والإهانةِ في نحو: «ذهب صخر».

(3) والكنايةِ عن معنى يصلح اللفظ ....

التناول دفعة (**نحو: «اللئيم مَن إذا أحسنت إليه أساء إليك»**) فإنّك لا تريد بهذا مخاطباً بعينه قصداً إلى أنّ سوء معاملة لا يختصّ واحدا دون واحد, فكأنّك قلت: «إذا أُحسِنَ إليه», وفائدة العدول عن هذه العبارة إلى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته, كأنّك أحضرت كلّ واحد مِمَّن يمكن خطابه, فخاطبته بذلك وصوّرت سوء معاملته في ذهنه (**وأمّا العَلَم؛ فيؤتى به لإحضار معناه في ذهن السامع باسمه الخاصّ**) بمعناه بحيث لا يطلق باعتبار وضعه لهذا المعنى المخصوص على غيره, وإن أطلق على الغير باعتبار وضع آخر كما في الأعلام المشتركة (**نحو: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾**) فإبراهيم وإسماعيل علمان, أوتى بهما لأجل إحضار معناهما في ذهن السامع باسمهما الخاصّ (**وقد يقصد به مع ذلك**) أي: بإحضار معناه باسمه الخاصّ (**أغراض أخرى**) باعتبار معناه الأصلي قبل العلميّة, فإنّ الأعلام كثيراً مّا يلحظ فيها إلى معانيها الأصليّة ((١) **كالتعظيم في نحو: «ركب سيف الدولة»**) مِمَّا كان الاسم صالحاً للتعظيم والمقام مقامه ((٢) **والإهانةِ في نحو: «ذهب صخر»**) مِمَّا كان الاسم دالاًّ على الإهانة, والمقام يقتضيها ((٣) **والكنايةِ عن معنى يصلح اللفظ**) أي: لفظ العَلَم

له في نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [اللهب: 1].

وأمّا اسم الإشارة؛ فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه كقولك: «بعني هذا» مشيراً إلى شيء لا تعرف له اسماً ولا وصفاً, أمّا إذا لم يتعيّن طريقاً لذلك, فيكون لأغراض أخرى:

(١) كإظهار الاستغراب, نحو:

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوْقَا

هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ العَالِمَ النحْرِيْرَ زِنْدِيْقَا

(**له في نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾**) مِمَّا ينتقل من معناه الأصليّ إلى ما يصلح كناية عنه, ففي قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾, عبّر بـ«أَبِي لَهَب» عن مسمّاه, وقصد باعتبار معناه الأصليّ أعني: ملازمَ اللهب, الكنايةُ عن كونه جهنميًّا؛ لأنّه لازم لملازمته للهب, فإنّ اللهب الحقيقيّ لهب نارجهنّم, فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأوّل, وهذا القدر كافٍ في الكناية (**وأمّا اسم الإشارة؛ فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه**) بأن لا يكون للمتكلّم إلى إحضار شيء بعينه في ذهن المخاطب طريقٌ سوى الإشارة الحسيّة (**كقولك: «بعني هذا» مشيراً إلى شيء لا تعرف له اسماً ولا وصفاً**) فإنّك لا تجد حينئذ طريقاً إلى إحضاره سوى الإشارة (**أمّا إذا لم يتعيّن طريقاً لذلك, فيكون لأغراض أخرى: (١) كإظهار الاستغراب**) وهذا في مقام يكون للمشار إليه اختصاص بحكم بديع (**نحو: كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ**) أي: كامل العقل متناهٍ فيه؛ فإنّ تكرار اللفظ بقصد الوصفية يفيد ذلك, كما يقال: «مررت برجل رجل», أي: كامل في الرجوليّة (**أعْيَتْ مَذَاهِبُهُ**) أي: أعيته وأعجزته طرقُ معاشه, فلا ينال منها إلاّ قليلاً, وكم (**وجاهلٍ جاهلٍ**) أي: كامل الجهل (**تَلْقَاهُ مَرْزُوْقاً هَذَا**) أي: كون العاقل محروماً, والجاهلِ مرزوقاً (**الَّذِي تَرَكَ**) أي: صيّر

(٢) وكمالِ العناية به، نحو:

هَذَا الَذِيْ تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

(٣) وبيانِ حاله في القرب والبعد، نحو: «هذا يوسف»، و«ذاك أخوه»، و«ذلك غلامه».

(**الأَوْهَامَ حَائِرَةً**) أي: متحيّرة؛ إذ لَم تفهم السرّ في ذلك (**وَصَيَّرَ العَالِمَ النِحْرِيْرَ**) أي: المتقن للعلوم من: نحر العلوم أتقنها (**زِنْدِيْقاً**) أي: كافراً نافياً للصانع الحكيم، فالحكم البديع الذي اختصّ به المشار إليه، هو تصيير المشار إليه الأوهامَ حائرةً والعالِمَ النحريرَ زنديقاً، وإنّما أظهر اسم الإشارة هاهنا للاستغراب؛ لأنّ الإشارة به في الأصل إلى محسوس، ففي التعبير به عن الأمر المعقول، وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً، إظهاره في صورة المحسوس، فكأنّه يقول: «هذا المتعيّن الذي صار كالمحسوس هو المختصّ بهذا الحكم البديع العجيب وهذا أمر مستغرب جدًّا»، (**(٢) وكمال العناية به**) أي: بمعنى اسم الإشارة المعبّر عنه به وبتمييزه، وتلك العناية والاهتمام إمّا للتعظيم أو الإهانة حسب ما يرد عليه من صفة مدح أو ذمّ على وجه لا يتطرّق إلى عظمته أو ذلّته التباس أصلاً (**نحو**) قول الفرزدق في مدح الإمام زين العابدين رضي الله تعالى عنه وتعظيمه:

هَذَا الَذِيْ تَعْرِفُ البَطْحَاءُ وَطْأَتَهُ وَالبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ

أي: هذا الممدوح الممتاز عمّا عداه الذي تراه رأيَ العين اختصّ بحكم لا يشترك فيه غيره، وهو كونه في الفضائل بحيث يعرفه ما ليس له روح وعقل، فضلاً عن ذوي العقول (**(٣) وبيان حاله**) أي: حال معناه (**في القرب والبعد**) و لم يذكر التوسّط؛ لأنّ المراد بالقرب هاهنا مقابل البُعد، فيشمل التوسّط أيضاً (**نحو: «هذا يوسف»**) في بيان حاله من القرب الحقيقيّ (**و«ذاك أخوه»**) في بيان حاله من التوسّط الذي هو القرب الإضافيّ أي: بالنسبة إلى البعد (**و«ذلك غلامه»**) في بيان حاله من البعد

(٤) والتعظيمِ, نحو: ﴿إِنَّ هَـــذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [بني إسرائيل: 9], و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيْهِ﴾ [البقرة: 2].

(٥) والتحقيرِ, نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: 36], ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: 2].

((٤) **والتعظيم**) أي: تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب أو البعد؛ أمّا الأوّل فلأنّ عظمة الشيء يقتضي التوجّه إليه والتقرّب منه (**نحو**: ﴿**إِنَّ هَـــذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِـــيَ أَقْوَمُ**﴾) فقد أورد هاهنا اسم الإشارة الموضوع للقرب قصداً لتعظيم القرآن, وإشعاراً بأنّه مع قربه قد بلغ في كماله بحيث لا يكتنه ولا يدرك إلاّ بالإشارة, وأمّـــا الثـــاني فوجه ذلك؛ أنّ البعيد مسافة لكونه لا ينال بالأيدي شأنه العظمة, فنـــزّل أعظـــم المشار إليه, وشرف منـــزلته بمنـــزلة بعد المسافة, ومثال ذلك قوله تعالى: (﴿**ذَلِـــكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فيه**﴾) أي: ذلك الرفيعُ المنـــزلةِ في البلاغة, العزيزُ المرتبةِ في علومه وأسلوبه, وهو الكتاب الكامل الذي يستحقّ أن يسمّى كتاباً حتّـــى كأنّـــه لا كتاب سواه ((٥) **والتحقير**) يعني: أنّ اسم الإشارة كما يؤتى به بسبب دلالتـــه على القرب والبعد لقصد تعظيم المشار إليه بالوجه الذي ذكر, كذلك قد يؤتى به بسبب هذه الدلالة لقصد تحقيره, فيحمل القربُ على دنوّ المرتبـــة وســـفالة الدرجة, والبعدُ على البعد عن ساحة عزّ الحضور والخطاب (**نحو**) قول الكَفَـــرَةِ مشيراً للنبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم (﴿**أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ**﴾) فمقصودهم لعنة الله عليهم بإيراد اسم الإشارة المفهم للقرب تحقير شأنه صـــلى الله عليـــه وسلم, كأنّهم يقولون: «أهذا الحقير الذي يذكر آلهتكم بنفي الألوهية عنـــها», ونحو: (﴿**فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ**﴾) أي: فذلك الحقير البعيد لحقارته عـــن عـــزّ الخطاب والحضرة يدعّ اليتيم, فقد عبّر باسم الإشارة الموضوع للبعد قصداً

وأمّا الموصول؛ فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه كقولك: «الذي كان معنا أمس مسافر», إذا لَم تكن تعرف اسمه, أمّا إذا لم يتعيّن طريقاً لذلك فيكون لأغراض أخرى:

(١) كالتعليل, نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾ [الكهف: 107].

(٢) وإخفاءِ الأمر عن غير المخاطب, نحو:

وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الأَمِيْرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِيْ كَمَا أَهْوَى

(٣) والتنبيهِ على الخطأ, نحو:

لحقارته (**وأمّا الموصول؛ فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه**) بأن لا يكون للمتكلّم عِلم سوى اتّصافه بمضمون جملة, هي الصلّة (**كقولك: «الذي كان معنا أمس مسافر», إذا لَم تكن تعرف اسمه**) ولا أحواله المختصّة به سوى الصلة (**أمّا إذا لم يتعيّن طريقاً لذلك فيكون لأغراض أخرى: (١) كالتعليل**) بأن يكون التعبير عن المخبر عنه بالموصول بصلته مشعراً بعلّة ثبوت الخبر للمخبر عنه (**نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾**) فهذا التعبير مشعر بأنّ إيمانهم وأعمالهم الصالحات علّة لكون الجنّات لهم (**(٢) وإخفاء الأمر عن غير المخاطب**) حيث لا يعرفه على وجه انتساب الصلة إلاّ المخاطب (**نحو:**

وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الأَمِيْرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِيْ كَمَا أَهْوَى

فالتعبير عن هذا الشيء الذي جاء به الأمير بالموصول بصلة؛ لإخفائه عن غير المخاطب من الحاضرين حيث لا يعرفه على هذا الوجه إلاّ المخاطب (**(٣) والتنبيه على الخطأ**) أي: تنبيه المتكلّم للمخاطب على خطائه وغلطه (**نحو:**

إِنَّ الَـذِيْنَ تُـرَوْنَهُمْ إِخْـوَانَكُمْ يَشْفِيْ غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوْا

(٤) وتفخيمِ شأن المحكوم به, نحو:

إِنَّ الَذِيْ سَمَكَ السَمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُـهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ

(٥) والتهويلِ تعظيماً وتحقيراً, نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: 78], ونحو: «من لم يدر حقيقة الحال قال ما قال».

(٦) والتهكّمِ, نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾[الحجر: ٦]

إِنَّ الَذِيْنَ تُـرَوْنَهُمْ) بصيغة المجهول, والمعنى على البناء للفاعل أي: تظنّونهم؛ لأنّ استعمال «الإراءة» بمعنى «الظنّ» بصورة المبنيّ للمجهول, وإن كان المعنى على البنـاء للفاعـل (**إِخْوَانَكُمْ يَشْفِيْ غَلِيْلَ صُدُوْرِهِمْ**) أي: عطش قلوبهم وحقدهم (**أَنْ تُصْرَعُوْا**) أي: تُصـابوا وتُهلكوا بالحوادث, ففي هذا التعبير من التنبيه على خطائهم في هذا الظنّ ما لـيس في قولك لو قلت: «إنّ القوم الفلانيّ يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا» (**(٤) وتفخيم شأن المحكوم به**) تعظيمه من جهة إسناده إلى ذلك الموصول بصلته (**نحـو: إِنَّ الَـذِيْ سَـمَكَ السَمَاءَ**) أي: رفعها (**بَنَى لَنَا بَيْتاً**) أي: بيت الشرف والمجد (**دَعَائِمُهُ**) أي: قـوائم ذلـك البيت (**أَعَزُّ وَأَطْوَلُ**) من دعائم كلّ بيت, فالإتيان بالموصول مع صلته وإسناد المحكوم به إليه يدلّ على فخامة شأن المحكوم به؛ لكونه فعلَ من رفع السماء الّتي لا بناء أعظـمُ وأرفعُ منها في مرأى العين (**(٥) والتهويلِ تعظيماً وتحقيراً**) أي: تهويل معناه لقصد تعظيمه, أو تحقيره (**نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾**)؛ فإنّ في هذا الإبهام الكائن في الموصـول من التهويل والتعظيم ما لا يخفى لِمَا فيه من الإيماء إلى أنّ تفصيله تقصر عنـه العبـارة (**ونحو: «من لَم يدر حقيقة الحال قال ما قال»**) فالموصول في قوله: «قال ما قال» يدلّ علـى أنّه بلغ من التحقير غاية لا تدرك ولا تفي العبارة بتفصيلها(**(٦) والتهكّمِ, نحو: ﴿يَا أَيُّهَـا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾**) ؛ فإنّ قولهم: «الذي نزّل عليه الذكر», إنّما

وأمّا الْمُحَلَّى بـ«أل»؛ فيؤتى به إذا كان الغرض الحكايةَ عن الجنس نفسه, نحو: «الإنسان حيوان ناطق» وتسمّى «أل جنسيّة», أو الحكايةَ عن معهود من أفراد الجنس, وعهده إمّا بتقديم ذكره, نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ○ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمّل: 15-16], وإمّا بحضوره بذاته, نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3], وإمّا بمعرفة

هو على وجه التهكّم والاستهزاء منهم, كما قال فرعون: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: 27], كيف وهم لا يقرّون بنزول الذكر عليه صلى الله تعالى عليه وسلّم (**وأمّا الْمُحَلَّى بـ«أل»؛ فيؤتى به إذا كان الغرض الحكايةَ عن الجنس نفسِه**) أي: من غير اعتبار لِمَا صدق عليه من الأفراد, ولكن لا بدّ فيه من اعتبار حضور الحقيقة الجنسيّة في الذهن ليتميّز عن اسم الجنس النكرة, فإنّ الغرض منه وإن كان هو الحكاية عن الجنس من حيث هو, لكن لا باعتبار كونه حاضراً في الذهن (**نحو: «الإنسان حيوان ناطق»**) فإنّ المراد بلفظ «الإنسان» نفس معناه الجنسيّ ومفهومه الذهنيّ, لا فرد من أفراده؛ لأنّ التحديد إنّما يكون للحقيقة نفسِها لا لأفرادها (**وتسمّى «أل جنسيّة»**) وأيضاً تسمّى «أل طبعيّة» (**أو الحكايةَ عن معهود**) أي: عن فرد معهود بين المتكلّم والمخاطب (**من أفراد الجنس**) واحداً كان أو أكثرَ (**وعهده**) المفاد باللام (**إمّا بتقديم ذكره**) فيكون هذا الذكر طريق العهد لكونه قرينة (**نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ○ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾**) فذكر الرسول أوّلاً منكّراً بإرادة بعض الرسل, ثُمَّ لَمَّا أعاده وهو معهود بالذكر أدخل «أل العهديّة»؛ إشارة إلى المذكور بعينه (**وإمّا بحضوره بذاته**) فيكون هذا الحضور طريق عهده (**نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾**) فاليوم إشارة

السامع له, نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: 18], وتسمّى «أل عهديّة», أو الحكايةَ عن جميع أفراد الجنس, نحو: ﴿إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: 2], وتسمّى «أل استغراقيّة», وقد يراد بـ«أل» الإشارةُ إلى الجنس في فرد مّا, نحو:

إلى اليوم الحاضر بذات المعهود في الخارج (**وإمّا بمعرفة السامع له**) بواسطة القرائن, فتقوم هذه المعرفة مقام ذكره (**نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾**) أي: المعلومة لك, قيل: وكانت تلك الشجرة «سمرة», وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالساً في أصلها, وعلى ظهره صلى الله تعالى عليه وسلم غصن من أغصانها (**وتسمّى «أل عهديّة»**) أي: عهديّة خارجيّة (**أو الحكايةَ عن جميع أفراد الجنس**) وذلك بأن يشار بـ«أل» إلى كلّ فرد مِمَّا يتناوله الجنس بحسب الوضع (**نحو: ﴿إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾**) فقد أشير فيه إلى كلّ فرد من أفراد جنس الإنسان بدليل الاستثناء, وهو قوله تعالى: ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر: 3]؛ لأنّ شرط الاستثناء المتّصل الذي هو الأصل في الاستثناء دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً, وهذا الشرط لا يتحقّق إلاّ بالعموم وإرادة الجميع, وتسمّى «أل استغراقيّة» حقيقة, أو إلى كلّ فرد مِمَّا يتناوله بحسب متفاهم العرف, نحو: «جمع الأمير الصاغة» أي: صاغة بلده, أو مملكته؛ لأنّ هذا هو المفهوم عرفاً, لا صاغة الدنيا (**وتسمّى «أل استغراقيّة»**) عرفيّة (**وقد يراد بـ«أل» الإشارةُ إلى الجنس**) لكن لا لقصده من حيث هو, بل من حيث تحقّقه (**في**) ضمن (**فرد مّا**) هذا الكلام يدلّ على أنّ هذه اللام من فروع «لام الجنس», وليست قسماً برأسها, ولعلّه لهذا الوجه لَم يجعل لهذا القسم اسماً على حدة, وهو عندهم مسمّى بـ«العهد الذهنيّ», وأكثرهم على أنّ «لام الاستغراق» أيضاً من فروع «لام الجنس», وقالوا: إنّ المنظور له في الاستغراق والعهد الذهنيّ كليهما الحقيقة

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَئِيْمِ يَسُبُّنِيْ فَمَضَيْتُ ثَمَّهْ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِيْ

وإذا وقع الْمُحَلَّى بـ«أل» خبرا أفاد القصر, نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: 14].

وأمّا المضاف لمعرفة؛ فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار معناه أيضاً كـ«كتاب سيبويه», و«سفينة نوح» عليه السلام, أمّا إذا لَم يتعيّن لذلك فيكون لأغراض أخرى:

الجنسيّة, لكنّ في الأوّل من حيث تحقّقها في جميع الأفراد, وفي الثاني من حيث تحقّقها في بعض الأفراد, فالأقسام الأصليّة للام عندهم, العهد الخارجيّ ولام الجنس (**نحو**:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَئِيْمِ يَسُبُّنِيْ فَمَضَيْتُ ثَمَّهْ قُلْتُ لاَ يَعْنِيْنِيْ

فالمراد بـ«اللئيم» جنسه في ضمن فرد مّا؛ لأنّ المرور أنّما يتصوّر على الأفراد الخارجيّة, لا على حقيقة الجنس من حيث هي, ولذا كان في المعنى كـ«النكرة وعومل» معاملتها, وصحّ وصفه بالجملة (**وإذا وقع الْمُحَلَّى بـ«أل»**) أي: بأيّ اسم من الأقسام المذكورة (**خبراً أفاد القصر**) أي: أفاد قصر ذلك الخبر على المبتدأ؛ سواء كان هذا القصر تحقيقاً بأن لا يوجد في غير ذلك المبتدأ المقصور عليه (**نحو**: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ**﴾) أو مبالغة لكماله في المقصور عليه, فيعدّ وجوده في غيره كالعدم, نحو: «زيد الشجاع» أي: هو الكامل في الشجاعة, حتّى أنّ شجاعة غيره كالعدم لقصورها فيه عن رتبة الكمال, فكأنّها مقصورة على «زيد» (**وأمّا المضاف لمعرفة**) من المعارف المذكورة (**فيؤتى به إذا تعيّن طريقاً لإحضار**) المتكلّم (**معناه أيضاً**) في ذهن السامع (**كـ«كتاب سيبويه», و«سفينة نوح» عليه السلام**) إذا لم يكن لإحضاره طريق سوى الإضافة (**أمّا إذا لَم يتعيّن لذلك فيكون لأغراض أخرى:**

(١) كتعذّر التعداد أو تعسّره, نحو: «أجمع أهل الحقّ على كذا», و«أهل البلد كِرَامٌ».

(٢) والخروجِ من تبعة تقديم البعض على البعض, نحو: «حضر أمراء الجند».

(٣) والتعظيمِ للمضاف, نحو: «كتاب السلطان حضر», أو المضاف إليه, نحو: «هذا خادمي», أو غيرهما, نحو: «أخو الوزير عندي».

(٤) والتحقيرِ للمضاف, نحو: «هذا ابن اللصّ», أو المضاف إليه, نحو: «اللصّ رفيق هذا», ...

(**(١)كتعذّر التعداد أو تعسّره**) فيؤتى بالإضافة لإغنائها عن التعداد والتفصيل (**نحو: «أجمع أهل الحقّ على كذا»**) فإنّه يتعذّر تعداد كلّ من كان على الحق وتسميتهم (**و«أهل البلد كِرَامٌ»**) فتعداد أهل البلد وتسميتهم, ولو أمكن متعسّر قطعاً (**(٢) والخروج من تبعة تقديم البعض على البعض**) ودفع الحرج الناشي من ذلك التقديم بأن يورث التقديم عداوة, أو أذى خاطر (**نحو: «حضر أمراء الجند»**) فإنّه لو قيل: «فلان وفلان», توهّم منه تعظيم بعضهم على بعضهم بالتقديم, وفيه غيظ المتقدّم عليه (**(٣) والتعظيم للمضاف, نحو: «كتاب السلطان حضر»**) ففي إضافة الكتاب إلى السلطان تعظيم الكتاب الذي هو المضاف بأنّه كتاب السلطان (**أو المضاف إليه, نحو: «هذا خادمي»**) فإنّ في إضافة الخادم إلى ياء المتكلّم تعظيم المتكلّم نفسه بأنّ له خادماً (**أو غيرهما, نحو: «أخو الوزير عندي»**) ففي الإخبار بعندية الوزير للمتكلّم تعظّم للمتكلّم بأنّ أخا الوزير لديه, وهو غير المضاف والمضاف إليه أعني قوله: «أخو الوزير» (**(٤) والتحقيرِ للمضاف, نحو: «هذا ابن اللصّ»**) تحقيراً للمضاف بأنّه ابن اللصّ (**أو المضاف إليه, نحو: «اللصّ رفيق هذا»**) تحقيراً للمشار إليه بهذا الذي هو المضاف

وغيرهما, نحو: «أخو اللصّ عند عمرو».

(٣) والاختصارِ لضيق المقام, نحو:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِيْنَ مُصْعِدُ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْثَقُ

بدلَ أن يقال: «الذي أهواه».

وأمّا المنادى: فيؤتى به إذا لَم يعرف للمخاطب عنوان خاصّ, نحو: «يا رجل», و«يا فتى», وقد يؤتى به للإشارة إلى علّةِ ما يطلب منه, نحو: «يا غلام أحضر الطعام», و«يا خادم أسرج الفرس»,

---

بكون اللصّ رفيقه (أو غيرهما, نحو: «أخو اللصّ عند عمرو») تحقيراً لعمرو وبأنّ أخا اللصّ جليسه, وهو غير المضاف, والمضاف إليه (والاختصار) أي: في مقام يناسبه الاختصار ولذا زاد قوله: (لضيق المقام) فإنّ ضيق المقام بسبب من الأسباب مقام الاختصار (نحو: هَوَايَ) أي: مهوي ومحبوبي (مَعَ الرَّكْبِ) اسم جمع للراكب (اليَمَانِيْنَ) جمع يمان, وأصله يمانيّ نسبة لليمن, أعلّ إعلال قاض (مُصْعِدُ) من أصعد في الأرض مضى فيها (جَنِيْبٌ) أي: مجنوب مستتبع (وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْثَقُ) أي: جسمي وشخصي بمكّة مقيّد, فقوله: «هَوَايَ» هو المقصود بالتمثيل, ووجه اختياره (بدل أن يقال: «الذي أهواه») ونحو ذلك, هو الاختصار, فإنّ الاختصار, هو المطلوب هاهنا لضيق المقام؛ لأنّه قاله حال كونه في السجن والحبيب على الرحيل, وهو حال ضيق الصدر, وفرط الضجر, فاختار الاختصار لعدم الارتياح إلى الإكثار (وأمّا المنادى: فيؤتى به إذا لَم يعرف للمخاطب عنوان خاصّ) وكان الغرض طلب إقباله فينادى بعنوان عامّ (نحو: «يا رجل», و«يا فتى») إشارة إلى حصّة معيّنة من ذلك العنوان العامّ, فهو في التعريف بمنزلة اللام في العهد الخارجيّ (وقد يؤتى به للإشارة إلى علّة ما يطلب منه, نحو: «يا غلام أحضر الطعام», و«يا خادم أسرج الفرس») ففي النداء بهذا العنوان إشارة

أو لغرض يمكن اعتباره هاهنا مِمّا ذكر في النداء.

وأمّا النكرة؛ فيؤتى بها إذا لَم يُعلم للمَحْكِيِّ عنه جهةُ تعريف كقولك: «جاء هاهنا رجل»،

إذا لَم يعرف ما يعيّنه من علم، أو صلة، أو نحوهما، وقد يؤتى بها لأغراض أخرى:

(١) كالتكثير والتقليل، نحو: «لفلان مال»، و﴿رِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: 72]، أي: مال كثير، ورضوان قليل.

(٢) والتعظيمِ والتحقير، ....

إلى أنّ طلب إحضار الطعام، وإسراج الفرس منهما، لكونهما سببَين للإحضار والإسراج (**أو لغرض يمكن اعتباره هاهنا مِمّا ذكر في النداء**) في بحث الإنشاء وبيان أحواله كما علمت سابقاً (**وأمّا النكرة؛ فيؤتى بها إذا لَم يُعلم للمَحْكِيِّ عنه جهة تعريف**) إمّا حقيقة (**كقولك: «جاء هاهنا رجل»، إذا لَم يعرف ما يعيّنه من علم، أو صلة، أو نحوهما**) فيكون التنكير هاهنا لعدم القدرة على أزيد من ذلك، أو ادّعاء، وذلك بأن تتجاهل وتريد تخييل أنّك لا تعرف منه إلاّ جنسه، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ [سبأ: 7] الآية، فنكروه صلّى الله تعالى عليه وسلّم، مع أنّه عليه السلام كان أشهر عندهم من الشمس، تجاهلاً كأنّهم لَم يكونوا يعرفون منه عليه الصلاة والسلام إلاّ أنّه رجل مّا (**وقد يؤتى بها لأغراض أخرى: (١) كالتكثير والتقليل**) أي: كإفادة تكثير معناه وتقليله لمناسبة المقام ذلك التكثير أو التقليل (**نحو: «لفلان مال»، و﴿رِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ أَكْبَرُ﴾**) فالتنكير في الأوّل للتكثير، وفي الثاني للتقليل على ما يقتضيه المقام (**أي: مال كثير، ورضوان قليل. (٢) والتعظيمِ والتحقير**) والفرق بين التعظيم والتكثير أنّ التعظيم راجع إلى رفعة الشأن

نحو:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْــرٍ يَشِــيْنُهُ   وَلَيْس لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

(٣) والعمومِ بعد النفْي, نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ﴾ [المائدة: 19]؛ **فإنّ النكِرة في سياق النفْي تعمّ.**

(٤) وقصدِ فرد معيّن أو نوع كذلك, ...

وغرّة القدر, والتكثير راجع إلى الكميّات في المقادير والأعداد, وكذا الفرق بين مقابلَيهما, وهما التحقير والتقليل؛ أنّ الأوّل يرجع إلى الامتهان ودناءة القدر, والثاني إلى قلّة الأفراد والأجزاء؛ إمّا حقيقة أو تقديراً كما في الرضوان (**نحو:**

لَهُ حَاجِبٌ عَــنْ كُــلِّ أَمْــرٍ يَشِــيْنُهُ   وَلَيْس لَهُ عَنْ طَالِبِ العُــرْفِ حَاجِــبُ

فإن التنكير في الحاجب الأوّل للتعظيم, وفي الثاني للتحقير؛ لأنّ مقام المدح يقتضي أنّ الحاجب, أي: المانع عن كلّ ما يشين, أي: يعيب الممدوح عظيم, والحاجب عن المعروف والإحسان ينسلب حقيره فكيف عظيمه (**(٣) والعموم بعد النفي**) أي: عموم معنى تلك النكرة الواقعة بعد النفي بأن ينسحب عليها حكم النفي (**نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ﴾**) لأنّ معناه: «ما جاءنا أحد من بشير» على أنّه سلب كليّ (**فإنّ النكِرة في سياق النفي تعمّ**) ضرورة أنّ انتفاء فرد مبهم لا يكون إلاّ بانتفاء جميع الأفراد (**(٤) وقصد فرد معيّن**) أي: شخص معيّن من حيث صدق مفهوم الجنس والنكرة عليه, وليس المراد بالمعيّن المتعيّن في الخارج حتّى يكون منافياً لكون النكرة موضوعة للوحدة الشائعة المبهمة, لا للوحدة المخصوصة المعيّنة (**أو نوع كذلك**) أو نوع معيّن من أنواع اسم الجنس المنكّر, وذلك؛ لأنّ

نحو: ﴿وَاللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ﴾ [النور: 45].

(٥) وإخفاءِ الأمر, نحو: «قال رجل إنّك انحرفت عن الصواب», تُخفي اسمه حتّى لا يلحقه أذًى.

التنكير كما يدلّ على الوحدة شخصاً, كذلك يدلّ على الوحدة نوعاً (**نحو**: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ**﴾) أي: كلّ فرد مِمّا يصدق عليه الدابّة من نوع من الماء مختصّ بجنس تلك الدابّة ((٥) **وإخفاء**) المتكلّم (**الأمر**) عن المخاطب (**نحو**: «**قال رجل إنّك انحرفت عن الصواب**», **تخفي اسمه حتّى لا يلحقه أذًى**) من المخاطب, إذا لو قلت قال زيد لكاد يتضرّر من المخاطب.

الباب الخامس في الإطلاق والتقييد

إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند والمسند إليه فالحكم مطلق, وإذا زِيد عليهما شيء مِمّا يتعلّق بهما, أو بأحدهما فالحكم مقيّد, والإطلاق يكون حيث لا يتعلّق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كلّ مذهب ممكن, والتقييد حيث يتعلّق الغرض بتقييده بوجه مخصوص لو لَم يراع تفوت الفائدة المطلوبة, ولتفصيل هذا الإجمال نقول: إنّ التقييد يكون بالمفاعيل ونحوها, والنواسخ, والشرط, والنفْي والتوابع وغير ذلك.

(**الباب الخامس في الإطلاق والتقييد**. **إذا اقتصر في الجملة على ذكر المسند والمسند إليه**) وقُطع النظر عن تعلّقهما بمتعلّقاتهما (**فالحكم مطلق, وإذا زِيد عليهما شيء مِمَّا يتعلّق بهما, أو بأحدهما**) ولُوحِظ تعلّقهما أو تعلّق أحدهما به (**فالحكم مقيّد**) هذا بيان لمعنى المطلق والمقيّد, وأمّا بيان مقامهما فهو ما ذكره بقوله: (**والإطلاق يكون حيث لا يتعلّق الغرض بتقييد الحكم بوجه من الوجوه؛ ليذهب السامع فيه كلّ مذهب ممكن**) ويجوز تعلّقه بكلّ ما يمكن تعلّقه به (**والتقييد حيث يتعلّق الغرض بتقييده بوجه مخصوص**) من الوجوه الّتي سيأتي ذكرها بحيث (**لو لَم يراع**) ذلك التقييد (**تفوت الفائدة المطلوبة**)فإنّ ذلك التقييد يدلّ على أنّ المطلوب ليس هو مايفيد الحكم فقط,بل هومع زيادة مايفيده ذلك التقييد, فلولَم يراع ذلك التقييد لَم يحصل ماهوالمطلوب من الفائدة (**ولتفصيل هذا الإجمال نقول: إنّ التقييد يكون بالمفاعيل ونحوها**) كالحال والتميز والاستثناء(**والنواسخ**) وهي من الأفعال والحروف ما ينسخ ويُزيل حكمَ المبتدأ والخبر(**والشرطِ والنفي والتوابعِ وغيرِ ذلك**) مِمّا يصحّ

أمّا المفاعيل ونحوها؛ فالتقييد بها يكون لبيان نوع الفعل, أو ما وقع عليه, أو فيه, أو لأجله, أو بمقارنته, أو بيانِ المبهم من الهيئة والذات, أو بيانِ عدم شمول الحكم, وتكون القيود محطّ الفائدة, والكلام بدونها كاذباً, أو غير مقصود بالذات, نحو: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاَعِبِيْنَ﴾ [الدخان: 38].

التقييد به (**أمّا المفاعيل ونحوها؛ فالتقييد بها يكون لبيان نوع الفعل**), كما في المفعول المطلق الذي يكون لبيان النوع, نحو: «أكرمت إكرام أهل الحسب», وإنّما خصّ الكلام بهذا القسم من المفعول المطلق؛ احترازاً عن المفعول المطلق للتأكيد؛ فإنّ مفهومه ليس بزائد على ما يفهم من الفعل, فلا يزيد فائدته عن فائدة مطلق الحكم (**أو**) بيان (**ما وقع عليه**) الفعل من المفعول به, كقولك: «حفظتُ القرآن» (**أو**) بيان ما وقع (**فيه**) الفعل من الظرف والمفعول فيه, نحو: «جلست أمامك» (**أو**) بيان ما وقع (**لأجله**) الفعلُ من المفعول له, مثل: «ضربت تأديباً» (**أو**) بيان ما وقع الفعل (**بمقارنته**) من المفعول معه, كقولنا: «سرت وطريقَ المدينة» (**أو بيان المبهم من الهيئة**) في الحال (**والذات**) في التمييز, مثل: «ضربت قائماً», و«طبت نفساً» (**أو بيان عدم شمول الحكم**) كما في الوصف المخصّص, كقولك: «جاءِني رجل عالِم»؛ فإنّك إذا قلت: «جاءِني رجل», كان شاملاً للجاهل والعالم كليهما, فإذا قلت: «عالِم», أخرجتَ الجاهل, فيكون التقييد به لبيان عدَم شمول الحكم للجاهل, (**وتكون القيود**) في المقيّد بها, أيَّ قيود كانت (**محطّ الفائدة, والكلامُ بدونها كاذباً, أو غيرَ مقصود بالذات**) ضرورةَ أنّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرّد الإثبات والنفي, فهو الغرض الخاصّ والمقصود من الكلام, (**نحو:** ﴿**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**﴾ [الدخان: 38], فإنّ قيد

وأمّا النواسخ؛ فالتقييد بها يكون للأغراض الّتي تؤدّيها معاني ألفاظ النواسخ, كالاستمرار, أو الحكايةِ عن الزمن في «كان», والتوقيتِ بزمن معيّن في «ظلّ»، و«بات»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى», أو بحالةٍ معيّنة في «دام», والمقاربةِ في «كاد» و«كَرَبَ» و«أوشك», واليقينِ في «وجد» و«ألفى» و«درى» و«تعلّم», وهَلُمَّ جرًّا, فالجملة في هذا..........

«لاعبين» هو المقصود بالنفي, والكلام بدونه كاذب بالضرورة (**وأمّا النواسخ**) المراد بالنواسخ هاهنا الأفعال الناسخة لحكم المبتدأ والخبر, كـ«كان» وأخواتها و«ظنّ» وأفعال المقاربة (**فالتقييد**) أي: فتقييد الحكم الذي في الجملة الداخلة عليها هذه النواسخُ (**بها**) أي: بهذه النواسخ (**يكون للأغراض الّتي تؤدّيها معاني ألفاظ النواسخ, كالاستمرار, أو الحكايةِ عن الزمن في «كان»**) في قولك: «كان زيد منطلقاً», فإنّ تقييد الحكم فيه بـ«كان» للغرض الذي هو مفاد «كان», وهو الحكاية عن الزمان الماضي, سواء كان مستمرًّا أو منقطعاً, فكأنّك قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي», وأمّا الاستمرار مطلقاً فكما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾ [النساء: 148], (**والتوقيتِ بزمن معيّن في «ظلّ»، و«بات»، و«أصبح»، و«أمسى»، و«أضحى»**) فإنّ معنى «ظلّ»: اتّصاف المخبر عنه بالخبر نَهاراً, ومعنى «بات»: اتّصافه به ليلاً, ومعنى «أصبح»: اتّصافه به في الصباح, ومعنى «أمسى»: اتّصافه به في المساء, ومعنى «أضحى»: اتّصافه به في الضحى, (أو) التوقيت لأمر (**أو بحالة معيّنة في «دام», والمقاربةِ**) أي: وكالمقاربة (**في «كاد» و«كَرَبَ» و«أوشك»**) من أفعال المقاربة (**واليقين**) أي: وكاليقين (**في «وجد» و«ألفى» و«درى» و«تعلّم»**) من أفعال القلوب (**وهَلُمَّ جرًّا**) إلى غير ذلك من النواسخ, (**فالجملة في هذا**) أي: في

تنعقد من الاسم والخبر, أو من المفعولين فقط, فإذا قلت: «ظننتُ زيداً قائماً» فمعناه زيد قائم على وجه الظنّ.

وأمّا الشرط؛ فالتقييد به يكون للأغراض الّتي تؤدّيها معاني أدوات الشرط, كالزمان في «متى», و«أيّان», والمكانِ في «أين», و«أنّى», و«حيثما», والحالِ في «كيفما», واستيفاءُ ذلك وتحقيق الفرق بين الأدوات يُذكر في علم النحو, وإنّما يُفرّق هاهنا بين «إنْ» و«إذا» و«لو»؛ لاختصاصها بمزايا تعدّ من وجوه البلاغة, فـ«إن» و«إذ» للشرط في الاستقبال, و«لو» للشرط في

تقييد الحكم بالنواسخ (**تنعقد من الاسم والخبر**) والنواسخ إنّما هي تكون قيوداً للحكم فيها, وهذا في غير أفعال القلوب (أو) تنعقد (**من المفعولين فقط**) وهذا في أفعال القلوب؛ لأنّ المفعولين فيها هما المبتدأ والخبر, وتلك الأفعال قيود (**فإذا قلت: «ظننتُ زيداً قائماً» فمعناه: زيد قائم على وجه الظنّ**) فالجملة في هذا انعقدت من المفعولين, وفعل الظنّ قيد للحكم (**وأمّا الشرط؛ فالتقييد به يكون للأغراض الّتي تؤدّيها معاني أدوات الشرط**) في مقام يقتضي تلك الأغراض (**كالزمان**) أي: كعموم الزمان في الاستقبال (**في «متى», و«أيّان»** و) عموم (**المكان في «أين», و«أنّى», و«حيثما»** و) عموم (**الحال في «كيفما»**), فيعتبر في كلّ مقام ما يناسبه من معاني تلك الأدوات, (**واستيفاء ذلك وتحقيق الفرق بين الأدوات يذكر في علم النحو, وإنّما يُفرّق هاهنا بين «إنْ» و«إذا» و«لو»؛ لاختصاصها بمزايا**) ومعاني لطيفة (**تعدّ من وجوه البلاغة**) ولم يتعرّض لها النحويّون؛ (**فـ«إن» و«إذ»**) تشركان في أنّهما(**للشرط في الاستقبال**) بمعنى: أنّهما تفيدان تعليقَ المتكلّمِ في الحال وقوعَ مضمونِ الجزاء بوقوع مضمون الشرط في المستقبل (**و«لو» للشرط في الْمُضِيِّ**) بمعنى: أنّها تدلّ

الْمُضِيِّ, والأصل في اللفظ أن يتبع المعنى, فيكون فعلاً مضارعاً مع «إن» و«إذا», وماضياً مع «لو», نحو: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ﴾ [الكهف: 29], «وإذا تردّ إلى قليل تقنع», ﴿وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: 9].

والفرق بين «إن» و«إذا» أنّ الأصل عدم الجزم بوقوع الشرط مع «إن», والجزمُ بوقوعه مع «إذا»؛ ولهذا غلب استعمال الماضي مع «إذا»,

---

على أنّ الجزاء كان فيما مضى بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط, ثُمّ لَمّا كان معنى «إن» و«إذا» الشرطَ في الاستقبال, ومعنى «لو» الشرطَ في المضيّ, (**والأصل في اللفظ أن يتبع المعنى, فيكون**) الشرط (**فعلاً مضارعاً مع «إن» و«إذا», وماضياً مع «لو»**) ولا يخالف ذلك لفظاً إلاّ لنكتة؛ لأنّ الدلالة على المعنى بما يطابقه هو مقتضى الظاهر, ومخالفته بلا فائدة لا يجوز في باب البلاغة, (**نحو: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ﴾**) قيل: «المهل» ما أذيب من جواهر الأرض, وقيل: «هو درد الزيت», فوقع فيه مع «إنْ» فعل مضارع, وكذا مع «إذا» في قوله: (**«وإذا تردّ إلى قليل تقنع»**) وفي قوله تعالى: (**﴿وَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾**) وقع الفعل الماضي مع «لو»,(**والفرق بين «إن» و«إذا»**) مع كونهما تشتركان في أنّهما للشرط في الاستقبال (**أنّ الأصل عدَم الجزم بوقوع الشرط مع «إن», والجزمُ بوقوعه مع «إذا»**) وإنّما قال: «الأصل»؛ لأنّهما قد تستعملان على خلاف ذلك, فتستعمل «إن» في مقام الجزم, وتستعمل «إذا» في مقام الشكّ؛ لاعتبارات خطابيّة, لكنّ هذا الاستعمال ليس على الأصل الذي تستعملان فيه بالحقيقة اللغويّة (**ولهذا**) أي: ولأجل أنّ الأصل في «إذا» الجزمُ بالوقوع, وفي «إن» عدمُ الجزم به (**غلب استعمال الماضي مع «إذا»**) لدلالة المضيّ على تحقّق الوقوع نظراً إلى نفس اللفظ,

فكأنّ الشرط واقع بالفعل, بخلاف «إن»؛ فإذا قلت: «إن أبرء من مَرَضِيْ أتصدّق بألف دينار», كنت شاكًّا في البرء, وإذا قلت: «إذا برئتُ من مَرَضِيْ تصدّقتُ», كنتَ جازماً به أو كالجازم, وعلى ذلك فالأحوال النادرة تذكر في حيّز «إن», والكثيرةُ في حيّز «إذا», ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوْا لَنَا هَـذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوْا بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ﴾ [الأعراف: 131]؛ فلكون مجيء الحسنة محقّقاً؛ (إذ المراد بها مطلق الحسنة الشاملُ لأنواع كثيرة ....

وإن نقل هاهنا إلى معنى الاستقبال (**فكأنّ الشرط واقع بالفعل**) وهو يناسب مفاد «إذا» الذي هو الجزم بالوقوع, فناسب استعمالُ الماضي معها لفظاً, وإن صار بدخولها بمعنى المستقبل (**بخلاف «إن»**)؛ فإنّه غلب استعمال المستقبل معها كما هو مقتضى بتبعيّة اللفظ للمعنى؛ لعدم وجود ما يقتضي العدول عن هذا المقتضَى فيها (**فإذا قلت: «إن أبرء من مَرَضِيْ أتصدّق بألف دينار», كنت شاكًّا في البرء, وإذا قلت: «إذا برئتُ من مَرَضِيْ تصدّقتُ», كنتَ جازماً به أو كالجازم**) أي: كالظانّ غلبة الظنّ, فإنّ المراد بالجزم في قولهم: إنّ أصل «إذا» الجزم بوقوع الشرط ما يشمل اليقين وغلبة الظنّ (**وعلى ذلك**) أي: على كون أصل «إن» عدمَ الجزم بالوقوع, وأصلِ «إذا» الجزمَ بالوقوع (**فالأحوال النادرة تذكر في حيّز «إن», والكثيرة في حيّز «إذا»**) لكون النادر غيرَ مقطوع به في الغالب بخلاف الكثير؛ فإنّه يقطع به في الأكثر (**ومِن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوْا لَنَا هَـذِهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوْا بِمُوسَى وَمَن مَّعَهُ﴾؛ فلكون مجيء الحسنة محقّقاً**) وكثيرَ الوقوع (**إذ المراد بها مطلق الحسنة الشامل لأنواع كثيرة**) مثل: الخصب, والرخاء, ونمؤ المال, وكثرة

كما يفهم من التعريف بـ«أل الجنسيّة») ذُكر مع «إذا», وعبّر عنه بالماضي, ولكون مجيء السيّئة نادراً (إذ المراد بها نوع مخصوص كما يفهم من التنكير, وهو الجدب) ذُكر مع «إن», وعبّر عنه بالمضارع؛ ففي الآية من وصفهم بإنكار النعم وشدّة التحامل على موسى عليه السلام ما لا يخفى, و«لو» للشرط في الْمُضِيِّ, ولذا

الأولاد, وغير ذلك من سائر أنواع الحسنات (**كما يفهم من التعريف بـ«أل الجنسيّة»**)؛ فإنّه يدلّ على أنّ المراد حقيقة الحسنة, لكن لا من حيث هي لعدَم وجودها في الخارج, بل من حيث تحقّقها في ضمن أيّ فرد لأيّ نوع (**ذكر مع «إذا»**) الدالّةِ على الجزْم (**وعبّر عنه بالماضي**) الْمُشعِر بتحقّق الوقوع؛ لأنّ جنس الحسنة وقوعه كالواجب؛ لكثرته واتّساعه, (**ولكون مجيء السيّئة نادراً**) بالنسبة إلى الحسنة المطلقة (**إذ المراد بها نوع مخصوص كما يفهم من التنكير**) الدالِّ على التقليل (**وهو**) أي: ذلك النوع المخصوص (**الجدب ذكر مع «إن»**) الدالّةِ على عدَم الجزم بالوُقوع (**وعبّر عنه بالمضارع**) المشعر بعدم التحقّق, فإنّ كُلاًّ منهما يناسبه النادر (**ففي الآية من وصفهم بإنكار النعم وشدّة التحامل على موسى عليه السلام ما لا يخفى**)؛ فإنّها تدلّ على أنّ الحسنة كثيرة الدور فيما بينهم وقطعيّة الحصول بهم, وأنّ السيّئة مع كونها قليلة غيرُ قطعيّة الوقوع بهم, وذلك من كمال فضله تعالى ورحمته, ثُمّ هؤلاء الّذين لا يشكرون اللّهَ تعالى بل يدّعون أنّهم أحقّاء باختصاص هذه الحسنات, وينسبون السيّئة إلى موسى عليه السلام, ويتشائمون به, فهُمْ أقبح الناس كفراً, وأسوء هم إنكاراً (**و«لو»**) موضوعة (**للشرط**) أي: للدلالة على استتباع الأوّل من طرفيها للثاني, وتعليقِ الثاني على الأوّل (**في الْمُضِيِّ**) مع الإشعار بانتفائهما وصدق نقضيهما في الواقع, (**ولذا**) أي: ولأجل

يليها الفعل الماضي, نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: 23], ومِمّا تقدّم يعلم أنّ المقصود بالذات من الجملة الشرطيّة هو الجواب, فإذا قلت: «إن اجتهد زيد أكرمته», كنت مخبراً بأنّك ستكرمه, ولكنّ في حال حصول الاجتهاد لا في عموم الأحوال, ويتفرّع على هذا أنّها تعدّ خبريّة أو انشائيّة باعتبار جوابها.

وأمّا النفْي؛ فالتقييد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوص مِمّا تفيده أحرف النفْي, وهي ستّة: «لا» و«ما» و«إن» و«لن» و«لَمْ» و«لَمَّا»؛ فـ«لا» للنفْي مطلقاً, ...

كونهما للشرط في المضيّ(**يليها الفعل الماضي**)؛ إذ الأصل في اللفظ أن يتّبع المعنى كما ذكره قُبيل هذا (**نحو: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لأَسْمَعَهُمْ﴾**) ففيه تعليق لإسماعهم على علم الخير فيهم في الماضي مع انتفائهما في الواقع (**ومِمّا تقدّم**) من كون الشرط قيداً كالمفعول ونحوه (**يعلم أنّ المقصودَ بالذات**) والمعتبرَ في أصل الإفادة (**من الجملة الشرطيّة هو الجوابُ**)والجزاءُ, والشرط ليس مقصوداً لذاته بل إنّما ذكر على أنّه قيد للحكم فيه (**فإذا قلت: «إن اجتهد زيد أكرمته»**) فالمقصودُ بالذات والمعتبرُ لأصل الإفادة هو الإخبار بإكرام زيد, وأمّا الشرط فهو قيد فيه, ليس بمقصود لذاته, فكأنّك (**كنت مخبراً بأنّك ستكرمه, ولكن في حال حصول الاجتهاد لا في عموم الأحوال, ويتفرّع على هذا**) الذي ذكرنا من كون المقصود بالذات الجوابَ (**أنها تعدّ خبريّة أو انشائيّة باعتبار جوابها**)؛ فإن كان الجواب خبراً كانت الشرطيّة خبريّة, وإن كان إنشاء كانت إنشائيّة؛ إذ لَم يَخرُج الجواب بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبريّة أو إنشائيّة (**وأمّا النفي؛ فالتقييد به يكون بسلب النسبة على وجه مخصوص مِمّا تفيده أحرف النفْي, وهي ستّة: «لا» و«ما» و«إن» و«لن» و«لَمْ» و«لَمَّا»؛ فـ«لا» للنفي مطلقاً**) أي: غيرَ مقيّد بنفي الماضي, أو الحال, أو الاستقبال

و«ما» و«إن» لنفْي الحال إن دخلا على المضارع، و«لن» لنفْي الاستقبال, و«لَمْ» و«لَمّا» لنفْي الْمُضِيِّ إلاّ أنّه بـ«لَمّا» ينسحب على زمن التكلّم, ويختصّ بالمتوقّع, وعلى هذا فلا يقال: «لَمَّا يقم زيد ثُمّ قام», ولا: «لَمَّا يجتمع النقيضان», كما يقال: «لَم يقم ثُمّ قامّ», و«لَم يجتمعا»؛ فـ«لَمّا» في النفْي تقابل «قد» في الإثبات, ...

بخلاف «ما», كما قال: (و«ما» و«إن» **لنفي الحال إن دخلا على المضارع**) وهذا عند الإطلاق, وأمّا عند التقييد بزمان من الأزمنة فلما قيّد به (و«**لن**» **لنفْي الاستقبال**) نفياً مؤكّداً (و«**لَمْ**» و«**لَمّا**») تشتركان في أنّهما (**لنفي الْمُضِيِّ**) وتفترقان في بعض الأحكام على ما قال (**إلاّ أنّه**) أي: هذا النفي (**بـ«لَمّا» ينسحب على زمن التكلّم**) ويجب أن يتّصل بحال النطق, وأمّا بـ«لَم» فقد ينسحب ويتّصل, نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: 3], وقد ينقطع, مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الدهر: 1] (و) أيضاً (**يختصّ**) هذا النفي (**بالمتوقّع**) الحصول, بخلاف «لَم»؛ فإنّ نفْيَها يكون المتوقّعَ وغيرَه (**وعلى هذا**) الّذي ذكر من استمرار النفْي بـ«لَمَّا» إلى زمان التكلّم, ومن كون النفْي بها متوقّعَ الحصول (**فلا يقال: «لَمَّا يقم زيد ثُمّ قام»**)؛ لكونه منافياً للأمر الأوّل, فإنّ قوله: «ثُمّ قام» يدلّ على انقطاع النفْي قبل زمان التكلم (**ولا**) يقال: (**«لَمَّا يجتمع النقيضان»**)؛ لكونه منافياً للأمر الثاني, فإنّ المنفيّ هاهنا وهو اجتماع النقيضين لكونه مستحيلاً غيرَ متوقّعِ الحصول (**كما يقال: «لَم يقم ثُمّ قام», و«لَم يجتمعا»**) بكلمة «لَم» فيهما؛ لكونها لنفي المضيّ مطلقاً ولعدم اختصاصها بالمتوقّع (**فـ«لَمّا» في النفْي تقابل «قد» في الإثبات**) فكما أنّ «قد»

وحينئذٍ يكون منفيّها قريباً من الحال, فلا يصحّ «لَمّا يجئْ محمّد في العامّ الْماضي».

وأمّا التوابع؛ فالتقييد بها يكون للأغراض الّتي تقصد منها؛ فالنعت يكون للتمييز, نحو: «حضر عليّ الكاتب», والكشفِ, نحو: «الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيّزاً من الفراغ», والتأكيدِ, نحو: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196], ...

لتقريب الإثبات إلى الحال كذلك «لَمّا» لتقريب النفي إليها, (**وحينئذٍ يكون منفيّها قريباً من الحال, فلا يصحّ «لَمّا يجئْ محمّد في العامّ الْماضي»**)؛ لأنّ معنى «لَمّا يجئْ محمّد» نفي مجيئه في الزمان الماضي, ولكنّه قريب من الزمان الحال, فقوله: «في العامّ الماضي» ينافيه (**وأمّا التوابع؛ فالتقييد بها يكون للأغراض الّتي تقصد منها**) ثُمّ لا بدّ لكلّ منها من فائدة تخصّه (**فالنعت يكون للتمييز**) أي: لتمييز الموصوف عمّا عداه حيث يراد نفْي تشريكه مع الغير في الاسم (**نحو: «حضرعليّ الكاتب»**)؛ فإنّك إذا قلت: «حضر عليّ» احتمل أن يكون المراد به فلانَ أو آخرَ مِمّا يعرض له الاشتراك في التسمية, وإذا قلت: «الكاتب»خرج المحتمَل الآخرُ, وتَميَّز ما هو المراد, (**والكشف**) عن معنى الموصوف في مقام يقتضي التفسير والتعريف كجهل المخاطب بحقيقة الموصوف, (**نحو: «الجسم الطويل العريض العميق يشغل حيّزاً من الفراغ»**)؛ فإنّ هذه الأوصاف مِمّا يكشف عن معنى الجسم ويفسّره (**والتأكيد**) المراد بالتأكيد هاهنا مطلق المقرّر لا المعنى الاصطلاحيّ, وذلك إذا كان الموصوف متضمّناً لمعنى ذلك الوصف, (**نحو**) قوله تعالى: (**﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾**), وكقوله تعالى: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13], ومثل: «أمس الدابر لا يعود»

والمدحِ, نحو: «حضر خالد الهمّام», والذمِّ, نحو: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [اللهب: 4], والترحّمِ, نحو: «ارحم إلى خالد المسكين».

وعطف البيان يكون لِمجرّد التوضيح, نحو: «أقسم بالله أبو حفص عمر», أو للتوضيح مع المدح, نحو: ﴿جَعَلَ اللّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: 97], ويكفي في التوضيح أن يوضّح الثاني الأوّلَ عند الاجتماع وإن لَم يكن أوضح منه عند الإنفراد,

---

(**والمدح, نحو: «حضر خالد الهمّام», والذمّ, نحو: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾**) فـ«حمّالة الحطب» للذمّ سواء قرأ بالرفع أو النصب؛ لأنّ قراءة النصب على الذمّ والشتم (**والترحّم, نحو: «ارحم إلى خالد المسكين»**) وإنّما يكون الوصف للمدح في الأوّل, والذمّ في الثاني, والترحّم في الثالث, إذا تعيّن الموصوف قبل ذكر الوصف؛ إمّا بأن لا يكون له شريك في الاسم, أو يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف, وإلاّ يكون الوصف للتمييز (**وعطف البيان يكون**) للإيضاح بتّةً, كما قالوا في تفسيره: «هو الذي يوضح متبوعه», لكنّه قد يكون (**لمجرّد التوضيح**) بدون إرادة المدح (**نحو: «أقسم بالله أبو حفص عمر»**) وقد يقصد به مع الإيضاح المدح أيضاً, كما قال (**أو للتوضيح مع المدح, نحو: ﴿جَعَلَ اللّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِّلنَّاسِ﴾**)؛ فإنّ البيت الحرام كما يوضح المتبوع, يشعر بكونه موصوفاً بالحرمة, ومنعوتاً بتعظيم الاحترام, والمنع من الانتهاك والامتهان, فهو عطف بيان جيء به للإيضاح والمدح كليهما لا للإيضاح فقط. ثُمّ المراد بتوضيح عطف البيان متبوعَه أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لَم يحصل من أحدهما على الإنفراد, سواء كان أوضح من متبوعه أو لا, وهذا ما قال: (**ويكفي في التوضيح أن يوضّح الثاني الأوّلَ عند الاجتماع وإن لَم يكن أوضح منه عند الإنفراد,**

كـ«عليّ زين العابدين», و«العسجد الذهب».

وعطف النسق يكون للأغراض الّتي تؤدّيها أحرف العطف, كالترتيب مع التعقيب في «الفاء», ومع التراخي في «ثُمّ».

والبدل يكون لزيادة التقرير والإيضاح, نحو: «قدم ابني عليّ» في بدل الكلّ, و«سافر الجند أغلبه» في بدل البعض, و«نفعني الأستاذ علمه» في بدل الاشتمال.

كـ«**عليّ زين العابدين**», و«**العسجد الذهب**») بل يصحّ أن يكون المتبوع أوضح من التابع على ما صرّح به ثقات الفنّ, (**وعطف النسق**) أي: العطف بالحرف, وإنّما سُمّي بـ«عطف النسق»؛ لأنّ المعطوف فيه يكون مع متبوعه على نسق واحد لكون كلّ منهما مقصوداً بالنسبة (**يكون للأغراض الّتي تؤدّيها أحرف العطف, كالترتيب مع التعقيب في «الفاء»**) ومعنى التعقيب أن يجعل المعطوف مُلابِساً لمدلول الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه به بدون المهلة والتراخي (**ومع التراخي**) والمهلة (**في «ثُمّ»**) و«حتّى» مثل «ثُمّ» في الترتيب بمهلة, إلاّ أنّ المهلة في «حتّى» أقلّ منها في «ثُمّ», فهي متوسّطة بين «الفاء» و«ثُمّ» (**والبدل يكون لزيادة التقرير والإيضاح**)؛ لأنّه يقصد بالذكر أصالة, والمبدل منه إنّما يذكر توطئة وتمهيداً, ولا خفاء في أنّ الذكر بعد التوطئة يفيد زيادة التقرير والإيضاح (**نحو: «قدم ابني عليّ» في بدل الكلّ, و«سافر الجند أغلبه» في بدل البعض, و«نفعني الأستاذ علمه» في بدل الاشتمال**) ولم يذكر مثال بدل الغلط؛ لأنّ ما ذكره من فائدة البدل, وهي زيادة التقرير والإيضاح لا يتأتّى فيه؛ إذ من المعلوم أنّ ذكر «زَيدٌ» على سبيل الغلط في قولك: «جاءني زيد حمار», ليس توطئة لذكر «حِمارٌ» فلا يكون ذكر البدل هاهنا لزيادة التقرير والإيضاح, ثُمّ إنّه إنّما لَم يتعرّض لبيان فائدة هذا النوع من البدل, وخصّ الكلام ببيان فائدة غيره من أنواعه؛ لأنّه لا يقع في فصيح الكلام على ما قالوا.

الباب السادس في القصر

القصر تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص, وينقسم إلى حقيقيّ وإضافيّ؛ فالحقيقيّ ماكان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر, نحو: «لا كاتب في المدينة إلاّ عليّ» إذا لَم يكن غيره فيها من الكُتّاب, والإضافيّ ماكان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معيّن, نحو: «ما عليّ إلاّ قائم», أي: إنّ له صفةَ القيام لا صفةَ القعود, وليس الغرض نفْي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام, وكلّ منهما

(**الباب السادس في القصر: القصر تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص**) أي: من الطرق الآتية من النفي والاستثناء وغير ذلك, واحترز به من نحو: «خصّصت زيداً بالعلم», و«زيد مقصور على القيام»؛ فإنّه لا يسمّى «قصراً اصطلاحاً» (**وينقسم إلى حقيقيّ وإضافيّ؛ فالحقيقيّ ماكان الاختصاص فيه بحسب الواقع والحقيقة**) بمعنى أنّه لا يتجاوز المخصّص به إلى غيره أصلاً في نفس الأمر وفي الحقيقة (**لا بحسب الإضافة إلى شيء آخر**) كما في قسيمه الآتي (**نحو: «لا كاتب في المدينة إلاّ عليّ» إذا لَم يكن غيره فيها من الكُتّاب**) فقد قصرت الكتابة على «عليّ», ونفيتَها عن كلّ ما عداه بحسب الحقيقة لا بحسب الإضافة إلى شيء خاصّ, وإنّما زاد قيد «في المدينة»؛ ليتقرّب إلى القبول ولَم يستبعد زيادة الاستبعاد, (**والإضافيّ ماكان الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء معيّن**)؛ بأن لا يتجاوز إلى ذلك الشيء وإن تجاوز إلى غيره من الأشياء, (**نحو: «ما عليّ إلاّ قائم», أي: إنّ له صفةَ القيام لا صفةَ القعود**) فالغرض أنّه لا يتجاوز القيام إلى القعود (**وليس الغرض نفي جميع الصفات عنه ما عدا صفة القيام**) وإلاّ كان القصر حقيقيًّا لا إضافيًّا (**وكلّ منهما**

ينقسم إلى قصر صفة على موصوف, نحو: «لا فارس إلاّ عليّ», وقصر موصوف على صفة, نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144]؛ فيجوز عليه الموت.

والقصر الإضافيّ ينقسم باعتبارحال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة, ...

ينقسم إلى قصر صفة على موصوف) وهو أن يحكم بأنّ هذه الصفة لا تتجاوز هذا الموصوف إلى موصوف آخر أيّ موصوف كان, وهذا في القصر الحقيقيّ, أو إلى موصوف معيّن, وهذا في القصر الإضافيّ, وإن كان الموصوف يتجاوزها إلى غيرها من الصفات (**نحو: «لا فارس إلاّ عليّ»**) فقد حكم فيه بقصر صفة الفارسيّة على «عليّ» بحيث لا يتجاوزه إلى غيره, ولا يقتضي ذلك أنّ عليًّا لا يتجاوز الفارسيّة إلى غيرها من الصفات كالشجاعة والسخاوة وغيرهما, (**وقصر موصوف على صفة)** وهو أن يحكم بأنّ هذا الموصوف لا يتجاوز هذه الصفة إلى صفة أخرى مطلقة, وهو في القصر الحقيقيّ, أو معيّنة, وهو في القصر الإضافيّ, لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر (**نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾**) فقصر النبيّ عليه الصلاة والسلام على وصف الرسالة قصراً إضافيًّا بالنسبة إلى صفة الخلود في الدنيا والبعد عن الموت, فلا يتجاوز هو صلّى الله تعالى عليه وسلّم الرسالة إلى هذه الصفة (**فيجوز عليه الموت**) وإن كانت الرسالة تتجاوز إلى غيره صلّى الله تعالى عليه وسلّم من الرسل عليهم السلام, (**والقصر الإضافيّ ينقسم باعتبارحال المخاطب إلى ثلاثة أقسام: قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشركة**) أي: شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة, وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف, ومثال هذا القصر في قصر الموصوف

على الصفة ما مرّ من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: 144], فإنّ

وقصر قلب إذا اعتقد العكس, وقصر تعيين إذا اعتقد واحداً غير معيّن.

المخاطبين وهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم لَمّا استعظموا موته صلّى الله تعالى عليه وسلّم, وصاروا كأنّهم أثبتوا له صلّى الله تعالى عليه وسلّم صفتَين: الرسالة والتبرّي عن الموت, قصره عليه السلام على الرسالة بمعنى أنّه لا يتعدّاها إلى التبرّي من الهلاك, وإنّما سُمّي هذا القصر «قصر إفراد»؛ لأنّ المتكلّم ينفي بهذا القصر الشركة المعتقدة للمخاطب, ويفرد موصوفاً بصفة, أو صفة بموصوف **(وقصر قلب إذا اعتقد العكس)** أي: عكس الحكم الذي أثبته المتكلّم, ففي قصر الصفة على الموصوف إذا اعتقد المخاطب أنّ الفارس حسنٌ لا عليّ تقول: «لا فارس إلاّ عليّ», حصراً للفارسيّة في عليّ, ونفياً لها عن حسن, وتسمية هذا القصر بـ«قصر القلب»؛ لأنّ فيه قلباً وتبديلاً لحكم المخاطب **(وقصر تعيين إذا اعتقد واحداً غير معيّن)** من اتّصاف هذا الموصوف بتلك الصفة أو بغيرها في قصر الموصوف على الصفة, أو اتّصاف هذا الموصوف أو غيره بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف, حتّى يكون المخاطب لقولنا: «ما عليّ إلاّ قائم» من يعتقد أنّه إمّا قائم أو قاعد, ولا يعرف على التعيين, ولقولنا: «ما قائم إلاّ عليّ» من يعتقد أنّ القائم إمّا عليّ أو حسن, من غير أن يعرفه معيّناً, فلمّا كان هذا القصر لتعيين ما هو غير معيّن عند المخاطَب, سُمّي «قصر تعيين», ثُمّ إنّما خصّ هذا الانقسام بالقصر الإضافيّ؛ لأنّ هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقيّ؛ إذ المخاطَب العاقل لا يعتقد اتّصاف أمر بجميع الصفات حتّى يصحّ قصر إفراد قصراً حقيقيًّا, ولا اتّصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة حتّى يقلب المتكلّم

حكمه, ويتحقّق قصر القلب, وهكذا لا يتردّد بين الاتّصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة, وبين الاتّصاف بتلك الصفة الواحدة, حتّى يتصوّر قصر التعيين,

وللقصر طرق، منها: النفي والاستثناء, نحو: ﴿إِنْ هَـٰذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: 31], ومنها: «إنّما», نحو: «إنّما الفاهم عليّ», ومنها: العطف بـ«لا» أو«بل» أو«لكنْ», نحو: «أنا ناثر لا ناظم», و«ما أنا حاسب بل كاتب», ومنها: تقديم ما حقّه التأخير, نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: 5].

وهذا في القصر الحقيقيّ من جانب الموصوف على الصفة, وكذا لا يعتقد العاقل اشتراك صفة بين جميع الأمور, ولا اشتراكها بين كلّ الأمور سوى أمر واحد, ولا يتردّد بين ذلك حتّى يجري أنواع القصر الحقيقيّ من جانب الصفة على الموصوف, هكذا قالوا **(وللقصر)** سواء كان حقيقياً أو غيره **(طرق)** أي: أسباب لفظيّة تفيده **(منها: النفي)** بأداة من أدواته كـ«ليس» و«ما» و«إن» وغيرها من أدوات النفي **(والاستثناء)** بـ«إلاّ» وغيرها من إحدى أخواتها **(نحو: ﴿إِنْ هَـٰذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾)** في قصر الموصوف على الصفة **(ومنها: «إنّما», نحو: «إنّما الفاهم عليّ»)** في قصر الصفة على الموصوف, والفرق بين «إنّما» وبين «النفي والاستثناء» مع كون «إنّما» متضمّنة لمعناهما أنّ الأصل في «إنّما» أن تستعمل في الحكم الذي من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره, بخلاف النفي والاستثناء, فإنّ الأصل فيهما أن يكون ما استعملا فيه مِمّا يجهله المخاطب وينكره, **(ومنها: العطف بـ«لا» أو«بل» أو«لكنْ»)** دون سائر حروف العطف **(نحو: «أنا ناثر لا ناظم», و«ما أنا حاسب بل كاتب»)** وإنّما لَم يذكر مثال «لكنْ»؛ لكونها مثل «لاَ» في إفادة القصر, **(ومنها: تقديم ما حقّه التأخير)** كتقديم الخبر على المبتدأ, إذا لَم يكن المبتدأ نكرة, وتقديم معمولات الفعل عليه بخلاف ما وجب تقديمه لصدارته كـ«أين» و«متى», أو لإفادته التخصيص في النكرة المؤخّرة كتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة, نحو: «في الدار رجل», فإنّ

تقديمه لا يفيد الحصر, (**نحو**: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾)؛ فتقديم المفعول هاهنا للدلالة على الحصر, ولذا قيل: معناه: نعبدك ولا نعبد غيرك.

الباب السابع في الوصل والفصل

الوصل عطف جملة على أخرى, والفصل تركه, والكلام هاهنا قاصر على العطف بـ«الواو»؛ لأنّ العطف بغيرها لا يقع فيه اشتباه, ولكلّ من الوصل بها والفصل مواضع.

مواضع الوصل بالواو: يجب الوصل في موضعين:

الأوّل: إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاء, وكان بينهما جهة جامعة, أي: مناسبة تامّة, ...

(**الباب السابع في الوصل والفصل: الوصل عطف جملة على أخرى, والفصل تركه**) هذا ليس تعريفاً للوصل والفصل مطلقاً, بل لنوع منهما, وهو الواقع في الجمل, وإنّما خصّ الكلام ببيان هذا النوع من الوصل والفصل؛ لأنّ فيه من زيادة الغموض والبحث ما ليس فيما يقع في المفردات, وما يجري مجراها؛ لأنّه في الغالب واضح (**والكلام هاهنا قاصر على العطف بـ«الواو»؛ لأنّ العطف بغيرها لا يقع فيه اشتباه**) وذلك لأنّ ما سوى «الواو» من حروف العطف لها معانٍ محصّلة سوى الاشتراك, فبالعطف بها يحصل معاني تلك الحروف, فتظهر فائدة تغني عن طلب خصوصيّة أخرى, جامعة بين المتعاطفين بخلاف «الواو», فإنّها لا تفيد إلاّ مجرّد الاشتراك, وهذا إنّما يظهر فيما له حكم إعرابيّ, وأمّا في غيره فيحتاج إلى الجهة الخاصّة التي تجمع الجملتين وتقرب إحداهما إلى الأخرى, واستخراج تلك الجهة الجامعة لا يخلو عن إشكال واشتباه (**ولكلّ من الوصل بها والفصل مواضع. مواضع الوصل بالواو: يجب الوصل في موضعين: الأوّل: إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاء, وكان بينهما جهة جامعة, أي: مناسبة تامّة**) باعتبار كلّ من المسند إليه والمسند من الجملتين بأن يتحقّق بين المسند إليه في الجملة الأولى, وبينه في الجملة

ولَم يكن مانع من العطف, نحو: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ٥ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الإنفطار: 14-13], ونحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوْا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوْا كَثِيراً﴾ [التوبة: 82], الثاني: إذا أوهم تركُ العطف خلافَ المقصود, كما إذا قلت: ....

الثانية جامع, وكذا بين المسند في الأولى, وبينه في الثانية حتّى لو وجد بين المسند إليهما دون المسندَين, أو بين المسندين دون المسند إليهما, لم يكف في قبول العطف, ولذا حكموا بامتناع, نحو: «خُفّي ضيّق» و«خاتَمي ضيّق», مع اتّحاد المسندَين لعدم المناسبة والعلاقة الخاصّة بين الخفّ والخاتَم **(ولم يكن)** مع تلك المناسبة التامّة **(مانع من العطف)** ككون عطف جملة على جملة, يصحّ عليها العطف مُوهماً لعطفها على جملة, لا يصحّ عليها العطف, فحينئذ يترك العطف وإن كانت الجملتان متّفقتَين خبراً أو إنشاء, ووجدت الجهة الجامعة بينهما كما سيتّضح من المثال الآتي في الْمَتْن **(نحو: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيْمٍ ٥ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾)** فهاتان جملتان متّفقتان خبراً, وبينهما جهة جامعة بين المسندين والمسند إليهما جميعاً؛ لأنّ الأبرار ضدّ الفُجّار, والكون في النعيم, ضدّ الكون في الجحيم, ومع ذلك ليس بينهما ما يمنع من العطف, وكذا **(نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوْا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوْا كَثِيراً﴾)** جملتان اتّفقتا إنشاء, ووجد الجامع بينهما, و اتّحاد المسند إليه فيهما, وتناسب المسندين لِمَا بين الضحك والبكاء من التضاد مع عدم وجود مانع من العطف وإنما اعتبر التضادّ جهة جامعة لأن التضادّ عند الوَهم كالتضايُف عند العقل, فكما لا ينفكّ أحد المتضايفَين عن الآخر عند الآخر عند العقل, كذلك لا ينفكّ أحد المتضادَين عن الآخر عند الوهم, ولذلك الارتباط الوهميّ تجد الضدّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ الآخر من سائر المغايرات الغير المتضادّة بعضها مع بعض **(الثاني: إذا أوهم تركُ العطف خلافَ المقصود, كما إذا قلت:**

«لا وشفاه الله», جواباً لِمَن يسألك: «هل برئَ عليّ من الْمَرَض», فتركُ «الواو» يُوهِم الدعاء عليه, وغرضُك الدعاء له.

مواضع الفصل: يجب الفصل في خمسة مواضع:

الأوّل: أن يكون بين الجملتين اتّحاد تامّ؛ بأن تكون الثانية بدلاً من الأولى, نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ○ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: 133-132], ...

«**لا وشفاه الله**», **جواباً لِمَن يسألك**: «**هل برئَ عليّ من الْمَرَض**») فقولك: «لا» نفي لمضمون المسئول عنه, أي: «ما برئ عليّ من المرض», وقولك: «شفاه الله» دعاء بالشفاء له, فكلمة «لا» تضمّنت جملةً خبريّة, و«شفاه الله» جملة إنشائيّة فبينهما كمال الانقطاع وهو سبب للفصل وترك العطف, لكن وجب الوصل هاهنا بعطف الجملة الثانية على الجملة المقدّرة؛ لأنّه لو لم تعطف وقيل: «لا شفاه الله» لتوهّم أنّ هذا الكلام دعاء على المريض بنفي الشفا مع أنّ المقصود هو الدعاء له بالشفا كما قال (**فتركُ «الواو» يوهم الدعاء عليه, وغرضك الدعاء له**) فوجب العطف هاهنا لدفع هذا الإيهام (**مواضع الفصل: يجب الفصل في خمسة مواضع: الأوّل: أن يكون بين الجملتين اتّحاد تامّ؛ بأن تكون الثانية بدلاً من الأولى**) وهذا إنّما يكون إذا كانت الجملة الأولى غير وافية بتمام المراد لكونها مجملةً أو خفيّة الدلالة, وكان المقام يقتضي اعتناء بشأن المراد إذ لا بدّ حينئذ لإتمام المراد وإيفائه من الإتيان بالبدل الوافي بتمام المراد كمال الوفاء (**نحو**) قوله تعالى حكاية عن قول نبيّه هود على نبيّنا وعليه الصلاة والسلام لقومه: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي (**أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ○ أَمَدَّكُم بِأَنْعَام وَبَنِينَ﴾**) ﴿وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: 134], فإنّ المراد من هذا القول التنبيه على نِعَم الله تعالى, والمقام يقتضي اعتناء واهتماماً بشأن ذلك التنبيه؛ لكونه ذريعة للتشكّر الذي هو مبدأ لكلّ خير وطاعة, والجملة الأولى

أو بأن تكون بياناً لَها، نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾ [طـه: 120], أو بأن تكون مؤكّدة لَها, نحو: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾ [الطارق: 17], ويقال في هذا الموضِع إنّ بين الجملتين كمالَ الاتصال.

الثاني: أن يكون بين الجملتين تبائن تامّ بأن يختلفا خبراً وإنشـــاء

لكونها دالّةً على تلك النِعَم إجمالاً, ولا حالة تفصيلها علـــى علـــم المخـــاطِبين المعاندِين بكفرهم غير وافية بتمام هذا المراد الذي هو التنبيه على نِعَمه تعـــالى, فأوردت جملة ثانية بطريق البدل منها وفصّلت فيها النِعم وسميت أنواعها من غير إحالة على علمهم لتكون وافية بتأدية المراد كمال الوفاء (**أو بأن تكون بياناً لهـــا**) وهذا إذا كان في الجملة الأولى خفاء, وقُصد بالثانية إيضاحُها وإزالة ذلك الخفاء (**نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾**) ففي الجملـــة الأولى, أي: قوله تعالى: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ [طه: 120] خفـــاء, إذ لم تبيّن فيها تلك الوسوسة, فأوردت الجملة الثانية, وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَّ يَبْلَى﴾ [طه: 120] لبيان تلك الوسوســـة وإيضاحِها (**أو بأن تكون مؤكّدة لها**) تأكيداً معنويّاً؛ بأن يختلف مفهومهما, ولكن يلزم من تقرّر معنى أحدهما تقرّر معنى الأخرى, أو تأكيداً لفظيّاً؛ بأن يكـــون مضمون الثانية مضمون الأولى, فيؤتي بالثانية بعد الأولى؛ ليتقرّر ذلك المضمون في ذهن السامع بحيث لا يتوهّم فيه الغلط والسهو (**نحو: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً﴾**) فالجملة الثانية هاهنا تأكيد لفظيّ للجملة الأولى؛ لكون الثانية مقرّرة للأولى, ومع كونهما متّفقتَين في المعنى, فوزان الجملة الثانية وزان «زيد» الثاني في قولنا: «جاء زيد زيد» (**ويقال في هذا الموضِع إنّ بـــين الجملـــتين كمـــالَ الاتّصال. الثاني: أن يكون بين الجملتين تبايُن تامّ بأن يختلفا خبراً وإنشاء**)

كقوله:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوْا نُزَاوِلُهَا فَحَتْفُ كُلِّ امْرِئٍ يَجْرِيْ بِمِقْدَارِ

أو بأن لا يكون بينهما مناسبةٌ في المعنى, كقولك: «عليّ كاتب, الحمام طائر»؛ فإنّه لا مناسبة في المعنى بين كتابة عليّ وطيران الحمام, ويقال في هذا الموضع إنّ بين الجملتين كمالَ الانقطاع.

كقوله: وَقَالَ رَائِدُهُمْ) وهو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلاء, والمراد به هاهنا عريف القوم, أي: الشجاع المقدام منهم **(أَرْسُوْا)** أي: أقيموا بهذا المكان الملائم للحرب **(نُزَاوِلُهَا)** بالرفع لا بالجزم, جواباً للأمر, أي: نحاول أمر الحرب ونعالجها **(فَحَتْفُ كُلِّ امْرِئٍ يَجْرِيْ بِمِقْدَارِ)** «الفاء» في قوله: «فحتف» للتعليل, أي: لا تخافوا بمحاولة الحرب من الحتف والموت؛ لأنّ حتف كلّ امرئ... إلخ, فقوله: «أرسوا» في هذا الشعر جملة إنشائيّة لفظاً ومعنًى, وقوله: «نزاولها» جملة خبريّة, وبينهما تباين تامّ, فلذا لم تعطف الثانية على الأولى **(أو بأن لا يكون بينهما مناسبة في المعنى)** مع كونهما غير مختلفَين خبراً وإنشاء **(كقولك: «عليّ كاتب, الحمام طائر»؛ فإنّه لا مناسبة في المعنى بين كتابة عليّ وطيران الحمام)** لا باعتبار المسند إليه ولا باعتبار المسند, مع أنّهما متّفقان خبراً **(ويقال في هذا الموضع إنّ بين الجملتين كمالَ الانقطاع**[1]**)** أي: كمال الانقطاع بلا إيهام, فإنّ الموضع الثاني من الوصل أيضاً, يقال فيه: «إنّ بين الجملتَين كمال الانقطاع», لكن يقال فيه: «كمال الانقطاع مع الإيهام», كما قال في الحاشية: «كما يقال... إلخ», فاختلاف الحكم بين هذين الكمالين بوجوب الوصل في أحدهما, والفصل في الآخر بسبب

---

(1) كما يقال في الموضع الثاني من الوصل والعطف هناك لدفع الإيهام. ١٢ منه.

الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من الجملة الأولى, كقوله:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِيْ فِيْ غَمْـرَةٍ ... صَدَقُوْا وَلَكِنَّ غَمْرَتِيْ لاَ تَنْجَلِيْ

كأنّه قيل: «أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟» فقال: «صدقوا», ويقال بين الجملتين شبه كمال الاتّصال.

الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصحّ عطفها على إحديهما؛ لوجود المناسبة, وفي عطفها على الأخرى فساد, ...

إيهام خلاف المراد عند الفصل وعدمه **(الثالث: كون الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من الجملة الأولى)** فتفصّل الثانية عن الأولى كما يفصّل الجواب عن السؤال **(كقوله: زَعَمَ العَوَاذِلُ)** جمع «عاذلة», لكنّ المراد بها: «جماعة عاذلة من الذكور», بقرينة قوله: «صدقوا» بضمير الذكور **(أَنَّنِيْ فِيْ غَمْرَةٍ)** أي: شدّة **(صَدَقُوْا وَلَكِنَّ غَمْرَتِيْ لاَ تَنْجَلِيْ)** أي: لا تنكشف, والمعنى: إني كما قالوا ولكنّ غمرتي ليست كغيرها من الغمرات, فإنّها غالباً تنجلي وغمرتي لا تنجلي, ولا مطمع لي في فلاحي, فقوله: «صدقوا» جواب سؤال مقدر **(كأنّه قيل: «أصدقوا في زعمهم أم كذبوا؟» فقال)** في الجواب **(«صدقوا», ويقال)** في هذا الموضع **(بين الجملتين شبه كمال الاتّصال)** لأنّ اتّصال الجواب بالسؤال ليس كاتّصال الأقسام الثلاثة من كمال الاتّصال, أي: البدل وعطف البيان والتأكيد مع متبوعاتها لكونها متّحدة معها, بخلاف الجواب بالنسبة إلى السؤال, فإنّه مغاير له لكنّه شبيه باتّصال هذه الأقسام في أنّ الجملة الأولى في هذه الأقسام كما هي مستتبعة للثانية, ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السؤال مستتبع للجواب, والجواب لا يوجد بدون السؤال, فلذا يقال لهذا الاتّصال: «شبه كمال الاتّصال» **(الرابع: أن تسبق جملة بجملتين يصحّ عطفها على إحديهما؛ لوجود المناسبة, وفي عطفها على الأخرى فساد,**

فيترك العطف دفعاً للوهم, كقوله:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أُرَاهَا فِيْ الضَلاَلِ تَهِيْمُ

فجملة «أراها» يصحّ عطفها على «تظنّ», لكن يمنع من هذا توهّم العطف على جملة «أبغي بها», فتكون الجملة الثالثة من مظنونات سلمى مع أنّه ليس مراداً, ويقال بين الجملتين في هذا الموضع ....

فيترك العطف دفعاً للوهم) أي: دفعاً لوهم عطفها على الأخرى الموجب للفساد في المعنى (**كقوله:**

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أُرَاهَا فِيْ الضَلاَلِ تَهِيْمُ

فجملة «أراها» يصحّ عطفها على) جملة (**تظنّ**) لوجود المناسبة بين هاتين الجملتين, وهي الاتّحاد بين مسنديهما؛ لكون «أرى» بمعنى «أظنّ», وشبّه التضايُف بين المسند إليه في الأولى وبينه في الثانية, فإنّ المسند إليه في الأولى «سلمى», وهي محبوبة, وفي الثانية الضمير المستتر في «أرى» العائد إلى الشاعر المتكلّم, وهو محِبّ, فيتوقّف تعقّل كلّ منهما على تعقّل الآخر باعتبار وصف المحبوبيّة والمحبّيّة, فبين الجملتَين مناسبة باعتبار المسندَين والمسند إليهما, فلو عطف جملة «أراها» على جملة «تظنّ سلمى» لكان صحيحاً وموافقاً لمراد الشاعر إذ المعنى حينئذ: إنّ سلمى تظنّ كذا, وأظنّها كذا (**لكن يمنع من هذا توهّم العطف على جملة «أبغي بها», فتكون الجملة الثالثة)** وهي جملة «أراها» أيضاً (**من مظنونات سلمى)** ويكون معنى الشعر الإخبار بظنّ سلمى, أنّها تظنّني موصوفاً بوصفين؛ أحدهما: أنّي أبغي, وأطلب بها بدلاً, والآخر أنّي: أظنّها أنّها تهيم في أودية الضلال (**مع أنّه ليس مرادًا)** للشاعر, بل مراده الإخبار عن ظنّها: «أَنَّنِيْ أَبْغِيْ بِهَا بَدَلاً», والإخبار عن ظنّ نفسه: إنّها تخطئ في ظنّها بي هذا الظنّ وتهيم, وتذهب بسبب هذا الظنّ في أودية الضلال, (**ويقال بين الجملتَين في هذا الموضع:**

شبه كمال الانقطاع.

الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم لقيام مانع, كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ٥ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15-14]؛ فجملة «الله يستهزئ بهم» لا يصحّ عطفها على «إنّا معكم»؛ لاقتضائه أنّه من مقولهم, ولا على جملة «قالوا»؛ لاقتضائه أنّ استهزاء الله تعالى بهم مقيّد بحال خلوّهم إلى شياطينهم, ...

«**شبه كمال الانقطاع**» لتحقّق المشابهة بينه وبين كمال الانقطاع في كون الجملتَين متغايرتَين مع وجود المانع من العطف إلاّ أنّ المانع في صورة كمال الانقطاع هو التباين التامّ أو عدم وجود المناسبة, وهاهنا المانع هو إيهام غير المراد (**الخامس: أن لا يقصد تشريك الجملتين في الحكم**) أي: تشريك الجملة الثانية للجملة الأولى في حكمها الإعرابيّ الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ, أو صفة, أو مفعولاً, أو نحو ذلك, أو في قيد زائد على مفهومها, مثل الظرف, والشرط, ونحوهما (**لقيام مانع**) من ذلك التشريك (**كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ٥ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم﴾؛ فجملة «الله يستهزئ بهم» لا يصحّ عطفها على «إنّا معكم»؛ لاقتضائه أنّه من مقولهم**) لأنّه يلزم حينئذ تشريك جملة «الله يستهزئ بهم» لجملة «إنّا معكم» في كونها مفعول «قالوا», فيلزم أن تكون هي أيضاً مقولة قول «المنافقِين» وليس كذلك (**ولا على جملة «قالوا»؛ لاقتضائه أنّ استهزاء الله تعالى بهم مقيّد بحال خلوّهم إلى شياطينهم**) لأنّ جملة «قالوا» مقيّد بظرف هو «وإذا خلوا» بمعنى: إنّهم أنّما يقولون: «إنّا معكم» في حال خلوّهم إلى شياطينهم, لا في حال وجود أصحاب النبيّ صلّى الله تعالى عليه وسلّم, فلو عطفت على هذه الجملة

ويقال بين الجملتين في هذا الموضع توسّط بين الكمالين.

جملة «الله يستهزئ بهم» لزم تشريكها لها في كونها مقيّدة بذلك الظرف, فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم أيضاً مختصًّا بحال خلوّهم إلى شياطينهم مع أنّ استهزاء الله بهم دائم غير مقيّد بحال الخلوّ (**ويقال بين الجملتين في هذا الموضع توسّط بين الكمالين**[1]) أي: بين كمال الانقطاع وكمال الاتّصال؛ لأنّ الجملة الثانية في هذا الموضع لا تكون متّحدة مع الجملة الأولى؛ بأن تكون بدلاً منها, أو بياناً لها, أو مؤكّدة لها, كما في كمال الاتّصال, ولا مباينة عنها؛ بأن تكون مخالفة لها في الخبريّة والإنشائيّة, أو لم يوجد بينهما وبين الجملة الأولى مناسبة في المعنى, كما في كمال الانقطاع, بل هي مع كونها مغايرةً للجملة الأولى في المفهوم والمقصود, تكون موافقة لها في الخبريّة وتوجد بينها وبين الجملة الأولى مناسبة وجهة جامعة أيضاً, فلا تكون فيها بالنسبة إلى الجملة الأولى كمال الاتّصال ولا كمال الانقطاع, بل هي بين بين, فلذا يقال هاهنا: «إنّ بين الجملتين توسّطاً بين الكمالَين», ولهذا الوجه بعينه يقال في الموضع الأوّل من الوصل أيضاً: أن بين الجملتَين توسّطاً بين الكمالين إلاّ أنّ الحكم قد اختلف في هاتَين الصورتَين للتوسّط؛ لوجود مانع من العطف هاهنا وعدمه هناك, كما قال في الحاشية: «كما يقال بين الجملتين في الموضع الأوّل...إلخ», فعلم من هذا البيان أنّ الأحوال التي بين الجملتَين خمسة: «كمال الانقطاع» و«شبهه» و«كمال الاتّصال» و«شبهه» و«التوسط بين الكمالَين», ما ذكره من صورتَي وجوب الوصل, ليس خارجاً عن هذه الخمسة, والأصل في الأربعة الأولى الفصل, وفي الخامسة الوصل, لكنّ الحكم قد يختلف لوجود المانع من الفصل أو الوصل.

(1) كما يقال بين الجملتين في الموضع الأوّل من الوصل غير أن الفصل هاهنا لقصد عدم التشريك. ١٢ منه.

الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة

كلّ ما يجول في الصدر من المعاني يمكن أن يعبّر عنه بثلاث طرق:

(١) المساواة: وهي تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية بأن تكون على الحدّ الذي جرى به عرف أوساط الناس, وهم الذين لَم يرتقوا إلى درجة البلاغة, ولَم ينحطّوا إلى درجة الفهاهة, نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: 68].

(**الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة: كلّ ما يجول في الصدر من المعاني يمكن أن يعبّر عنه بثلاث طرق**) وهي المساواة والإيجاز والإطناب, لكن يفهم من بيانه هذه الطرق ثلاثُ طرق أخرى: وهي الإخلال والتطويل والحشو, فجملة طرق التعبير ستّة إلاّ أن المقبول منها الثلاث الأُول، فمراده بحصر الطرق في الثلاث حصر الطرق المقبولة فيه ثُمّ لَمّا كان لا بدّ في ضبط كلّ من المساواة والإيجاز والإطناب من ضبط الحدّ الخاصّ الذي يقاس عليه كلّ واحد منها, فيقال ما كان عليه فهو مساواة, وما نقص منه فهو إيجاز, وما زاد عليه فهو إطناب, جعلوا ذلك الحدّ الكلام العرفيّ؛ لأنّه أقرب الأمور إلى الضبط, فإن تفاوت أفراده متقارب ومعرفة مقداره مع ما فيه من الاختلاف الخفيف متيسّر;فلذا بنى المصنّف الكلام عليه, فقال (**(١) المساواة وهي تأدية المعنى المراد**) الذي قصد المتكلّم إفادته للمخاطب (**بعبارة مساوية له بأن تكون**) تلك العبارة (**على الحدّ الذي جرى به عرف أوساط الناس**) أي: تعاملوا به في مجرى عرفهم في تأدية المعنى التي تعرض لهم الحاجة إلى تأديتها في الحوادث اليومية, والمراد بأوساط الناس (**وهم الذين لَم يرتقوا إلى درجة البلاغة, ولَم ينحطّوا إلى درجة الفهاهة**) أي: العي والعجز في الكلام (**نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾**) ففي هذا الكلام

(٢) والإيجاز: وهو تأدية المعنى بعبارة ناقصة عنه مع وفائها بالغرض نحو:

قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ

فإذا لَم تَفِ بالغرض سُمّي «إخلالاً», كقوله:

وَالعَيْشُ خَيْرٌ فِيْ ظِلاَ ... لِ النُوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كِدًّا

مراده أنّ العيش الرغد ....

مساواة؛ لأنّ فيه تأدية المعنى المراد بعبارة يستحقّها ذلك المعنى في مجرى العرف من غير زيادة ولا نقصان إذ لم يوجد في المقام ما يقتضي العدول عنها (**(٢) والإيجاز وهو تأدية المعنى**) المراد (**بعبارة ناقصة عنه**) بأن تكون أقلّ من الحدّ الذي جرى به عرف أوساط الناس (**مع وفائها بالغرض**) والمراد بوفائها بالغرض أن تكون دلالتها على ذلك الغرض مع نقصان اللفظ واضحة في تراكيب البلغاء (**نحو: قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ**) فهذا الكلام مع كونه ناقص العبارة؛ لأنّ الأصل من ذكرٰى حبيبنا ومنزله ظاهر الدلالة على المراد؛ لأنّ سوق الكلام في أمثال هذا الموضع يدلّ دلالة واضحة على حذف المضاف إليه (**فإذا لم تف بالغرض**) بأن يكون اللفظ ناقصاً مع خفاء الدلالة على ذلك الغرض بحيث يحتاج فيها إلى تكلّف وتعسّف (**سُمّي «إخلالاً»**) لكونه مخلاًّ في فهم المراد (**كقوله: وَالعَيْشُ خَيْرٌ فِيْ ظِلاَلِ**) جمع «ظِلّة», وهي ما يتظلّل به (**النُوْكِ**) بالضمّ, «الحُمُق والجهالة», وإضافة الظلال إلى النُّوك من إضافة المشبّه به إلى المشبّه (**مِمَّنْ عَاشَ كِدًّا**) أي: من عيش من عاش مكدوداً متعوباً, فظاهره يفيد أنّ العيش ولو بالنكد, والتعب مع الحمق خير من العيش النكد والشاقّ ولو مع العقل, وهو غير صحيح؛ لاستوائهما في النكد, وزيادة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسّعة, وإطفاء بعض نكدات العيش فلا يكون هذا المعنى مرادَ الشاعر بل (**مراده أنّ العيش الرغد**) والمعيشة

في ظلال الحمق, خير من العيش الشاقّ في ظلال العقل.

(٣) والإطناب وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة, نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً﴾ [مريم: 4], أي: كبرت, فإذا لَم تكن في الزيادة فائدة سُمّي «تطويلاً» إن كانت الزيادة غير متعيّنة و«حشواً» إن تعيّنت.

فالتطويل, نحو: وَأَلْفَى قَوْلَهَا كِذْباً وَمَيْناً

الناعمة (**في ظلال الحمق**) والجهالة (**خير من العيش الشاقّ**) المعتوب صاحبه (**في ظلال العقل**) والعلم, وهذا المراد لا يفهم من ظاهر الكلام حتّى يتأمّل فيه, ويصحّ بتقدير الصفة في المصراع الأوّل, أي: «والعيش الرغد الناعم», والحال في المصراع الثاني, أي: «مِمّن عاش كدّاً», حال كونه في ظلال العقل مع خفاء الدلالة على هذا التقدير, فجاء الإخلال (**(٣) والإطناب وهو تأدية المعنى بعبارة زائدة عنه مع الفائدة, نحو**: ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْباً**﴾, **أي: كبرت**) وشخت, فأوردت بدله تلك العبارة الزائدة عليه بكثير ; لفائدة مزيد التقريريّ, والتثبيت للضعف المطلوب تأديته بهذا الكلام؛ لأنّه لَمَّا بيّن أنّ العظم الذي هو عمود البدن وأصل بنائه, وهن ثبت تساقط القوّة وتقرّر أمر الضعف بالضرورة, ثُمّ قرّر هذا المعنى في الجملة الثانية بطريق الاستعارة التي هي أحسن وأبلغ من الحقيقة المستبذلة, وتشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه وأنارته وانتشاره في الشعر وفشوه فيه (**فإذا لَم تكن في الزيادة فائدة سُمّي «تطويلاً» إن كانت الزيادة غير متعيّنة و«حشواً» إن تعيّنت**) فالفرق بين الحشو والتطويل تعيين الزيادة, وعدم ذلك التعيين مع اشتراكهما في كون الزيادة بلا فائدة (**فالتطويل, نحو: وَأَلْفَى**) وجد جذيمة الأبرش (**قَوْلَهَا**) أي: قول الزباء (**كِذْباً وَمَيْناً**) وهذا في قصة قتل الزباء لجذيمة الأبرش, وهي معروفة, فالكذب والمين في هذا القول واحد, ولا فائدة في

والحشو, نحو: وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ

ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ, وتقريب الفهم, وضيق المقام, والإخفاء, وسأمة المحادثة, ومن دواعي الإطناب: تثبيت المعنى,

---

الجمع بينهما ; إذ مقام هذا الكلام ليس مقتضياً للتأكيد, فأحدهما زائد بلا فائدة, وليس المزيد متعيّناً؛ لأنّ المعنى يصحّ بكلّ منهما, فزياد أحدهما تطويل **(والحشو, نحو: وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ)** فإنّ قوله: «قبله» زائد لدخول القبليّة في مفهوم «الأمس», ومتعيّن للزيادة, وليس كالمين بالنسبة إلى الكذب فيكون «حشواً» **(ومن دواعي الإيجاز: تسهيل الحفظ)** فإنّ حفظ العبارة القليلة أسهل من حفظ الكثيرة بالضرورة **(وتقريب الفهم)** للمراد, كما في قوله: «وسورة أيّام حززن إلى العظم», أي: قطعن اللحم إلى العظم, فاختير هاهنا الإيجاز, وحذف المفعول ليقرب فهم المراد, لا يتوهّم إرادة غيره؛ لأنّ المقصود أنّ الحزّ بلغ إلى العظم, فلو ذكر المفعول, أعني: «اللحم» ; لربّما توهّم السامع قبل ذكر ما بعده أنّ الحزّ لم ينته إلى العظم وإنّما كان في بعض اللحم, فحذف دفعاً لهذا الوهم, وتقريباً لفهم المراد **(وضيق المقام)** عن إطالة الكلام ; بسبب خوف فوات فرصة أو نحو ذلك, كقول الصياد: «غزال فاصطادوه», فالحذف هاهنا لضيق المقام بسبب خوف فوات الفرصة بالإطالة بذكره **(والإخفاء)** عن غير المقصود سَمَاعه عن الحاضرين, كما تقول: «جاء» تريد زيد, القيام قرينة عنده دون غيره من الحاضرين **(وسأمة المحادثة)** نحو: «قال لي: كيف أنت, قلت: عليل», فلم يقل: «أنا عليل» بسبب ضجر الصدر وسأمة المحادثة من علّة, وبالجملة جميع ما ذكر من دواعي ترك المسند إليه أو المسند أو متعلّقاتهما, هي دواعي الإيجاز, فلا حاجة إلى زيادة الكلام والتفصيل في بيانها **(ومن دواعي الإطناب: تثبيت المعنى)** في نفس المخاطب, وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التثبيت ; لكون المعنى مِمّا ينبغي أن يملأ

وتوضيح المراد, والتوكيد, ودفع الإيهام.

به القلب لرغبة, أو لرهبة, أو نحو ذلك, وكذا (**وتوضيح المراد, والتوكيد, ودفع الإيهام**) عند اقتضاء المقام ذلك, وسيأتي في أقسام الإطناب بيان كلّ منها على التفصيل فانتظره.

أقسام الإيجاز

الإيجاز: إمّا أن يكون بتضمّن العبارة القصيرة معانِيَ كثيرةً، وهو مركز عناية البلغاء، وبه تتفاوت أقدارهم، ويسمّى «إيجاز قصر»، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البقرة: 179].

وإمّا أن يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثرَ مع قرينة

(**أقسام الإيجاز: الإيجاز: إمّا أن يكون بتضمّن العبارة القصيرة معانِيَ كثيرةً**) اقتضتها تلك العبارة بدلالة الالتزام أو التضمّن، بلا حذف شيء في نفس تركيبها (**وهو مركز عناية البلغاء**) لزيادة اعتنائهم إلى أمواج المعاني الكثيرة بلفظ يسير، ولا يقدر عليه غيرهم من أوساط الناس (**وبه تتفاوت أقدارهم**) في البلاغة (**ويُسمّى**) هذا الإيجاز (**إيجاز قصر**)؛ لوجود الاقتصار في العبارة مع كثرة المعاني (**نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾**) فإنّ المعنى الذي تفيده الآية كثير مع كون لفظ يسيراً، وذلك؛ لأنّه لَمّا دلّ بالمطابقة على أنّ القصاص فيه الحياة للناس، تأمّل في وجه كونه سبباً لهذه الحياة، فاستفيد من تأمّل معنى القصاص الذي هو قتَل القاتل ظلماً، أنّ ذلك أنّما هو لَمَّا جبلت عليه النفوس من أنّ الإنسان إذا علم أنّه إن قَتَلَ قُتِلَ ارتدع عن ارتكاب ما يتّلف به نفسه، فحينئذ لا يتقدّم على القتل، فيحصل له، وللذي يغرم على قتله حياة ثُمّ هذا المعنى يستوي فيه جميعُ العقلاء، فيعمّ ثبوت الحياة لجميعهم، وهذا المعنى كثير، استفيد من لفظ يسير بلا حذف شيء، يفتقر التركيب إليه في تأدية معناه، وأمّا تقدير متعلق الجارّ والمجرور من فعل أو اسم فاعل، فهو؛ لأمر لفظيّ، لا لاحتياج أصل المعنى إليه، وقد أشير في المطوّلات إلى مطالب أخرى، تستفاد من هذا القول، فيزيد بها معناه كثرةً، لا يليق ذكرها في مثل هذا المختصر (**وإمّا أن يكون بحذف كلمة أو جملة أو أكثرَ مع قرينة**

تُعيِّن المحذوف, ويسمّى «إيجازَ حذف»؛ فحذف الكلمة كحذف «لا» في قول امراء القيس:

فَقُلْتُ يَمِيْنُ اللهِ أَبْــرَحُ قَاعِــداً وَلَوْ قَطَعُوْا رَأسِيْ لَدَيْكَ وَأَوْصَالِيْ

وحذف الجملة, كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّــن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: 4], أي: فَتَأَسَّ واصبر, وحذف الأكثر, نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: 45-46], أي: أرسلوني إلى يوسف؛ لاستعبره الرؤيا, ففعلوا, فأتاه, وقال له: «يا يوسف».

تُعيِّن المحذوف, ويسمّى «إيجاز حذف») ; لحصوله بحذف شيء من الكلام **(فحذف الكلمة كحذف «لا» في قول امرئ القيس:**

فَقُلْــتُ يَمِــيْنُ اللهِ أَبْــرَحُ قَاعِــداً وَلَوْ قَطَعُــوْا رَأسِــيْ لَــدَيْكَ وَأَوْصَــالِيْ)

فقوله: «أبرح» بمعنى «لا أبرح», ولا أزال فحذف حرف النفي لعدم التباسه بالإثبات, إذ لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون معاً أو أحدهما, ونحوه قوله تعالى: ﴿تَــاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85], أي: لا تفتأ ولا تزال **(وحذف الجملة, كقوله تعــالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ أي: فَتَأَسَّ)** بتكذيب الرسل من قبلك **(واصــبر)** على تكذيبك, فحذفت هذه الجملة التي هي الجزاء للشرط, ووضع موضــعها «فقــد كذّبت رسل من قبلك» استغناء بالسبب عن المسبّب, فإنّ تكذيب الرسل المتقــدّمين سبب للتأسّي **(وحذف الأكثر)** من الجملة **(نحو قوله تعالى)** حكاية عن صاحب الســجن ليوسف النبيّ عليه وعلى نبيّنا السلام **(﴿فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾)** ; فــإنّ هــذا القول حذف فيه أكثر من جملة واحدة لا يستقيم المعنى إلاّ به كما أشار إلى تقــديره بقوله: **(أي: أرسلوني إلى يوسف؛ لاستعبره الرؤيا, ففعلوا, فأتاه, وقال له: «يا يوسف»)** فهذه جمل عديدة حذفت بمتعلّقاتها إيجازاً لدلالة الكلام عليها.

أقسام الإطناب

الإطناب يكون بأمور كثيرة:

منها: ذكر الخاصّ بعد العامّ, نحو: «اجتهدوا في دروسكم واللغة العربيّة», وفائدته التنبيهُ على فضْل الخاصّ, كأنّه لرفعته جنس آخر مغائر لِما قبله.

ومنها: ذكر العامّ بعد الخاصّ, كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: 28].

منها: الإيضاح بعد الإبْهام, ...

(**أقسام الإطناب: الإطناب يكون بأمور كثيرة: منها: ذكر الخاصّ بعد العامّ**) أي: على سبيل العطف لا مطلقاً؛ لأنّ ما يذكره من الفائدة واعتبار المغايرة أنّما يجري فيه, لا في ذكره على سبيل البدليّة وغيرها مِمّا ليس بعطف (**نحو: «اجتهدوا في دروسكم واللغة العربيّة»**) فذكر اللغة العربيّة بعد ذكر الدروس, ذكر الخاصّ بعد العامّ على سبيل العطف (**وفائدته التنبيه على فضل الخاصّ**) المذكور بعد العامّ ومزيّته (**كأنّه لرفعته**) أي: لوصفه الذي به حصل له الرفعة والمزيّة على سائر أفراد العامّ, (**جنس آخر مغاير لما قبله**,) أي: مغاير لجنس العامّ المذكور قبله بحيث لا يشمله ذلك العامّ, ولا يعلم حكمه منه, فلذا صحّ ذكره بعد ذلك العامّ على سبيل العطف المقتضي للتغاير (**ومنها: ذكر العامّ بعد الخاصّ**) وفائدة التنبيه على كون الخاصّ أحقّ بالحكم مع عدم اختصاص هذا الحكم به (**كقوله تعالى**) حكاية عن نبيّه نوح على نبيّنا وعليه السلام (**﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾**) فخصّ أوّلاً من يتّصل به؛ لكونهم أولى وأحقّ بدعائه ثُمّ عمّ المؤمنين والمؤمنات (**ومنها: الإيضاح بعد الإبهام**) أي: إيضاح شيء بعد إبهامه

نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ○ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: 132-133]

ومنها: التوشيع, وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثنّى مفسَّر باثنين, كقوله:

أُمْسِيْ وَأُصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصِباً   يَرْثِيْ لِي الْمُشْفِقَانِ الأَهْلُ وَالوَلَدُ

ومنها: التكرير لغرض, كطول الفصل, في قوله:

وفائدته أن يتمكّن في النفس فضل تمكّن؛ لأنّ الإشعار به إجمالاً يقتضي التشوّق له ومقتضى الجبلة؛ أنّ الشيء إذا جاء بعد التشوّق يقع في النفس فضل وقوع, ويتمكّن فيها زيادة تمكّن (**نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ○ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾**) فقوله تعالى: «أمدّكم بأنعام وبنين» بيان وتفصيل لنِعَم الله تعالى بعد ذكرها إبهاماً وإجمالاً بقوله تعالى: «أمدّكم بما تعلمون»؛ لأنّ المراد «بما تعلمون» النعم كما يشعر به لفظ الإمداد, فيفيد زيادة التمكّن في النفس, والمقام يقتضي ذلك التمكّن ; لكون المقام مقام تنبيههم على نعم الله تعالى, وإيقاظهم عن سنة غفلتهم عنها (**ومنها: التوشيع, وهو أن يؤتى في آخر الكلام بمثنّى مفسَّر باثنين**) أو بجمع مفسّر بأسماء (**كقوله:**

أُمْسِيْ وَأُصْبِحُ مِنْ تَذْكَارِكُمْ وَصِباً   يَرْثِيْ لِي الْمُشْفِقَانِ الأَهْلُ وَالوَلَدُ)

فقوله: «الأهل والولد» تفسير وبيان للمثنّى الذي هو المشفقان, ومثال الجمع المفسّر بأسماء, كقولك: «إنّ في زيد ثلاث خصال: الكرم والشجاعة والحلم» (**ومنها: التكرير لغرض**) وإنّما قال لغرض؛ لأنّ التكرار متى كان لغير غرض كان تطويلاً لا قسماً من الإطناب, ثُمّ لما كان التطويل ظاهراً في التكرار عند عدم غرض قيّد به, وإلاّ فما ذكره من أقسام الإطناب من الإيضاح بعد الإبهام وغيره, لا بدّ في كلّ منها من غرض وإلاّ كان تطويلاً (**كطول الفصل, في قوله:**

وَإِنِ امْرَأٌ دَامَتْ مَوَاثِيْقُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَــذَا إِنَّــهُ لَكَــرِيْمٌ

وكــ«زيادة الترغيب في العفو» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُــمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوّاً لَّكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِن تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التغابن: 14]. وكتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ० ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: 3-4].

ومنها: الاعتراض: وهو توسّط لفظ بين أجزاء جملــة أو بين جملتين مرتبِطَتَين معنًى لغرض, نحو:

وَإِنِ امْــرَأٌ دَامَــتْ مَوَاثِيْــقُ عَهْــدِهِ عَلَــى مِثْــلِ هَــذَا إِنَّــهُ لَكَــرِيْمٌ

فتكرير أنّه في هذا البيت لطول الفصل بين «امرأ» وخبره, وهو قوله: «لكــريم» بصفة, وهي قوله: «دامت مواثيق عهده على مثل هذا» (وكــ**«زيادة الترغيب في العفو» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلاَدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَاحْــذَرُوهُمْ وَإِن تَعْفُــوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾**)؛ فإنّ تكرار الأمر بالعفو في قوله تعالى: ﴿وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا﴾ ؛ لزيادة الترغيب في العفو, والتأكيد للحــثّ على امتثال هذا الأمر (**وكتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ० ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُــونَ﴾**) فالإنذار والتخويف, قوله تعالى: «سوف تعلمون» أي: سوف تعلمون ما أنتم عليه من الخطأ إذا عانيتم أهوال المحشر, وكلمة «كــلاَّ» قبلــه للروع والزجر عن الانهماك في الدنيا, وقوله تعالى: ﴿ثم كلاّ سوف تعلمــون﴾ تأكيد للروع والإنذار, فعلى هذا لو قال :كتأكيد الروع والإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ० ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ لكان أنسب، (**ومنها: الاعتــراض: وهو توسّط لفظ بين أجزاء جملة أو بين جملتين مرتبطَتَين معنًى**) بأن تكون الثانية بياناً للأولى, أو تأكيداً لها, أو بدلاً منها, أو معطوفة عليها (**لغرض**) كالدعاء في (**نحو:**

إنَّ الثمَانِيْنَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِيْ إلَى تَرْجُمَانِ

ونحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: 57].

إنَّ الثَمَانِيْنَ وَبُلِّغْتَهَا * قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِيْ) لثقله بمعنى هذه السنة (إلَى تَرْجُمَانِ) بفتح التاء والجيم, ويقال أيضاً: بضم الجيم وفتح التاء, وهو في الأصل: من يفسّره لغة بلغة, لكنّ المراد به هاهنا من يفسّر بصوت أجهر من الصوت الأوّل ; ليسمع ما يقال, فقوله: «بلّغتها» اعتراض بين أجزاء جملة ;لغرض الدعاء للمخاطب بطول عمره بلوغه ثمانين سنة, والواو فيه «واو الاعتراض» وكالتنزيه لله سبحانه في (نحو قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾) فقوله تعالى: «سبحانه» جملة معترضة؛ لأنّه مصدر منصوب بفعل مقدّر, أي: أسبّحه تسبيحاً, وهي أيضاً وقعت بين أجزاء جملة واحدة؛ لأنّ المراد بالجملة الواحدة مجموع المسند إليه والمسند مع المتعلّقات والفضلات, ولو بالعطف لا مجموع المسند إليه والمسند فقط, فقوله تعالى: «ولهم ما يشتهون» ; لكونه معطوفاً على قوله تعالى: «لله البنات» أيضاً من المتعلّقات كالمعطوف عليه, والجملة المعترضة واقعة بين هذين المتعاطفين, وفائدة الاعتراض هاهنا التنزية لله تعالى, وهو في غاية المناسبة للمقام؛ لأنّ المقصود من هذا الكلام بيان شناعتهم في نسبة البنات إليه تعالى ونسبة البنين لأنفسهم, فبيان تنزيهه تعالى وبُعده عمّا أثبتوا له في أثناء الكلام تزداد به الشناعة في هذه النسبة, ومثال الاعتراض بين الجملتَين المتّصلتَين معنى قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ o نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 222-223]. فإنّ قوله تعالى: «إنّ الله يحبّ التوّابين ويحبّ المتطهرين» اعتراض بين جملتَين إحداهما, قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللّهُ﴾, وثانيتهما قوله تعالى: «نساؤكم حرث لكم»,

ومنها: الإيغال: وهو ختم الكلام بما يفيد غرضاً يتمّ المعنى بدونه, كالمبالَغة في قول الخنساء:

وَإنَّ صَخْرَاً لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِيْ رَأْسِهِ نَارٌ

ومنها: التذييل: وهو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معناها تأكيداً لَها, ...

وهما متّصلتان معنًى؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ بيان لقوله تعالى: «فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ لِمَا فيه من الإجمال, فإنّ المكان الذي أمر بإتيانهن منه مبهم, فبيّن بأنّه موضع الحرث بقوله: ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ (**ومنها: الإيغال, وهو**) في الأصل :من أوغل في البلد إذا أسرع السير فيها حتّى أبعد فيها, وفي الاصطلاح: (**ختم الكلام**) سواء كان شعراً أو غيره (**بِمَا**) أي: بلفظ مفرداً كان أو جملة (**يفيد غرضاً**) لا يتوقّف أصل المعنى عليه بل (**يتمّ**) أصل (**المعنى**) المراد (**بدونه**) وذلك الغرض (**كالمبالغة في قول الخنساء**) في مدح أخيها صخر (**وَإنَّ صَخْرَاً لَتَأْتَمُّ**) أي: لتقتدي (**الْهُدَاةُ**) للناس إلى المعالي فكيف بالمهتدين (**بِهِ**) أي: بصخر (**كَأَنَّهُ**) أي: صخراً (**عَلَمٌ**) أي: جبل مرتفع, فهذا القدر وافٍ بأصل المقصود, أعني: تحقّق اقتداء الهداة به بإلحاقه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء به, فوصف العلم بقولها (**فِيْ رَأْسِهِ**) أي: في رأس ذلك العلم (**نَارٌ**) للمبالغة؛ لأنّ وصف العلم بوجود نار على رأسه أبلغ في ظهوره في الابتداء به مِمّا ليس كذلك, فتنجر المبالغة إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به (**ومنها: التذييل وهو**) في الأصل: جعل الشيء ذيلاً للشيء, وفي الاصطلاح: (**تعقيب الجملة**) أي: جعل الجملة عقيب جملة أخرى (**تشتمل على معناها**) أي: تشتمل تلك الجملة الثانية المعقّب بها على معنى الأولى المعقّبة, والمراد باشتمالها على معناها: إفادتها لِمَا هو المقصود من الأولى, ولو مع الزيادة, لا أنّها تفيد نفس معنى الأولى بالمطابقة, وإلاّ كان ذلك تكرارا (**تاكيداً لها**) أي: لقصد التأكيد والتقوية

وهو إمّا أن يكون جارياً مجرى الْمَثَل؛ لاستقلال معناه واستغنائه عمّا قبله, كقوله تعالى: ﴿جَاء الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ [بني إسرائيل: 81].

وإمّا أن يكون غير جارٍ مجرى المثل؛ لعدَم استغنائه عمّا قبله, كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ﴾ [سبأ: 17].

بتلك الجملة الثانية للأولى (**وهو**) أي: التذييل ضربان؛ لأنّه (**إمّا أن يكون جارياً مجرى المثل**) ; بأن يقصد بالجملة الثانية المذيل بها حكم كليّ يكون منفصلاً عمّا قبله (**لاستقلال معناه واستغنائه عمّا قبله**) فيكون في هذا الوصف ملحقاً بالمثل؛ لأنّ المثل عبارة عن كلام تامّ نقل عن أصل استعماله لكلّ ما يشبه حال الاستعمال الأوّل فشأن المثل الاستقلال (**كقوله تعالى: ﴿جَاء الْحَقُّ﴾**) أي: الإسلام (**﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾**) أي: زال الكفر (**﴿إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾**) فهذه الجملة مع كونها متضمّنة لمعنى الأولى, وهو زهوق الباطل, أي: اضمحلاله وذهابه, ولهذا كانت تأكيداً لها, قد قصد بها حكم كليّ, لا يتوقّف معناه على الأولى, فصدق على هذا القول اسم هذا الضرب من التذييل (**وإما أن يكون غير جار مجرى المثل**) بأن لا يستقل بإفادة المراد (**لعدم استغنائه عمّا قبله**) فلا يكون جارياً مجرى المثل ; لكون وصف المثل الاستقلال (**كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلاَّ الْكَفُورَ﴾**) وهذا على تأويل أن يجعل المعنى, وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص الذي ذكر من قبل وهو إرسال سيل العرم وتبديل الجنّتَين إلاّ الكفور؛ لأنّه حينئذ يكون متعلّقاً بما قبله وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: 16] الآية. فلا يكون جارياً مجرى المثل في الاستقلال, ولو أوّل على أن يجعل المعنى, وهل تعاقب مطلق العقاب إلاّ الكفور، جرى

ومنها: الاحتراس, وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلافَ المقصود بِما يدفعه نحو:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الرَبِيْعِ وَدِيْمَةٌ تَهْمِيْ

ومنها: التكميل, وهو أن يؤتى بفَضلة تزيد المعنى حُسناً, نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: 8], أي: مع حبّه, وذلك أبلغ في الكرَم.

مجرى المثل لعدم توقّف المراد حينئذ على ما قبله (**ومنها: الاحتراس**) من حرس الشيء حفظه (**وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلافَ المقصود بما**) أي: قول (**يدفعه**) أي: يدفع ذلك الإيهام (**نحو: فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا**) حال مقدّم من فاعل «سَقَى» وهو (**صَوْبُ الرَبِيْعِ**) أي: نزول المطر, ووقوعه في الربيع (**وَدِيْمَةٌ**) بكسر الدال, المطر المسترسل, وأقلّه ما بلغ ثلث النهار والليل, وأكثره ما بلغ أسبوعاً (**تَهْمِيْ**) أي: تسيل من «همي الماء» إذا سأل, فلمّا كان المطر قد يؤدّي بدوامه إلى خراب الديار وفسادها أمكن أن يقع في الوهم، أنّ ذلك دعاء على فساد الديار, فأتى بقوله: «غير مفسدها» دفعاً لذلك التوهّم (**ومنها: التكميل, وهو أن يؤتى**) في كلام لا يوهم خلاف المقصود (**بفضلة**) أي: ما ليس بجملة مستقلاًّ ولا ركن كلام كالمفعول, أو المجرور, أو نحو ذلك (**تزيد المعنى**) التامّ بدونها (**حسناً**) في الغرض المسوق له الكلام (**نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ أي: مع حبّه**) واشتهائه الناشي عن الحاجة إليه (**وذلك أبلغ في الكرم**) والتنزه عن البخل المذموم من مجرّد إطعام الطعام, ولو كان كرماً أيضاً, فزيادة الفضلة هاهنا, وهو قوله تعالى: «على حبّه» تزيد في مدح الأبرار بالكرم الذي هو الغرض المسوق له الكلام حسناً ومبالغة وإن كان أصل المدح يتمّ بدونها, وبعضهم سمّى هذا القسم بـ«التتميم», وجعل التكميل نفس الاحتراس المذكور قبله لتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه, والأمر سهل; إذ التكميل والتتميم شيء واحد لغة.

الخاتمة

(في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر)

إيراد الكلام على حسب ما تقدّم من القواعد يسمّى «إخراجَ الكلام على مقتضى الظاهر», وقد تقتضي الأحوال العدولَ عن مقتضى الظاهر, ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة:

منها: تنزيل العالِم بفائدة الخبر أو لازمها منزلةَ الجاهل بها؛ لعدَم جرْيِه على موجَب علمه, ...

(**الخاتمة في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: إيراد الكلام على حسب ما تقدّم من القواعد يسمّى «إخراجَ الكلام على مقتضى الظاهر»**) أي: على مقتضى ظاهر الحال; فإنّ الحال كما مرّ عبارة عن الأمر الحامل للمتكلّم على إيراده الكلام على صورة مخصوصة, وذلك الأمر قد يكون أمراً محقّقاً ثابتاً في الواقع ويسمى حينئذ «ظاهر الحال», وقد يكون أمراً يعتبره المتكلّم كتنزيل شيء منزلة غيره، فيكون «خلاف ظاهر الحال», فإيراد الكلام على القواعد التي تقدّمت يسمّى «إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال»؛ لكون الأمر الداعي حينئذ ثابتاً في الواقع من غير أن يكون ثَمّه تنزيل شيء كغيره, وهو الأصل في الكلام, لكن قد يعدل إلى خلافه كما قال (**وقد تقتضي الأحوال العدولَ عن مقتضى الظاهر, ويورد الكلام على خلافه في أنواع مخصوصة**) ويسمّى الإيراد على هذا الوجه «إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال» (**منها: تنزيل العالِم بفائدة الخبر**) وهي الحكم الذي تضمّنه الخبر (**أو لازمها**) الذي هو كون المتكلّم عالماً بتلك الفائدة منزلة الجاهل بها لعدم جريه على موجب علمه الذي هو العمل بحسب ذلك العلم, والمعنى أن ينزل العالم بالفائدة (**منزلة الجاهل بها؛ لعدَم جرْيِه على موجَب علمه**) بالفائدة, أو ينزل العالم بلازم الفائدة

فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل, كقولك لِمَن يؤذي أباه: «هذا أبوك».

ومنها: تنزيل غير المنكِر منزلةَ المنكِر, إذا لاح عليه شيء من علامات الإنكار, فيؤكّد له, نحو:

جَاءَ شَقِيْقٌ عَارِضاً رُمْحَهُ ... إِنَّ بَنِيْ عَمِّكَ فِيْهِمْ رِمَاحُ

منزلة الجاهل به لعدم جريه على موجب علمه بلازم الفائدة, فالضمير في قوله: «منزلة الجاهل بها» راجع إلى الفائدة, لكنّ المراد بالفائدة حينئذ ما يعمّ لازم الفائدة; لكونه فائدة أيضاً (**فيلقى إليه الخبر**) بسبب هذا التنزيل (**كما يلقى إلى الجاهل**) ولو لم يكن هذا التنزيل لم يكن إلقاء الخبر إليه لائقاً؛ لأنّ العالم بما يقصد بالخبر من الفائدة أو لازمها ليس من شأن العقلاء إلقاء الخبر إليه (**كقولك لِمَن يؤذي أباه: «هذا أبوك»**) فإنّه لمـّا آذى أباه مع علمه بأنّه أبوه نزل منزلة الجاهل بكونه أباه وألقى إليه الخبر كما يلقى للجاهل تنبيهاً على أنّه هو والجاهل سواء, وإيماء إلى أنّ هذا الإيذاء لا يتصوّر إلاّ من الجاهل (**ومنها: تنزيل غير المنكِر منزلةَ المنكِر, إذا لاح**) وظهر (**عليه شيء من علامات الإنكار**) التي يزعم بها المتكلّم كونه منكراً مع أنه ليس كذلك في الحقيقة (**فيؤكّد له**) الكلام وجوباً كما يؤكّد للمنكر (**نحو: جَاءَ شَقِيْقٌ عَارِضاً رُمْحَهُ**) أي: واضعاً لرمحه بحيث يكون عرضه في جهة الأعداء على ما هو عادة من ليس مُتَهَيِّئاً للحرب, فمجيئه على هذه الهيئة علامة اعتقاده أنّه لا رمح في بني عمّه الخصوم له, فنزل بسبب هذه العلامة للإنكار منزلةَ المنكر مع أنّه لا ينكر أنّ في أعدائه من بني عمّه رماحاً, وخوطب بقوله (**إِنَّ بَنِيْ عَمِّكَ فِيْهِمْ رِمَاحُ**) على وجه التأكيد كالمنكر

وكقولك للسائل المستبعِد حصولَ الفرج: «إنّ الفرج لقريب».

وتنـــزيلُ المنكِرِ أو الشاكّ منـــزلةَ الخالي, إذا كان معه من الشواهد ما إذا تأمّله زال إنكارُه أوشكُّه, كقولك لِمَن ينكر منفعة الطبّ أو يشكّ فيها: «الطبّ نافع».

ومنها: وضع الماضي موضِع المضارع لغرض, كالتنبيـــه على تحقّق الحصول, نحو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: 1], أو التفاؤل, ...

(**وكقولك للسائل المستبعِد حصولَ الفرج: «إنّ الفرج لقريـــب»**) مؤكّـــداً بــــ«إنّ» و«اللام», فمجرّد كونه سائلاً, وإن كان يقتضي أن يؤتى في الكلام الملقى إليه بتأكيد, لكنّ زيادة التأكيد على الواحد لتنـــزيله منـــزلة المنكر وجعل استبعاده علامة الإنكار (**وتنـــزيلُ المنكِرِ أو الشاكّ منـــزلةَ الخالي**) الذهن (**إذا كان معـــه مـــن الشواهد**) والدلائل (**ما إذا تأمّله**) وتفكّر فيه (**زال إنكاره أوشكّه**) وانتقل إلى مرتبة خالي الذهن فيلقى إليه الخبر غير مؤكّد كما يلقى إلى خالي الذهن (**كقولك لِمَن ينكر منفعة الطبّ أو يشكّ فيها: «الطبّ نافع»**) من غير تأكيد, فإنّ الدلائل الدالّـــة على كون الطبّ نافعاً لِمَا كانت ظاهرة بحيث لو تأمّلها المنكر أو الشـــاكّ زال إنكاره أو شكّه, جعل الجحود والشكّ معها كالعدم, وألقي الكلام إلى المنكر, والشاكّ غير مؤكّد كما يلقى إلى خالي الذهن (**ومنها: وضع الماضي موضِع المضارع لغرض, كالتنبيه على تحقّق الحصول**) فإنّ لفظ المضيّ مشعر بتحقّق الوقوع (**نحـــو: ﴿أَتَى أَمْرُ اللهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ﴾**) فعبّر بالماضي وكان مقتضى الظاهر يأتي أمـــر الله بصيغة المضارع؛ لكونه منتظراً تنبيها على تحقّق حصوله ليطمئنّ رسولُ الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم والمؤمنون (**أو التفاؤل**) والتيمّن, وذلك; لأنّ السامع إذا سمع

نحو: «إن شفاك الله اليوم تذهب معي غداً».

وعكسه, أي: وضع المضارع موضع الماضي لغرض, كاستحضار الصورة الغريبة في الخيال, كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾ [فاطر: 9], أي: فأثارت, وإفادةِ الاستمرار في الأوقات الماضية, نحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: 7], أي: لو استمرّ على إطاعتكم.

ما يدلّ على حصول متمنّاه ووقوعه, حصل له من السرور ما لم يحصل إذا عبّر بما يدلّ على حصوله في الاستقبال (**نحو: «إن شفاك الله اليوم تذهب معي غداً»**) فالتعبير بالماضي هاهنا, وإن كان الأصل في كلمة «إن» و«إذا» أن يكون كلّ من الشرط والجزاء, جملة استقباليّة في اللفظ للتفاؤل من المخاطب, ودخول السرور عليه بحصول الشفاء (**وعكسه, أي: وضع المضارع موضع الماضي لغرض, كاستحضار الصورة الغريبة في الخيال**) يعني إذا أريد حكاية صورة ماضية يهتم باستحضارها لغرابة, عبّر عنها بصيغة المضارع الدالّ على الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد فكأنّه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة; ليشاهدها السامعون (**كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾**) فالتعبير بالمضارع, أي: «فتثير» موضع الماضي (**أي: فأثارت**) إنّما هو لاستحضاره الصورة البديعة الغريبة الدالّة على قدرته تعالى الباهرة القاهرة (**وإفادة الاستمرار**) للفعل استمراراً تجدّدياً (**في الأوقات الماضية, نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ﴾**) أي في كثيرين من الوقائع (**﴿لَعَنِتُّمْ﴾**) أي: لوقعتم في جهد وبلاء, فالأصل في كلمة «لو» دخولها على الماضي لكن عدل هاهنا إلى المضارع لقصد إفادة الاستمرار (**أي: لو استمرّ**) صلّى الله تعالى عليه وسلّم (**على إطاعتكم**) وموافقتكم في كل ما تستصوبونه بحسب رأيكم فيما

ومنها: وضع الخبر موضع الإنشاء لغرض, كـ«التفاؤل», نحو: «هداك الله لصالِح الأعمال», وإظهارِ الرغبة, نحو: «رزقني الله لقاءك», والاحترازِ عن صورة الأمر تأدّباً, كقولك: «ينظر مولاي في أمري».

وعكسه, أي: وضع الإنشاء موضع الخبر لغرض, كإظهار العناية بالشيء, نحو: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوْا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: 29]. لَم يقل: «وإقامةِ وجوهِكم»؛ عناية بأمر الصلاة, ...

مضى وقتاً بعد وقت, ومرة بعد مرة, كما هو مرادكم منه صلّى الله تعالى عليه وسلّم, ذلك الاستمرار بقرينة في كثير من الأمر لوقعتم في بلاء وجهد **(ومنها: وضع الخبر موضع الإنشاء لغرض)** كالتفاؤل بوقوع المعنى المراد, نحو قولك في مقام الدعاء للمخاطب: **(هداك الله لصالح الأعمال)** موضع: اللّهم اهده ليتفاؤل بلفظ المضيّ على حصول الهداية لصالح الأعمال, وعدها من الأمور الواقعة التي حقّها الإخبار عنها بأفعال ماضية **(وإظهار الرغبة)** والحرص على وقوع المطلوب **(نحو: «رزقني الله لقاءك»)** فعبّر بالماضي, و لم يقل: «اللّهم ارزقني لقاءه», إظهاراً للرغبة والحرص على وقوع اللقاء **(والاحترازِ عن صورة الأمر تأدّباً, كقولك:)** إذا حول المولى عن أمرك وجهه **(ينظر مولاي في أمري)** مقام أنظر للتأدّب والاحتراز عن صورة الأمر والاستعلاء **(وعكسه, أي: وضع الإنشاء موضع الخبر لغرض, كإظهار العناية بالشيء)** والاهتمام بشأنه **(نحو: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوْا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾. لَم يقل: «وإقامةِ وجوهِكم»)** عطفاً على القسط كما هو مقتضى الظاهر **(عناية بأمر الصلاة)** وإظهاراً لكونها مِمّا يعتني بشأنه للشرف والعزازة

والتحاشيْ عن مُوازاة اللاحق بالسابق, نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللّهِ وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هود: 54]. لَم يقل: «وأُشهِدكم», تحاشياً عن مُوازاة شهادتِهم بشهادة الله, والتسويةِ, نحو: ﴿أَنفِقُوْا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبة: 53].

ومنها: الإضمار في مقام الإظهار لغرض, كادّعاء أنّ مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن, كقول الشاعر:

أَبَتِ الوِصَالَ مَخَافَةَ الرُقَبَاءِ وَأَتَتْكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظَلْمَا

(**والتحاشي عن مُوازاة اللاحق بالسابق, نحو: ﴿قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللّهَ وَاشْهَدُواْ أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾**) فعدل عن لفظ الأوّل (**ولَم يقل: «وأُشهِدكم», تحاشياً عن مُوازاة شهادتِهم بشهادة الله**) لِمَا بينهما من الاختلاف, فإنّ إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت, وأمّا إشهادهم فما هو إلاّ تهاون بدينهم واستهانة بحالهم (**والتسوية**) بين الفعل وضدّه (**نحو: ﴿أَنفِقُوْا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾**) فإيراد الأمر هاهنا في الموضع الخبر أن لن يتقبل منكم أنفقتم طوعاً أو كرهاً بالدلالة على التسوية بين الإنفاق طوعاً وبينه كرهاً, والتنبيه على عدم تفاوت حال إنفاقهم في نفي التقبّل, فإنّ الأمر في مثل هذا الكلام يستعمل للتسوية (**ومنها: الإضمار في مقام الإظهار**) والمراد بمقام الإظهار مقام لا يوجد فيه ما يقتضي الإضمار من تقدّم المرجع, فإيراد المضمر في هذا المقام لا يكون إلاّ (**لغرض**) وعروض اعتبار لطف من إيراده المظهر فيه (**كادّعاء أنّ مرجع الضمير دائم الحضور في الذهن**) بحيث لا يلتفت إلى غيره (**كقول الشاعر:**

أَبَتِ الوِصَالَ مَخَافَةَ الرُقَبَاءِ وَأَتَتْكَ تَحْتَ مَدَارِعِ الظَلْمَا

الفاعل ضمير لَم يتقدّم له مرجع, فمقتضى الظـاهر الإظهـارُ, وتمكينِ ما بعد الضمير في نفس السامع لتشوّقه إليه أوّلاً, نحو:

«هي النفس ما حملتها تحتمـل» **﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ «نِعْم تلميذ المؤدّب»**

وعكسه, أي: الإظهار في مقام الإضمار لغرض, كتقوية داعي الامتثال, كقولك لعبدك: «سيّدك يأمرك بكذا».

الفاعل ضمير) في «أبت» و«أتت» **(لَم يتقدّم له مرجع, فمقتضى الظـاهر الإظهـار)** لكون المقام مقامه لعدم تقدّم المرجع, لكن عدل عنه إلى الإضمار؛ ليفيد ادّعاء كون المرجع دائم الحضور, وكون الذهن غير ملتفت إلى غيره **(وتمكين مـا بعـد الضمير في نفس السامع لتشوّقه إليه أوّلاً)**; فإنّ السامع إذا لم يفهم من الضمير معنىً; لعدم سبق ما يرجع هو إليه انتظر ما يرد عليه بعده وتشوّق إليه, فإذا جاء بعد الانتظار والتشوّق كان أمكن في النفس وأوقع فيها؛ لأنّ النفس تكون أقبل لِمَا حصل بعد تشوّق والانتظار مِمّا حصل بلا شوق وتعب **(نحو: «هي الـنفس مـا حملتها تتحمل»**, **﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**, **«نِعْم تلميذ المـؤدّب»)**; فمقتضى الظاهر في هـذه الأمثلة هو الإظهار دون الإضمار; لعدم تقدّم المرجع لكن عـدل عنـه, وأورد ضمير «هِيَ» مكان القصّة في الأوّل وضمير «هُوَ» مكـان الشـأن في الثـاني, والضمير المستتر في «نِعْم» مكان الاسم الظاهر في الثالث, أي: «نِعْم التلميـذ»; ليتهيأ السامع بالضمير لِمَا يرد بعده, ويتشوّق إليه, فيتمكّن في نفسـه إذا أورد عليه فضل تمكّن; لكونه وارداً بعد الانتظار والتشوّق **(وعكسه, أي: الإظهـار في مقام الإضمار لغرض, كتقوية داعي الامتثـال)** لِمَن أمرته بشيء **(كقولـك لعبـدك: «سيّدك يأمرك بكذا»)**; فإنّ مقتضى الظاهر هاهنا الإضمار, أي: «أنا آمرك بكذا»؛

ومنها: الالتفات: وهو نقل الكلام من حالة التكلّم أو الخطاب أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك, فالنقل من التكلّم إلى الخطاب, نحو: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: 22]. أي: أرجع, ومن التكلّم إلى الغيبة, نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ০ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: 2-1], ومن الخطاب إلى التكلّم, كقول الشاعر:

أَتَطْلُبُ وَصْلَ رَبَّاتِ الْجَمَالِ　　　وَقَدْ سَقَطَ الْمَشِيْبُ عَلَى قَذَالِيْ

لكون المقام مقام التكلّم لكن جيء مكانه بلفظ السيّد, وأسند الأمر إليه; لأجل الدلالة على قوّة داعي الأمور على امتثال الأمر (**ومنها: الالتفات, وهو نقل الكلام من حالة التكلّم أو الخطاب أو الغيبة إلى حالة أخرى من ذلك**) بأن يساق الكلام أوّلاً على واحدة عن الثلاثة ثُمّ يعدل منها إلى الأخرى مع أنّ ظاهر الحال يقتضي عدم ذلك العدول, وإلاّ لم يصحّ عدّه من أنواع إخراج الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال (**فالنقل من التكلّم إلى الخطاب, نحو: ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾**) فمقتضى الظاهر إجراء الكلام على طريق التكلّم (**أي: أرجع**); ليكون الكلام جارياً على نسق واحد, لكن عدل عنه إلى الخطاب, وقال: «وإليه ترجعون» فكان نقلاً من التكلّم إلى الخطاب على خلاف مقتضى الظاهر والنقل (**ومن التكلّم إلى الغيبة, نحو: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ০ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾**) ومقتضى الظاهر هاهنا أيضاً إجراء الكلام على التكلّم, أي: «فصلّ لنا»؛ لكون قوله تعالى: ﴿إنّا أعطينك﴾ تكلّماً, فالنقل إلى قوله تعالى: ﴿لربك﴾ التفات من التكلّم إلى الغيبة؛ لأنّ الاسم الظاهر من قبيل الغيبة (و) النقل (**من الخطاب إلى التكلّم, كقول الشاعر:**

أَتَطْلُبُ وَصْلَ رَبَّاتِ الْجَمَالِ　　　وَقَدْ سَقَطَ الْمَشِيْبُ عَلَى قَذَالِيْ)

ومنها: تجاهُل العارف: وهو سوق المعلوم مَساق غيرِه لغرض, كالتوبيخ نحو:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُوْرِ مَالَكَ مُوْرِقاً كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيْفٍ

ومنها: أسلوب الحكيم: وهو تلقّي المخاطَب بغير ما يترقّبه, أو السائل بغير ما يطلبه؛ تنبيهاً على أنّه الأولى بالقصد, فالأوّل يكون بِحمْل الكلام ....

أي: خلف رأسي, ففيه التفات من الخطاب في «أتطلب» إلى التكلّم وكان مقتضى الظاهر أن يقول على «قذالك» **(ومنها: تجاهُل العارف: وهو سوق المعلوم مَساق غيره)** بأن يعبّر عنه بما يدلّ باعتبار أصله على أنّه غير معلوم **(لغرض)** وفائدة, فإنّه لو كان هذا من غير نكتة وفائدة لم يكن من هذا الباب **(كالتوبيخ)** والتعيير على أمر قد وقع **(نحو)** قول "ليلى بنت طريف" في مرثية أخيها "الوليد بن طريف", وقد كان قتله "يزيد بن معاوية" **(أَيَا شَجَرَ الْخَابُوْرِ)** وهو نهر في ديار "بكر" **(مَا لَكَ مُوْرِقاً)** أي: أيّ شيء ثبت لك في حال كونك مورقاً, أي: مخرجاً لأوراقك؟ فالاستفهام هاهنا للتعجب والإنكار و«مورقاً» حال من «الكاف» في «لَكَ» **(كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيْفٍ)** فهي تعلم أنّ الشجر لم تجزع على "ابن طريف", لكنّها تجهلت, فاستعملت لفظ «كأنّ» الدالّ على الشكّ؛ لتوبيخ الشجر على إيراقه, وفيه من المبالغة في وجوب الجزع ما لا يخفى **(ومنها: أسلوب الحكيم, وهو تلقّي)** المتكلّم ومواجهته **(المخاطب بغير ما يترقّبه)** ذلك المخاطب من المتكلّم **(أو)** تلقّي المتكلّم **(السائل بغير ما يطلبه)** ويسأله **(تنبيهاً)** على **(أنّه الأولى بالقصد)** أي: تنبيهاً على أنّ ذلك الغير الذي لا يترقّبه المخاطب في الأوّل, ولا يطلبه السائل في الثاني, هو الأولى بأن يقصد ويراد دون ما يترقّب ويطلب **(فالأوّل)** أي: تلقّي المخاطب بغير ما يترقّبه **(يكون بحمل الكلام)** أي: بسبب حمل

على خلاف مراد قائله, كقول القبعثري للحجّاج, (وقد توعّده بقوله لأحملنّك على الأدهم): «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب», فقال له الحجّاج: «أردت الحديد», فقال القبعثري: «لَأن يكون حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً», أراد الحجّاج بالأدهم القيد, وبالحديد المعدن المخصوص, وحملَهما القبعثري على الفرس الأدهم الذي ليس بليداً.

المتكلّم كلام المخاطب (**على خلاف مراد قائله**) الذي هو ذلك المخاطب (**كقول القبعثري للحجّاج, (وقد توعّده بقوله لأحملنّك على الأدهم)**) ووجه توعّد الحجّاج القبعثري بهذا القول على ما قيل: أنّ القبعثري كان جالساً في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم, أي: العِنَب الأخضر, فذكر بعضهم الحجّاج, فقال القبعثري: «اللّهم سود وجهه, واقطع عنقه, واسقني من دمه», فبلغ ذلك الحجّاج, فقال له: «أنت قلت ذلك؟» فقال: «نعم, ولكن أردت العِنَب الحصرم؛ بأنّ المراد بتسويد وجهه استوائه, وبقطع عنقه قطفه, وبدمه الخمر المتّخذ منه», فقال له الحجّاج هذا القول متوعّداً إياه, فقال القبعثري: (**«مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب», فقال له الحجّاج**) وَيْلَكَ (**«أردت الحديد», فقال القبعثري: «لأن يكون حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً»**) فتلقّي القبعثري الحجّاج بهذا القول بغير ما يترّقبه, وحمل كلامه على خلاف مراده إذ (**أراد الحجّاج بالأدهم القيد, وبالحديد المعدن المخصوص**) المعروف (**وحملها القبعثري**) أي: الأدهم على الفرس الأدهم الذي غلب سواده, و أكّد كذلك الحمل بضمّ الأشهب إليه, وهو الفرس الذي غلب بياضه, والحديد على الفرس ذي الحدّة فكان المجموع محمولاً (**على الفرس الأدهم الذي ليس بليداً**) تنبيهاً على أنّ حمل الكلام على هذا المعنى هو الأولى بأن

والثاني: يكون بتنزيل السوال منزلة سؤال آخر, مناسب لِحالة السائل, كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾[البقرة: 189]. سئل بعضُ صحابةِ النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما بال الْهلال يبدؤ دقيقاً, ثُمّ يتزايَد حتّى يصير بدراً, ثم يتناقَص حتّى يعود كما بدء», فجاء الجواب عن الحكمة المترتّبة على ذلك؛ لأنّها أهمّ للسائل, فنزّل سؤالُهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته.

يقصده الأمير مثل الحجّاج (**والثاني**) أي: تلقّي السائل بغير ما يطلبه (**يكون بتنزيل السؤال منزلة سؤال آخر, مناسب لِحالة السائل**) تنبيهاً على أنّ ذلك السؤال الآخر المناسب لحاله, هو الأولى والأهمّ بالسؤال عنه (**كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾, سئل بعضُ صحابةِ النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم: «ما بال الْهلال يبدأ دقيقاً, ثُمّ يتزايَد حتّى يصير بدراً, ثُمّ يتناقَص حتّى يعود كما بدأ»**[1]) فهذا بظاهره سؤال عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه (**فجاء الجواب**) بقوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (**عن الحكمة المترتبة على ذلك**) الاختلاف, وهي أنّ الأهلّة بحسب ذلك الاختلاف معالم للناس, يوقتون بها أمورهم, ويعرفون بها وقت الحج, ولم يجابوا ببيان السبب؛ لذلك الاختلاف (**لأنّها**) أي: تلك الحكمة التي جاء الجواب عنها (**أهمّ للسائل**)؛ إذ لا يتعلّق لهم بالسبب غرض, ولا يطّلع عليه كلّ أحد بسهولة (**فنزّل سؤالُهم عن سبب الاختلاف منزلة السؤال عن حكمته**)؛ لكونه الأولى

---

(1) "الدرّ المنثور"، ١/٤٩٠، ملتقطاً، دار الفكر بيروت.

ومنها: التغليب, وهو ترجيح أحد الشيئن على الآخر في إطلاق لفظه عليه, كتغليب المذكّر على المؤنّث في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: 12], ومنه: الأبوان للأب والأمّ, وكتغليب المذكّر والأخفّ على غيرهما, نحو: «القمرين», أي: الشمس والقمر, و«العمرين», أي: أبي بكر وعمر. والمخاطبِ على غيره, نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: 88], ...

بالسؤال والأليق بالحال, فلذلك أجيب ببيان الحكمة لا ببيان السبب (**ومنها: التغليب, وهو ترجيح أحد الشيئين**) المتصاحبين أو المتشابهين (**على الآخر في إطلاق لفظه عليه**) أي: في إطلاق لفظ المغلب على الآخر المغلب عليه بأن يجعل الآخر متّفقاً معه في الاسم, ثُمّ يطلق اللفظ عليهما جميعاً (**كتغليب المذكّر على المؤنّث في قوله تعالى**) في وصف مريم (﴿**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾) فإنّه غلب هاهنا المذكّر على المؤنّث وأطلق اللفظ الموضوع للذكور فقط, وهو الجمع بالياء والنون على الذكور والأناث جميعاً (**ومنه**) أي: ومن تغليب المذكّر على المؤنّث (**الأبوان للأب والأمّ**) إلاّ أنّ مخالفة الظاهر فيما سبق من جهة الهيئة والصيغة, وهاهنا من جهة المادّة وجوهر اللفظ (**وكتغليب المذكّر والأخفّ على غيرهما**) وجعل المغلب تثنية بهذا الاعتبار, فالأصل في هذا التغليب: أن يغلب الأخفّ على غيره إلاّ أن يكون الغير مذكراً, فيغلب على المؤنّث وإن كان المؤنث أخفّ ففي (**نحو: «القمرين», أي: الشمس والقمر**) غلب القمر; لكونه مذكّراً, وإن كان لفظ الشمس; لسكون وسطه أخفّ (و) في نحو: (**و«العمرين», أي: أبي بكر وعمر**) غلب عمر على أبي بكر رضي الله تعالى عنهما ;لخفة لفظ عمر (و) تغليب (**المخاطبِ على غيرِه, نحو:** ﴿**لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا**﴾) فالمخاطب

أُدخِل «شعيب» بحكم التغليب في «لَتَعُوْدُنَّ فِيْ ملّتنا» مع أنّه لَــم يكن فيها قطّ حتّى يعود إليها.

وكتغليب العاقل على غيره, كقوله تعالى: ﴿الْحَمْــدُ لِلّــهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2].

حقيقة في قوله تعالى: ﴿أو لتعودن في ملتنا﴾ هو من آمن بشعيب دونه عليــه السلام لكن (**أُدخِل «شعيب» بحكم التغليب في «لَتَعُوْدُنَّ فِيْ ملّتنــا»**) ونســب هــذا الوصف إلى الجميع (**مع أنّه**) عليه السلام (**لم يكن فيها**) أي: في ملّتهم (**قطّ حتّــى يعود إليها**)؛ لأنّ ملّتهم الكفر, والأنبياء معصومون عن الكفر قبل البعثة وبعدها بالاتفاق (**وكتغليب العاقل على غيره, كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَــالَمِينَ﴾**)؛ إذ العالم اسم لِمَا يعلم به الصانع من العقلاء وغير العقلاء, فغلب العقــلاء علــى غيرهم, وأورد بصيغة الجمع بالياء والنون المختصّة بالعقلاء وأوصافهم هذا, والله سبحانه وتعالى أعلم.

علم البيان

البيان: علم يبحث فيه عن التشبيه, والمجاز, والكناية.

(**البيان: علم يبحث فيه عن التشبيه, والمجاز, والكناية**[1]) قال في الحاشية: «وقد عرفوا البيان أيضاً... إلخ» تفصيل المقام أنّ المشهور في تعريف البيان: أنّه علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه, ولَمّا كان الظاهر أنّ المراد بالعلم المأخوذ في التعريف القواعد والأصول؛ لأنّها التي قصد في هذا الباب بيانها, أورد المصنّف في هذا التعريف بدل العلم القواعد, فحاصل التعريف: أنّ البيان قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى الواحد بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح, سواء كانت تلك الطرق من قبيل التشبيه, أو المجاز, أو الكناية, فمثال إيراد المعنى الواحد بطرق من التشبيه أن يقال في وصف زيد مثلاً بالكرم: «زيد كالبحر في السخا», و«زيد كالبحر», و«زيد بحر», فهذه تراكيب مختلفة الوضوح من التشبيه؛ لأنّ الأوّل منها أوضح من الثاني والثالث; لوجود التصريح فيه بوجه الشبه وأداة التشبيه, والثاني أوضح من الثالث; لتصريح الأداة فيه بخلاف الثالث, فإنّه حذف فيه الوجه والأداة معاً, فهو دون الكلّ في الوضوح, ومثال إيراده بطرق الاستعارة أن يقال في وصفه بالكرم أيضاً: «رأيت بحراً في الدار», و «طم زيد بالإنعام جميع الأنام», و«لجة زيد تتلاطم أمواجها», فهذه

---

(1) وقد عرفوا البيان أيضا بأنه قواعد يعرف بها إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة عليه كالتعبير عن الكرم بعبارات التشبيه والمجاز والكناية والأقرب أن يقال: علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثُمّ يشتغل بتفصيل هذه المباحث وقد أتبعنا ذلك تسهيلا على التلامذة. ١٢ منه.

....

طرق مختلفة الوضوح من الاستعارة, فأوضحها الأوّل, وأخفاها الأوسط, والأخير بين بين, ومثال إيراده بالطرق المختلفة الوضوح في باب الكناية في وصفه بالكرم أيضاً «زيد مهزول الفصيل», و«زيد جبان الكلب», و«زيد كثير الرماد», فهذه التراكيب تفيد وصف زيد بالجود على طريق الكناية, وهي مختلفة وضوحاً, والأخير منها أوضحها. فالقواعد التي يعرف بها إيراد كلّ معنى بما يناسبه من التراكيب المختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى هي «البيان», ثُمّ لَمّا كان هذا التعريف مشتملاً على كون التراكيب مختلفة في الوضوح, وليس كلّ دلالة تختلف في الوضوح بل منها: ما يقبل ذلك الاختلاف, ومنها ما لا يقبل, لم يفهم هذا التعريف ما لم يبيّن أقسام الدلالة, ولم يعيّن ما يجري فيه ذلك الاختلاف, وذلك البيان مع أنّه يفضي إلى زيادة التطويل يتعسّر فهمه على التلامذة المبتديين, فلذا لم يذكر المصنّف هذا التعريف في الكتاب, واختار ما هو الأقرب إلى أفهامهم, وهو أن يقال في تعريف البيان؛ أنّه علم يبحث فيه عن التشبيه, والمجاز, والكناية ثُمّ يشتغل بتفصيل هذه المباحث, وهذا كلّه توضيح لما في الحاشية.

التشبيه

التشبيه: إلْحاق أمْر بأمْر في وصفٍ بأداةٍ لغرضٍ, والأمــر الأوّل يسمّى «المشبّهَ», والثاني «المشبّهَ به», والوصفُ «وجــهَ الشــبه», والأداةُ «الكافُ» أو نحوُها, نحو: «العلم كــالنور في الهدايــة», فالعلم مشبّه, والنور مشبّه به, والهداية وجه الشبه, والكاف أداة التشبيه. ويتعلّق بالتشبيه ثلاثة مباحث: الأوّل في أركانه, والثاني في أقسامه, والثالث في الغرض منه.

(**التشبيه إلْحاق أمْر بأمْر في وصفٍ بأداةٍ لغرضٍ**) في هذا الإلحاق؛ لأنّــه مــن الأمور الاختيارية, فلا يصار إليه إلاّ لغرض (**والأمر الأوّل يسمّى «المشــبّهَ», والثاني «المشبّهَ به», والوصفُ** «وجهَ الشبه», **والأداةُ «الكافُ» أو نحوُها**) كلفظ «مثل», و«كأن» (**نحو: «العلم كالنور في الهداية»**) فجعل العلم فيــه ملحقــاً بالنور في وصف الهداية بكاف التشبيه (**فالعلم مشبّه, والنور مشبّه به, والهداية وجه الشبه, والكاف أداة التشبيه. ويتعلّق بالتشبيه ثلاثة مباحث: الأوّل في أركانه**) المأخوذة في تعريفه (**والثاني في أقسامه**) الحاصلة باعتبار أحد هذه الأركــان (**والثالث في الغرض منه**) الباعث على إيجاده.

المبحث الأوّل في أركان التشبيه

أركان التشبيه أربعة: المشبّه, والمشبّه به, ويسمّيان «طرفَي التشبيه», ووجه الشبه, والأداة.

والطرفان: إمّا حسّيان, نحو «الورق كالحرير في النُعومة»,

(**المبحث الأوّل في أركان التشبيه: أركان التشبيه أربعة: المشبّه, والمشبّه به, ويسمّيان «طرفَي التشبيه», ووجه الشبه, والأداة**) ولما كان الطرفان من هذه الأركان هما الأصل, والعمدة في التشبيه قدم البحث عنهما, فقال (**والطرفان: إمّا حسّيان**) المراد بالحسيّ: ما يدرك هو بنفسه, أو مادّته التي يحصل منها حقيقة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة, فمن الأوّل (**نحو: «الورق كالحرير في النعومة»**) فإنّ كلاًّ من المشبّه والمشبّه به هاهنا يدرك بنفسه بحاسّة اللمس, ومن الثاني قوله:

وكأنّ محمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد

الشقيق: نور ينفتح كالورد وأوراقه حمر, فإضافة المحمر إليه من باب إضافة الصفة إلى الموصوف, وقوله: «إذا تصوب أوتصعد» متعلّق بمعنى كأنّ, أي: يشبه الشقيق المحمر عين تصوب, أي: مال إلى أسفل, أو تصعد أي: مال إلى علوّ بتحريك الريح بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجدّ, والأعلام: جمع عَلَم بمعَنى الرأية, والمراد بالياقوت: الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر, وهو أغرّ الياقوت, كما أنّ المراد بالزبرجدّ: الحجر النفيس الأخضر, فالمشبّه هاهنا, وهو الشقيق المحمر, وإن كان أمراً حسيًّا مدركاً بحاسّة البصر, لكنّ المشبّه به, وهو هيئة نشر الأعلام الياقوتية على الرماح الزبرجدّ معدومة لم تشاهد قطّ إلاّ أن هذه الأشياء التي هي مادّة تلك الهيئة, وهي الأعلام, والياقوت, والرماح, والزبرجدّ لِمَا كانت مدركة بحاسّة البصر, دخل هذا القسم في الحسيّ أيضاً,

وإمّا عقليّان, نحو: «الجهل كالموت», وإمّا مختلفان, نحو: «خُلقه كالعطر».

ومثله يسمّى بـ«الخياليّ», وبهذا البيان يتضح ما قال في الحاشية: «المراد بالحسيّ ما يدرك هو... إلخ» (**وإمّا عقليّان**[1]) والمراد بالعقليّ مقابل الحسيّ, أي: ما لا يدرك هو ولا مادّته مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة (**نحو: «الجهل كالموت»**) فإن كلاًّ من الجهل والموت ليس حسيًّا مدركاً بإحدى الحواس بل يدركان بالعقل, ويدخل في العقليّ أيضاً ما لا يحسّ به ولا بمادّته, ولكنّه بحيث لو وجد في الخارج, وأدرك لكان مدركاً بتلك الحواس, كما في قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب أغوال

أي: كيف يقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حبّ سلمى, والحال أنّ السيف المشرفي, أي: المنسوب إلى المشارف التي هي بلاد باليمن والسهام المسنونة, أي: المحدودة الزرق, أي: المجلوة الصاقية كأنياب أغوال في الحدّة مضاجعي وملازمي, فالمشبّه به هاهنا, وهو أنياب الأغوال; لكونه صورة وهيئة أخترعها الوهم من عند نفسه من غير أن يكون له, أو لمادّته وجود في الخارج مِمّا لا يحسّ به, ولا بمادّته أصلاً, ولكن لو وجد في الخارج, وأدرك لم يدرك إلاّ بالحسّ, ومثل هذا التشبيه يسمى بـ«الوهميّ», وهذا التفصيل ما في الحاشية من قوله: «والمراد بالعقلي... إلخ» (**وإمّا مختلفان**) بأن يكون أحد الطرفين حِسّيًّا والآخر عقليًّا (**نحو: خُلقه كالعطر**) فشبّه

---

(1) والمراد بالعقلي: ما لا يكون هو ولا مادّته مدركاً بتلك الحواس ومنه ما ليس مدركاً بالحسّ لكن لو وجد في الخارج لكان مدركاً بها, نحو قوله:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فإنّ أنياب الأغوال لم توجد هي ولا مادّتها وإنّما الوهم اخترعها ولو وجدت لادركت بالحسّ ومثل هذا التشبيه يسمّى بـ«الوهميّ» ١٢ منه.

ووجه الشبه هو الوصف الخاصّ الذي قُصد اشتراك الطرفين فيه كـ«الهداية» في العلم والنور.

وأداة التشبيه: هي اللفظ الذي ....

الخُلق: الذي هو عبارة عن كيفية راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال بسهولة بذات العطر, أي: ما يتعطّر به من كلّ طيب الرائحة كالمسك والعود الهنديّ, ولا شكّ أنّ الأوّل: أمر لا يدركه إلاّ العقل فهو عقليّ, والثاني: أمر يشاهده البصر فهو محسوس بحاسّة البصر, وإن قصد بالعطر: نفس الرائحة كان محسوساً بحاسة الشمّ (**ووجه الشبه هو الوصف الخاصّ الذي قُصد اشتراك الطرفين فيه**) وإنّما جعل وجه الشبه الوصف الخاصّ بالمشبّهين؛ لأنّه إذا كان من الذاتيات أو الإعراض العامّة لم يكن للتشبيه وادّعاء المماثلة فائدة (**كـ«الهداية» في العلم والنور**) فإنّ وجه الشبه في تشبيه العلم بالنور حيث يقال: «العلم كالنور» الهداية إلى المقصود, وهي الوصف الخاص: الذي اشتركا فيه, فإنّ العلم يدلّ على طريق الحقّ, ويفرّق بينه وبين طريق الباطل, والنور يدلّ على طريق السلامة, ويفصل بينه وبين طريق الهلاك, فقد هدى كلّ منهما إلى المطلوب الذي هو طريق الحقّ في الأوّل وطريق السلامة في الثاني, فالهداية هي وجه الشبه, ثُمّ وجه الشبه قسمان: الأوّل المحقّق: وهو الذي يتقرّر في كلّ من المشبّه والمشبّه به على وجه التحقّق, كما في تشبيه العِلْم بالنور, فإنّ وجه الشبه, وهو الهداية, متقرّر في كلّ منهما حقيقة, والثاني المتخيّل, وهو الذي لا يكون متقرّراً فيهما, أو في أحدهما حقيقة, ولكن يخيّله الوهم, ويقررّه بتأويل غير المحقّق محقّقاً, وتخييل ما ليس بواقع واقعاً كتشبيه الشعر بالخطّ, فإنّ وجه الشبه, وهو السواد ليس بمتقرر في الخطّ بل بتخييل الوهم وفرضه, وهذا ما قال في الحاشية: «ويكون وجه الشبه محقّقاً...إلخ» (**وأداة التشبيه**) أي: وآلته التي يتوصّل بها إلى التشبيه (**هي اللفظ الذي**

يدلّ على معنى المشابَهة كـ«الكاف» و«كأنّ» وما في معناهما, والكاف يليها المشبّه به, بخلاف «كأنّ», فيليها المشبّهُ, نحو:

كَأَنَّ الثُرَيَّا رَاحَةٌ تَشْبِرُ الدُجَى لِتَنْظُرَ طَالَ اللَيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا

و«كأنّ» تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامداً, و الشكَّ إذا كان خبرها مشتقًّا, نحو: «كأنّك فاهم».

وقد يُذكر فعل يُنبِئ عن التشبيه, نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَّنثُوراً﴾ [الإنسان: 19].

يدلّ على معنى المشابَهة كـ«الكاف» و«كأنّ» وما في معناهما) اسماً كان أو فعلاً، كتشابه ويشابه ومشابه ومماثل **(والكاف يليها المشبّه به)** لفظاً, نحو: «العلم كالنور», أو تقديراً, نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 19], إذ المراد أو كمثل: «ذوي صيّب من السماء» (بخلاف «كأنّ», فيليها المشبّهُ, نحو:

كَأَنَّ الثُّرَيَّا رَاحَةٌ تَشْبِرُ الدُجَى لِتَنْظُرَ طَالَ اللَيْلُ أَمْ قَدْ تَعَرَّضَا

فدخل فيه «كأنّ» على الثريّا, وهو مشبّه **(و«كأنّ» تفيد التشبيه إذا كان خبرها جامداً, والشكَّ إذا كان خبرها مشتقًّا)** وذلك; لأنّ الخبر إذا كان جامداً كان مغايراً لاسمها في المفهوم والمصداق, فيصحّ تشبيه الاسم بالخبر بلا مانع منه, فتحمل عليه كما هو أصلها بخلاف ما إذا كان الخبر مشتقًّا؛ لأنّه حينئذ يكون متّحداً بالاسم مصداقاً, فلو حملت على التشبيه كان كتشبيه الشيء بنفسه, فيكون هذا مانعاً من حملها على التشبيه, فتحمل على شكّ المتكلّم بثبوت الخبر المغاير للاسم مفهوماً لِمَا بين التشبيه والشكّ من التقارب **(نحو: كأنّك فاهم)** فإنّ معناه: أنّ المتكلّم يشكّ في كون المخاطب فاهماً **(وقد يُذكر فعل يُنبِئ عن التشبيه)** مع كون هذا الفعل غير دالّ على التشبيه باعتبار أصل وضعه **(نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤاً مَّنثُوراً﴾)** فذكر فعل «حَسِبْتُ»

وإذا حذفت أداة التشبيه ووجهه يسمّى «تشبيهاً بليغاً», نحو: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً﴾ [النبأ: 10]. أي: كاللباس في الستر.

هاهنا: لإفادة التشبيه بين الولدان المخلدين والؤلؤ المنثور, ولا يذهب عليك أنّ كون الفعل المذكور منبئاً عن التشبيه غير ظاهر للقطع بأنّه لا دلالة للحسبان على التشبيه أصلاً بل الوجه فيه أنّ المفعول الثاني في باب «حَسِبْتُ» يكون محمولاً بحسب المعنى على المفعول الأوّل, ومن المعلوم أنّه لا يصحّ حمل لؤلؤ منثور عليهم بدون تقدير أداة التشبيه, فعدم صحّة الحمل هاهنا ينبئ عن التشبيه كما في قولنا: «زيد أسد» سواء ذكر الفعل أو لم يذكر, نعم بعد تحقّق التشبيه بسبب الحمل يفيد تعلّق الحسبان به أنّه على وجه ظنّ المخاطب وإدراكه على سبيل الرجحان, لا على وجه العلم واليقين, كما أن قولنا: «علمتُ زيداً أسداً» يفيد أنّ تشبيه زيد بالأسد على وجه العلم والتيقّن, ويمكن أن يقال: إنّ المضاف في كلامه محذوف, والمعنى: أنّ الفعل ينبئ عن حال التشبيه من كونه على وجه العلم والقطع أو غيره (**وإذا حذفت أداة التشبيه ووجهه يسمّى «تشبيهاً بليغاً»**) لوجود المبالغة في التشبيه حيث حمل المشبّه به على المشبّه, كأنّه هو بعينه (**نحو: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً﴾, أي: كاللباس في الستر**) عن العيون إذا أردتم هرباً من عدوّ, أو إخفاء ما لا تحبّون الإطلاع عليه من كثير الأمور.

المبحث الثاني في أقسام التشبيه

ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام:

تشبيه مفرد بمفرد, نحو: «هذا الشيء كالمسك في الرائحة»,

(**المبحث الثاني في أقسام التشبيه: ينقسم التشبيه باعتبار طرفيه**) المشبّه والمشبّه به إفراداً وتركيباً (**إلى أربعة أقسام**) الأوّل (**تشبيه مفرد بمفرد**) سواء كانا غير مقيّدين بقيد, يكون له دخل في التشبيه أو كانا مقيّدين به, فالأوّل (**نحو: «هذا الشيء كالمسك في الرائحة»**) تشبيه الشيء المخصوص الجزئي المسك في الرائحة تشبيه مفرد غير مقيّد بمفرد غير مقيّد, ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: 187], أي: هنّ كاللباس لكم وأنتم كاللباس لهن, في أنّ كلاّ من المرأة والرجل يشتمل على صاحبه عند الاعتناق, كما أنّ اللباس يشتمل على صاحبه, فوجه الشبه: هو وصف الاشتمال, ولا مدخل فيه; لقوله تعالى: ﴿لكم ولهن﴾؛ لأنّ اللباس في حدّ ذاته موصوف بكونه يشتمل به من غير توقّف على كونه للرجال أو للنساء, فلذا لم يعدّ المجرور قيداً في المشبّه به, وجعل هذا القول من تشبيه المفرد بالمفرد بلا قيد؛ لأنّ المراد بالقيد, ليس هو مطلق القيد بل ماله دخل في وجه الشبه, والثاني نحو: «الساعي بغير طائل كالراقم على الماء»؛ لأنّ المشبّه في هذا ليس مجرّد الساعي ما لم يقيد بكونه بحيث لا يحصل من سعيه على شيء, وكذا المشبّه به ليس مجرّد معنى الراقم بدون أن يقيد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه بينهما استواء وجود الفعل وعدمه في عدم الفائدة, وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين, فالقيدان هاهنا مِمّا له مدخل في وجه الشبه, ولهذا جعل هذا قول من باب تشبيه المفرد المقيّد بالمفرد المقيّد, وبهذا التفصيل اتضح ما قال في الحاشية من قوله: «وقد يكون المفرد مقيّداً... إلخ»

وتشبيه مركب بِمركب, بأن يكون كلّ من المشبّه والمشبّه بـه, هيئةً حاصلة من عِدَّة أمور, كقول بشار:

كَأَنَّ مُثَارَ النَقْعِ فَوْقَ رُؤُسِنَا ... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

فإنّه شبّه هيئةَ الغبار؛ وفيه السيوف مضطرِبةٌ, بِهيئة الليل؛ وفيه الكواكب تتساقَط في جِهات مختلفة, وتشبيهُ مفرد بِمركّب, كتشبيه الشقيق ....

(و) القسم الثاني (**تشبيه مركب بِمركب, بأن يكون كلّ من المشبّه والمشبّه به, هيئةً حاصلة من عِدَّة أمور**) قد تضامت وتلاصقت حتّى صارت شيئاً واحداً بحيث إذا انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلّم (**كقول بشار: كَأَنَّ مُثَارَ النَقْعِ**) النقع الغبار, ومثار: اسم مفعول من آثار الغبار, إذا هيجه وحركه, فإضافته إلى النقع من إضافة الصفة إلى الموصوف, والأصل: «كأنّ النقع المثار», أي: المهيج من أسفل لا على بحوافر الخيل (**فوق رؤوسنا**) أي: الكائن أو المنعقد فوق رؤوسنا, هو صفة لمثار النقع (**وأسيافنا**) الواو بمعنى مع «أي», كان مثار النقع الكائن أو المنعقد فوق رؤوسنا مع أسيافنا (**لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ**) أي: تتساقط كواكبه شيئاً فشيئاً: بأن يتّبع بعضها بعضاً في التساقط من غير انقطاع على ما يفهم من صيغة المضارع الدالّة على الاستمرار التجدّدي (**فإنّه شبّه هيئةَ الغبار؛ وفيه السيوف مضطرِبةٌ**) إلى جهات مختلفة في أحوال متناسبة من الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض (**بِهيئة الليل؛ وفيه الكواكب تتساقَط في جِهات مختلفة**) و لم يقصد تشبيه مثار النقع بالليل والسيوف بالكواكب حتّى يكون فيه تشبيهان كلّ منهما تشبيه مفرد بمفرد؛ لأنّه تفوت معه الدقّة التركيبيّة المرعية في وجه الشبه (و) القسم الثالث (**تشبيه مفرد**) سواء كان مقيداً أو غيره (**بمركّب**) أي: بهيئته منتزعة من أمور متعدّدة اثنان فأكثر (**كتشبيه الشقيق**) الذي هو مفرد

بِهيئة أعلام ياقوتيّة منشورة على رماح زبرجديّة, وتشبيهُ مركّب بِمفرد, نحو قوله:

يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا ... تَرَيَا وُجُوْهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَاراً مُشْمِساً قَدْ شَابَهُ ... زَهْرُ الرُبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ

فإنّه شبّه هيئة النهار الْمُشمِس الذي اختلطت به أزهارُ الرَبْوات بالليل الْمُقمِر.

وينقسم باعتبار الطرفين ....

(**بِهيئة أعلام ياقوتيّة منشورة على رماح زبرجديّة**) كما مرّ في بيان معنى الحسيّ (و) القسم الرابع (**وتشبيهُ مركّب بِمفرد, نحو قوله: يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا**) أي: إذا أبلغا أقصى نظريكما وغايته بالمبالغة في تحديق النظر (**تَرَيَا وُجُوْهَ الأَرْضِ**) أي: أن تقصّيتما نظريكما, واجتهدتما فيه, ونظرتما ما قابلكما من الأرض, تريا وجوه الأرض, أي: الأماكن البادية منها كالوجه (**كَيْفَ تَصَوَّرُ**) بدل من وجوه الأرض, أي: تريا كيف تبدو صورها أو تريا كيفية صورها بثبوت الإشراق لها كما دلّ عليه قوله :(**تَرَيَا نَهَاراً مُشْمِساً**) أي: ذا شمس لم يستره غيم (**قدْ شَابَهُ**) أي: خالط ذلك النهار (**زَهْرُ الرُبَا**) الربا: جمع «رُبوة» بضمّ الأوّل وفتحه, وهي المكان المرتفع, وأراد بالزهر: النبات مطلقاً (**فَكَأَنَّمَا هُوَ**) أي: ذلك النهار الموصوف (**مُقْمِرُ**) أي: ليل ذو قمر, وذلك; لأنّ الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتّى صار كأنّه ضوء مخلوط بالسواد, فصار بذلك النهار المشمس كالليل المقمر; لاختلاط ضوئه بالسواد, وإنّما كان هذا التشبيه من تشبيه المركب بالمفرد (**فإنّه شبّه هيئة**) حاصلة من (**النهار الْمُشمِس الذي اختلطت به أزهارُ الرَبْوات بالليل الْمُقمِر**) وكان المشبّه فيه مركباً والمشبّه به مفرداً مقيداً (**وينقسم**) التشبيه (**باعتبار الطرفين**

أيضاً إلى ملفوف ومفروق, فالملفوف: أن يؤتى بمشبّهتين أو أكثرَ ثُمّ بالمشبّه بِها نحو:

كَأَنَّ قُلُوْبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالِيْ

فإنّه شبّه الرطْب الطرِيّ من قلوب الطير بالعُنّاب, واليابسَ العتيقَ منها بالتمر الرديّ.

والمفروق: أن يؤتى بِمشبّه ومشبّه به ثُمّ آخرَ وآخرَ, نحو:

اَلنَشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوْهُ دَنَا ... نِيْرُ وَأَطْرَافُ الْأَكُفِّ عَنَمُ

أيضاً) من حيث وجود التعدّد فيهما معاً **(إلى ملفوف ومفروق)** ومن حيث وجود التعدّد في أحدهما فقط إلى تشبيه التسوية وتشبيه الجمع **(فالملفوف: أن يؤتى)** أوّلاً **(بِمشبّهتين أو أكثرَ)** بطريق العطف أو غيره **(ثُمّ)** يؤتى بالمشبّه بهما أو **(بالمشبّه بها)** بذلك الطريق **(نحو)**: قول امرئ القيس في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور **(كَأَنَّ قُلُوْبَ الطَّيْرِ)** حال كون بعضها **(رَطْباً)** وبعضها **(يَابِساً)** فهما حالان من القلوب على التوزيع **(لَدَى وَكْرِهَا)** أي: وكر العقاب, والوكر عش الطائر, وإن لم يكن فيه **(الْعُنَّابُ وَالحَشَفُ)** هو أردء التمر **(البَالِيْ)** صفة الحشف; لتأكيد المشابهة حيث كان في مقابلة قلوب الطير اليابسة **(فإنّه شبّه الرطْب الطرِيّ من قلوب الطير بالعُنّاب, واليابسَ العتيقَ منها بالتمر الرديّ)** فذكر أوّلاً المشبّهين ثُمّ المشبّه بهما على الترتيب, وإنّما سُمّي هذا التشبيه بـ«الملفوف» ; لوجود لفّ المشبّهات, وضمّ بعضها إلى بعض فيه, وكذلك المشبّهات بها **(والمفروق: أن يؤتى بِمشبّه ومشبّه به ثُمّ)** بمشبّه **(آخر و)** مشبّه به **(آخر)** ثُمّ كذلك **(نحو: اَلنَشْرُ مِسْكٌ)** أي: النشر من هؤلاء النسوة, والرائحة الطيبة منهنّ كنشر المسك, ورائحته في الاستطابة **(وَالْوُجُوْهُ)** منهنّ **(دَنَانِيْرُ)** أي: كالدنانير من الذهب في الاستدارة

وإن تعدّد المشبّه دون المشبّه به, سُمّي «تشبيهَ التسوية», نحو:

صُـــدْغُ الْحَبِيْـــبِ وَحَـــالِيْ ... كِلَاهُمَـــا كَاللَّيَـــالِيْ

وإن تعدّد المشبّه به دون المشبّه, سُمّي «تشبيهَ الجمع», نحو:

كَأَنَّمَـا يَبْسِـمُ عَـنْ لُؤْلُـؤ ... مُنَضَّـدٍ أَوْ بَـرَدٍ أَوْ أَقَـاحٍ

والاستنارة مع مخالطة الصفرة; فإنّ الصفرة مِمّا يستحسن في ألوان النساء (**وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ**) منهنّ, والمراد بها الأصابع (**عَنَمُ**) أي: كعنم: وهو شجر لين الأغصان محمر تشبّه به أصابع الجواري المخضبة, ففيه ثلاث تشبيهات; لأنّه مشبّه النشر بالمسك, والوجوه بالدنانير, والأصابع بالعنم, وجعل كلّ مشبّه مع ما هو مشبّه به من غير أن يتّصل أحد المشبّهين بالمشبّه الآخر بل فرق بين المشبّهات بالمشبّهات بها, وفرق بين المشبّهات بها بالمشبّهات; ولذا سُمّي هذا القسم «مفروقاً» (**وإن تعدّد المشبّه دون المشبّه به, سُمّي**) هذا التشبيه الذي وجد فيه ذلك التعدّد (**تشبيه التسوية**); لوجود التسوية فيه بين المشبّهات فيما ألحقت به, وهو المشبّه به (**نحو: صُدْغُ الْحَبِيْبِ**) «الصُدغ» بضمّ الصاد, ما بين الأذن والعين, ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الموضع, وهو المراد هاهنا (**وَحَالِيْ كِلَاهُمَا كَاللَّيَالِيْ**) في السواد إلاّ أنّ السواد في الصُدغ حقيقيّ وفي الحال تخييليّ, فقد تعدّد فيه المشبّه, وهو صدغ الحبيب وحال المتكلّم, واتّحد المشبّه به وهو الليالي (**وإن تعدّد المشبّه به دون المشبّه, سُمّي**) ذلك التشبيه الذي تعدّد فيه المشبّه به فقط (**تشبيه الجمع**); لأنّك جمعت فيه للمشبّه الواحد أمور مشبّهاً بها (**نحو: كَأَنَّمَا يَبْسِمُ**) مضارع من البسم وهو التبسّم, وأقلّ الضحك, وأحسنه, وفاعله ضمير فيه يرجع إلى «الأنميد» المذكور في الشعر قبله, وهو الناعم البدن (**عَنْ لُؤْلُؤ**) وهو الجوهر الصافي المعروف (**مُنَضَّدٍ**) أي: منظّم (**أَوْ**) يبسم عن (**بَرَدٍ**) وهو الحبّ

وينقسم باعتبار وجه الشبّه إلى تمثيل وغير تمثيل, فالتمثيل: ما كان وجهه منتزعاً من متعدّد, كتشبيه الثريّا بعنقود العنب المنوّر, وغير التمثيل: ما ليس كذلك, كتشبيه النجم بالدرهم.

وينقسم بهذا الاعتبار أيضاً ....

النازل من السحاب مع المطر (أَوْ) يبسم عن (أَقَاحٍ) جمع «أقحوان» بضم الهمزة, وهو البابونج كما في الحاشية, وهو نور ينفتح كالورد أوراقه في شكلها, أشبه شيء بالأسنان في اعتدالها, ففيه تشبيه الأسنان بثلاثة أشياء؛ اللؤلؤ المنضّد, والبرد, والأقاحي, فقد تعدّد المشبّه به واتّحد المشبّه (**وينقسم**) التشبيه (**باعتبار وجه الشبّه إلى تمثيل وغير تمثيل, فالتمثيل: ما**) أي: تشبيه (**كان وجهه منتزعاً**) ومأخوذاً (**من متعدّد**) أمرين أو أمور (**كتشبيه الثريّا بعنقود العنب المنوّر**) في قول الشاعر:

وَقَدْ لاَحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى ... كَعُنْقُوْدِ مُلاَّحِيَةٍ حِيْنَ نَوَّراً

ومعنى لاح: بدأ وظهر, وأراد بالصبح: ضوء الصباح في سواد الليل, والثريّا تصغير «ثروى» مؤنّث ثروان, كـ«سكرى» مؤنّث سكران للمرأة المتمولة سُمّي بِمُصغّرها؛ لكثرة كواكبه, وضيق محلّه, و«مُلاّحية» بضمّ الميم وتشديد اللام, عنب أبيض طويل, فإضافة العنقود إلى ملاّحية بيانية, وقوله: «حين نورا» أي: تفتح نوره, والنور الزهر, ومعنى البيت: أنّ الثريّا الشبيهة بالعنب عين نور, قد لاحت في الصبح كما ترى, فوجه الشبّه من الثريّا والعنب المنوّر: هو الهيئة الحاصلة من تقارن صور النجوم في الثريّا وصور حبّات العنب المنوّر في العنقود على الكيفية المخصوصة التي ليس فيها غاية التلاصق ولا شدّة الافتراق (**وغير التمثيل: ما ليس كذلك**) أي: لم يكن وجهه منتزعاً من متعدّد (**كتشبيه النجم بالدرهم**)؛ فإنّ وجه الشبه هاهنا وهو البياض والصفا, ليس منتزعاً من متعدّد (**وينقسم بهذا الاعتبار أيضاً**) أي: وينقسم التشبيه انقساماً آخر باعتبار وجه الشبه

إلى مفصّل ومجمل, فالأوّل: ما ذكر فيه وجه الشبّه, نحو:

وَثَغْرُهُ فِيْ صَفَاء وَأَدْمُعِيْ كَاللَآلِيْ

والثاني: ما ليس كذلك, نحو: «النحو في الكلام كالملح في الطعام».

أيضاً (**إلى مفصّل ومجمل**) المفصّل والمجمل هاهنا من التفصيل الذي هو الصراحة بالذكر, ومن الإجمال الذي هو عدم ذكر الشيء صريحاً كما قال (**فالأوّل ما ذكر فيه وجه الشبّه, نحو: وَثَغْرُهُ**) أي: فمه, والمراد أسنان فمه (**فِيْ صَفَاءٍ**) هذا وجه الشبه, وقوله: (**وَأَدْمُعِيْ**) عطف على ثغره, فالمعنى: أنّ ثغره وأدمعي كليهما في صفاء (**كَاللآلِيْ**) أي: كالجواهر الصافية, فهذا مثال للتشبيه المفصّل; لكون التصريح بوجه الشبه فيه (**والثاني: ما ليس كذلك**) أي: لم يذكر فيه وجه الشبه, وإن كان يفهم معنى؛ إمّا ظاهراً بحيث يفهمه كلّ أحد, نحو: «زيد كالأسد»; فإنّ كلّ أحد مِمّن يفهم معنى هذا الكلام يفهم أنّ وجه الشبه هو الشجاعة, أو خفياً لا يفهمه إلا الخواص (**نحو: «النحو في الكلام كالملح في الطعام»**); فإنّ وجه الشبه بين النحو والملح: هو الصلاح بالأعمال والفساد بالإهمال, وهذا مِمّا لا يفهمه كلّ من يفهم معنى هذا الكلام; ولذا خفي على بعض الأذهان وتوهّم أنّ وجه الشبه بينهما كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً, ولم يفهم أنّ وجه الشبه لا بدّ أن يكون مشتركاً بين المشبّه والمشبّه به, وهذا الوجه الذي ذكره هذا البعض لم يوجد في المشبّه الذي هو النحو؛ لأنّ المراد بالنحو هاهنا: ما يستعمل منه, ويراعى في الكلام من قواعده المعلومة, وأحكامه المقرّرة, وهذا مِمّا لا يحتمل القلّة والكثرة؛ لأنّه إذا اعتبر بكماله صحّ الكلام وصار صالحاً; لفهم المراد, وإن سقط منه شيء فسد, ولم ينتفع به بخلاف الملح; فإنّه يقبل القلّة والكثرة باعتبار ما يجعل فيه من الطعام فما جعله هذا البعض وجه الشبه لا

وينقسم باعتبار أداته إلى مؤكّد: وهو ما حذفت أداته, نحو: «هو بحر في الجود», ومرسَل: وهو ما ليس كذلك, نحو: «هو كالبحر كرماً», ومن المؤكّد ما أضيف فيه المشبّه به إلى المشبّه, نحو:

وَالرِيْحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُوْنِ وَقَدْ جَرَى ... ذَهَبُ الْأَصِيْلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

يصلح له (**وينقسم باعتبار أداته إلى مؤكّد: وهو ما حذفت أداته**) أي: بحيث لا يعتبر تقديرها في نظم الكلام؛ لأنّه يفيد حينئذ جعل المشبّه نفس المشبّه به, فيتحقّق معنى تأكيد التشبيه بخلاف ما إذا اعتبرت مقدّرة؛ لأنّها تكون حينئذ كالمذكورة فلا يتحقّق معنى التأكيد; إذ منشأه ادّعاء الاتّحاد بين المشبّه والمشبّه به (**نحو: «هو بحر في الجود»**) بادّعاء كونه نفس البحر (**ومرسَل: وهو ما ليس كذلك**) أي: لم يحذف أداته (**نحو: «هو كالبحر كرماً»**) وإنّما سُمّي بذلك; لكونه مرسلاً من التأكيد المستفاد من حذف الأداة (**ومن المؤكّد ما أضيف فيه المشبّه به إلى المشبّه**) إضافة بيانية مقتضية للاتّحاد بين المضاف والمضاف إليه فيتحقّق منشأ التأكيد وهو جعل المشبّه نفس المشبّه به (**نحو: وَالرِيْحُ تَعْبَثُ**) أي: تلعب (**بِالْغُصُوْنِ**) وتحرّكها تحريكاً كفعل اللاعب (**وَقَدْ جَرَى**) أي: ظهر, والجملة حالية (**ذَهَبُ الْأَصِيْلِ**) أي: صفرته التي كالذهب, « والأصيل » بفتح الهمزة: هو الوقت بعد العصر إلى الغروب (**عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ**) اللجين بضمّ اللام وفتح الجيم, هو الفضّة, وهذه الإضافة إضافة المشبّه به إلى المشبه والتقدير باعتبار أصل التركيب, وحاصل المعنى: على الماء الذي هو كاللجين في البياض والصفاء, فحذفت أداة التشبيه حذفاً يعتبر معه تناسي التقدير في نظم الكلام ثمّ نقل المشبه به عن مكانه وجعل مضافاً إلى المشبه إضافة بيانية; ليشعر جعل أحدهما نفس الآخر, ويتحقّق معنى تأكيد التشبيه, وهذه الإضافة هي محلّ الاستشهاد.

المبحث الثالث في أغراض التشبيه

الغرض من التشبيه: إمّا بيان إمكان المشبّه, نحو:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فإنّه لَمّا ادّعى أنّ الممدوح مبائن لأصله بخصائص جعلته حقيقة منفردة, احتجّ على إمكان دعواه بتشبيهه بالمسك الذي أصله دم الغزال.

وإمّا بيانُ حاله, كما في قوله:

(**المبحث الثالث في أغراض التشبيه: الغرض من التشبيه: إمّا بيان إمكان المشبّه**) وذلك إذا كان المشبّه أمراً غريباً ربّما يدعى الاستحالة فيه فيؤتي بتشبيه بما هو مسلم الإمكان; ليثبت به إمكان المشبّه (**نحو: فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ**) أي: بصفاتك الفاضلة التي متناهي إلى حدّ تصير بها أنت كأنّك مبائن للأنام ومنفرد منهم (**وَأَنْتَ مِنْهُمْ**) أي: والحال أنّك منهم بحسب الحقيقة; لكونك آدميًّا بالإصالة, فلا بعد في ذلك; (**فَإِنَّ الْمِسْكَ**) في أصله (**بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ**) وقد صار بكمال أوصافه خارجاً عن جنسه مبائناً له, فأنت مثل المسك, وحالك كحاله, وهذا التشبيه وإن لم يذكر في البيت صراحة لكنّه فهم منه ضمناً, والمقصود منه إثبات إمكان المشبّه; (**فإنّه لَمّا ادّعى أنّ الممدوح مبائن لأصله بخصائص**) وصفات (**جعلته**) تلك الخصائص والصفات (**حقيقة منفردة**) وكان ذلك مِمّا يستغرب جدًّا, ويمكن أن يدعى استحالته (**احتجّ على إمكان دعواه بتشبيهه بالمسك الذي أصله دم الغزال**) ومع ذلك صار هو مبائناً لأصله وشيئاً منفرداً بنفسه, وهذا مِمّا لا يشك في إمكانه أحد; لوقوعه, فيسلم إمكان الدعوى, ولا يشكّ في إمكانه أيضاً (**وإمّا بيان حاله**) بأنّه على أيّ وصف من الأوصاف وهذا إنّما يكون إذا علم السامع حال المشبّه به وجهل حال المشبّه, فيؤتى بالتشبيه; ليتقرّر به حال المشبّه, **كما في قوله:**

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوْكَ كَوَاكِبُ   إِذَا طَلَعْتَ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

وإمّا بيانُ مقدار حاله، كقوله:

فِيْهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً   سُوْداً كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الأَسْحَمِ

شبّه النُوقَ السُودَ بِخافية الغراب؛ بياناً لِمقدار سوادها.

وإمّا تقريرُ حاله، نحو:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوْكَ كَوَاكِبُ   إِذَا طَلَعْتَ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ

فإنّ وصف الشمس, وهو عدم ظهور الكواكب عند ظهورها, لِمَا كان بيّناً ومعلوماً للسامع شبه الممدوح بها; لبيان أنّ حاله بالنسبة إلى سائر الملوك كحال الشمس بالنسبة إلى الكواكب (**وإمّا بيان مقدار حاله**) يعني: إذا عرف أحد حال المشبّه وجهل مقدار هذه الحال في القوّة والضعف والزيادة والنقصان, فإنّك تبين له ذلك بتشبيهه بما هو في مرتبة خاصّة لتلك الحال من الشدّة والضعف, فيكون غرضك من إيراد التشبيه بيان ذلك المقدار (**نحو: فِيْهَا**) أي: في قبيلة المحبوبة (**اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُوْنَ حَلُوْبَةً**) أي: محلوبة (**سُوْداً**) أشار بهذا الوصف إلى أنّهم يسرعون في السير ;فإنّ سوداً لإبل تصبر على العطش أكثر من غيرها (**كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ**) الخافية: واحد «الخوافي», وهي الريشات التي تخفى عند ما يضمّ الطائر جناحيه (**الأَسْحَمِ**) أي: الأسود, فلمّا كان حال سواد النوق, السود معلوماً ولكن جهل مقدار تلك الحال من شدّة أو ضعف (**شبّه النُوق السُود بِخافية الغراب**) في شدّة سوادها (**بياناً لمقدار سوادها**) أي: سواد النوق السود (**وإمّا تقرير حاله**) وإنّما لم يقل هاهنا: «وإمّا بيان تقرير حاله» بإيراد لفظ البيان كما قال في ما سبق؛ لأنّ التقرير ليس شيئاً خارجاً عن البيان, بل هو نوع منه, وهو البيان على وجه التمكّن, والحاصل: أنّ الغرض من التشبيه قد يكون تقرير حال المشبّه في ذهن السامع

إِنَّ الْقُلُوْبَ إِذَا تَنَــافَرَ وُدُّهَــا مِثْلُ الزُجَاجَةِ كَسْرُهَا لاَ يُجْبَرُ

شبّه تنافُرَ القلوب بكسر الزجاجة؛ تثبيتاً لتعذّر عودتِهــا إلى ما كانت عليه من المؤدّة. وإمّا تزيينُه, نحو:

سَــوْدَاءُ وَاضِــحَةُ الْجَبِــيْنِ كَمُقْلَــةِ الظَبْــيِ الْغَرِيْــرِ

شبّه سوادها بسواد مقلة الظبْيِ؛ تحسيناً لَها.

وإمّا تقبيحُه, نحو:

وَإِذَا أَشَــارَ مُحَــدِّثاً فَكَأَنّــهُ قِرْدٌ يُقَهْقِهُ أَوْ عَجُــوْزٌ تَلْطِــمُ

وتمكينها في نفسه بسبب إلحاقه بأمر وجدت فيه تلك الحال على وجه أظهــر وأقوى (نحو:

إِنَّ الْقُلُــوْبَ إِذَا تَنَــافَرَ وُدُّهَــا مِثْــلُ الزُجَاجَــةِ كَسْــرُهَا لاَ يُجْبَــرُ

شبّه تنافُرَ القلوب بكسر الزجاجة); لأنّ عدم جبر هذا الكسر وعدم عود الزجاجــة إلى ما كانت عليه, أمر حسيّ متحقّق بالشهود, فأتي بتشبيه تنافر القلوب بهذا الكســر تقريراً و(**تثبيتاً لتعذّر عودتِها إلى ما كانت عليه من المؤدّة)**; لأنّ النفس بالحسيّ أكثر ألفــاً منها بغيره, فيحصل بهذا التشبيه من تقرير تعذّر العود للقلوب إلى المودّة ما لا يحصل بغيره (**وإمّا تزيينه)** أي: إيقاع زينة المشبّه في عين السامع, وتصويره بصورة حسنة له ترغيباً فيه لا بيان الزين الكائن فيه; ولذا لم يورد لفظ البيان (**نحو:**

سَــوْدَاءُ وَاضِــحَةُ الْجَبِــيْنِ كَمُقْلَــةِ الظَبْــيِ الْغَرِيْــرِ

فإنه شبّه سوادها بسواد مقلة الظبي تحسيناً لها) وتصويراً بصورة حسنة عند الســامع ;فإنّ السواد الكائن في مقلة الظبي مستحسن طبعاً (**وإمّا تقبيحه)** أي: إيقاع قبح المشبّه في ذهن السامع, بإلحاقه بما تحقّق فيه القبح عنده; لينتفر عنه (**نحو:**

وَإِذَا أَشَــارَ مُحَــدِّثاً فَكَأَنّــهُ قِــرْدٌ يُقَهْقِــهُ أَوْ عَجُــوْزٌ تَلْطِــمُ

وقد يعود الغرض إلى المشبّه به, إذا عُكس طرفا التشبيه, نحو:

وَبَدَا الصَــبَاحُ كَــأَنَّ غُرَّتَــهُ وَجْهُ الْخَلِيْفَةِ حِــيْنَ يُمْتَــدَحُ

ومثل هذا يسمّى بــ«التشبيه المقلوب».

شبّه المهجوّ حالة تحديثه بقرد حالة القهقه, أو بعجوز حالة لطم وجهها, تقبيحاً له وتنفيراً عنه (**وقد يعود الغرض إلى المشبّه به, إذا عُكس طرفا التشبيه**) بأن يجعل ما هو مشبّه في نفس الأمر, وناقص بالإصالة مشبّهاً به, ويجعل ما هو مشبّه به فيها, وكامل بالإصالة مشبّهاً; لإيهام كون المشبّه الذي جعل مشبّهاً به أتمّ من المشبّه به الذي جعل مشبّهاً؛ لأنّ مقتضى أصل تركيب التشبيه كون المشــبّه بــه في الكلام أكمل من المشبّه, فيعود الغرض إلى ما جعل مشبّهاً به لفظاً (**نحو: وَبَــدَا**) أي: ظهر (**الصَبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ**) أي: بياض الصبح وإشراقه (**وَجْــهُ الْخَلِيْفَــةِ حِــيْنَ يُمْتَدَحُ**) فوجه الخليفة مشبه بغرّة الصباح في الحقيقة, لكنّ الشاعر عكس التشبيه قصداً إلى ادّعاء أنّه أكمل من غرّة الصباح في الضياء على قاعدة ما يفيده التشبيه من كون المشبّه به في الكلام أقوى من المشبّه في وجه الشبه (**ومثل هــذا يســمّى بــ«التشبيه المقلوب»**) ووجهه ظاهر؛ لأنّه يجعل فيه الناقص في وجه الشبه مشبّهاً به والكامل فيه مشبّها, وهو قلب لِمَا هو الأصل في التشبيه من كمال المشبّه به عن المشبّه في وجه الشبه.

المجاز

هو اللفظ المستعمَل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة

(المجاز) قال في الحاشية: «إذا أطلق المجاز لا ينصرف إلا إلى اللغويّ, وسيأتي مجاز يسمى بـ«المجاز العقليّ» انتهت. يشير بهذا إلى أنّ المراد بالمجاز: هاهنا هو المجاز اللغويّ, لكن لم يقيد به؛ لأنّ المجاز إذا أطلق انصرف إلى اللغويّ, فلا حاجّة إلى التقييد به; لأنّه يحصل من الإطلاق ما يحصل بالتقييد من الاحتراز عن المجاز العقليّ الذي سيجيء بيانه **(هو اللفظ)** قال في الحاشية: «عبّر باللفظ دون الكلمة; ليشمل التعريف المجاز المفرد والمجاز المركب» انتهت. يعني: لو أخذ في التعريف الكلمة كان التعريف مختصاً بالمجاز المفرد, فلم يكن شاملاً للمجاز المركب مع أنّ المقصود هاهنا: هو تعريف مطلق المجاز الشامل لنوعيه; فلذا عبّر باللفظ الشامل للمفرد والمركب; ليعمّ التعريف ويشمل المجاز المفرد والمجاز المركب, وإنّما قصد تعريف مطلق المجاز ولم يعرف كلاً من المجاز المفرد والمجاز المركب على حدّة؛ لأنّ ما هو بصدده من بيان أحوالهما وأقسامهما من المرسل والاستعارة, يكفي فيه معرفتهما مطلقاً سواء كان على وجه الإجمال, أو على سبيل التفصيل, ولا شكّ أنّه يحصل من تعريف الجنس معرفة الأنواع المندرجة تحته ولو بالإجمال, فلذا اكتفى بتعريف مطلق المجاز ولم ير حاجة إلى تعريف كل من نوعيه على حدّة **(المستعمل في غير ما وضع له)** إنّما قال ذلك؛ لأنّ ما لم يستعمل أصلاً, لا من الواضع ولا من غيره خارج عنه؛ لأنّه ليس بحقيقة ولا مجاز, وكذا ما استعمل فيما وضع له فإنّه حقيقة لا مجاز **(لعلاقة)** وهي ما أوجب المناسبة المقتضية لنقل اللفظ عن الموضوع له إلى غيره كالمشابهة في مجاز الاستعارة وكالمناسبة بين الكلّ والجزء في المجاز المرسل, فخرج بهذا القيد الغلط, كقولنا: «خذ هذا الفرس» مشيراً إلى كتاب من غير اعتبار علاقة بين الفرس والكتاب **(مع قرينة مانعة من**

من إرادة المعنى السابق, كالدُرَر المستعمَلة في الكلِمات الفصيحة في قولك: «فلان يتكلّم بالدرر»؛ فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له؛ إذ قد وضعت في الأصل للآلِي الحقيقيّة, ثُمّ نقلت إلى الكلمات الفصيحة لعلاقة المشابهة بينهما في الحسن, والذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقيّ قرينة «يتكلّم».

وكالأصابع المستعملة في الأنامل في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ [البقرة: 19], فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة أنّ الأنملة جزء من الأصبع, فاستعمل الكلّ في الجزء, وقرينة ذلك, أنّه لا يمكن جعل الأصابع بتمامها في الآذان.

والمجاز إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازيّ والمعنى الحقيقيّ,

---

إرادة المعنى السابق) وهو الموضوع له؛ لكونه سابقاً في التحقّق, أو; لكونه سابقاً إلى الفهم, فخرج به الكناية؛ لأنّها وإن كانت مستعملة في غير ما وضعت له; لعلاقة, لكنّ مع جواز إرادة ما وضعت له كما يأتي بيان ذلك فيما بعد **(كالدُرَر المستعمَلة في الكلِمات الفصيحة في قولك: «فلان يتكلّم بالدرر»؛ فإنّها)** مجاز في هذا الاستعمال; لأنّها **(مستعملة في غير ما وضعت له؛ إذ قد وضعت في الأصل للآلِي الحقيقيّة, ثُمّ نقلت إلى الكلمات الفصيحة; لعلاقة المشابهة بينهما في الحسن, والذي يمنع من إرادة المعنى الحقيقيّ قرينة «يتكلّم»)** لأنّه لا يعقل التكلّم باللآلي الحقيقية **(وكالأصابع المستعملة في الأنامل في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾, فإنّها مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة أنّ الأنملة جزء من الأصبع, فاستعمل الكلّ في الجزء, وقرينة ذلك, أنّه لا يمكن جعل الأصابع بتمامها في الآذان)** بل رأسها الذي هو الأنملة, فالقرينة هاهنا عقلية, وفي المثال الأوّل لفظية **(والمجاز إن كانت علاقته المشابهة بين المعنى المجازيّ والمعنى الحقيقيّ,**

كما في المثال الأوّل, يسمّى «استعارة», وإلاّ فـ«مجاز مرسل», كما في المثال الثاني.

كما في المثال الأوّل, يسمّى «استعارة») لكونه مستعاراً من المعنى الأصليّ لغيره كاللباس الذي استعير من صاحبه واللبس غيره, فعلى هذا التسمية بالاستعارة من قبيل تسمية المفعول بالمصدر **(وإلاّ)** أي: وإن لم يكن علاقته المشابهة بين المعنى المجازيّ والمعنى الحقيقيّ, بل غير هذه العلاقة من العلاقات التي سيأتي بيانها **(فـ«مجاز مرسل»)**; لأنّ« الإرسال» في اللغة الإطلاق: وهو مطلق عن التقييد بالمشابهة **(كما في المثال الثاني)**: فإنّ العلاقة فيه ليست هي المشابهة بل الكلية والجزئية.

الاستعارة

الاستعارة: هي مَجاز علاقته المشابهة, كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: 1], **أي: من الضلال إلى الهدى؛ فقد استعملت الظلمات والنور في غير معناهما الحقيقيّ, والعلاقة المشابهة بين الضلال والظلام والهدى والنور, والقرينة ما قبل ذلك.**

وأصل الاستعارة: تشبيهٌ حُذف أحد طرفيه, ووجه شبهه, وأداتُه.

(**الاستعارة, هي مجاز علاقته المشابهة**) بين ما استعمل فيه الآن وبين المعنى الأصليّ (**كقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾, أي: من الضلال إلى الهدى؛ فقد استعملت الظلمات والنور في غير معناهما الحقيقيّ, والعلاقة المشابهة بين الضلال والظلام والهدى والنور**) قال في الحاشية: «ويقال في إجرائها: شبهت الضلالة بالظلمة... إلخ», أقول: هذا الذي ذكره هو في إجراء استعارة الظلمة للضلال, ويقال في إجراء استعارة النور للهدى شبهت الهداية بالنور بجامع الابتداء في كلّ واستعير اللفظ الدالّ على المشبّه به, وهو النور للمشبّه, وهو الهداية على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية, وسيجيء في كلام المصنّف معنى الاستعارة التصريحية والأصلية (**والقرينة ما قبل ذلك**) وهو قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾؛ لأنّ إنزال الكتاب ليس إلاّ لإخراج الناس مِمّا هم فيه من الضلال والغي إلى الهدى والرشد (**وأصل الاستعارة: تشبيه**) لكنّ لا مطلقاً بل بحيث (**حذف أحد طرفيه**) هو المشبّه في المصرّحة, والمشبّه به في المكنية (**و**) حذف (**وجه شبهه, وأداته**) ليصح ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به, وإطلاق اسم

والمشبّه يسمّى «مستعارا له», والمشبّه به «مستعاراً منه», ففي هذا المثال, المستعار له: هو الضلال والهدى, والمستعار منه هو معنى الظلام والنور, ولفظ الظلمات والنور يسمّى «مستعاراً».

وتنقسم الاستعارة إلى مصرّحة, وهي ما صرّح بلفظ المشبه به كما في قوله:

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤاً مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ وَرْداً وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَّاب بِالْبَرَدِ

أحدهما على الآخر ثُمّ لِمَا كان الاستعارة بهذا الإطلاق مصدر أصحّ الاشتقاق من لفظ الاستعارة, كما هو شأن كلّ مصدر, فيشتقّ منه المستعار له والمستعار منه والمستعار, وتطلق هذه الأسماء على متعلّقات التشبيه كما أشار إليه بقوله: (**والمشبّه يسمّى «مستعاراً له»**)؛ لأنّه هو الذي أتي به باللفظ الذي هو لغيره وأطلق عليه, فصار كالإنسان الذي استعير له الثوب من صاحبه (**والمشبّه به**) يسمّى (**مستعاراً منه**)؛ إذ هو الذي استعير منه لفظه وأطلق على غيره, فهو كالرجل الذي استعير منه ثوبه وألبس غيره (**ففي هذا المثال**) الذي ذكر من قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾ الآية. (**المستعار له: هو الضلال والهدى**) المشبّهَين (**والمستعار منه: هو معنى الظلام والنور**) المشبّه بهما ولفظهما أي: (**ولفظ الظلمات والنور يسمّى «مستعاراً»**)؛ لأنّه أتي به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للابسه (**وتنقسم الاستعارة إلى مصرّحة, وهي ما صرّح فيها بلفظ المشبّه به**) وأريد به المشبّه بادّعاء كونه من جنسه (**كما في قوله:**

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤاً مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ وَرْداً وَعَضَّتْ عَلَى الْعُنَّابِ بِالْبَرَدِ

فقد استعار اللؤلؤ والنرجس والورد والعنّاب والبرَد للدُموع والعُيون والْخُدود والأنامل والأسنان.

وإلى مكنيّة: وهي ما حُذف فيها المشبّه به, ورُمز إليه بشيء من لوازمِه, كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [بني إسرائيل: 24]. **فقد استعار الطائر للذلّ ثُمّ حذَفه ودلّ عليه بشيء من لوازمه وهو الجناح, وإثبات الجناح للذلّ يسمّونه «استعارة تخييليّة».**

فقد استعار اللؤلؤ والنرجس والورد والعنّاب والبرَد) المشبّه بها للمشبّهات الغير المذكورة أعني استعار (**للدُّموع**) اللؤلؤ (**والعيون**) النرجس (**والخدود**) الورد (**والأنامل**) العنّاب (**والأسنان**) البرد, فقد صرّح هاهنا بلفظ المشبّه به, وأريد به المشبّه بادّعاء أنّه نفس المشبّه به (**وإلى مكنيّة: وهي ما**) شبّه فيها شيء بشيء ثُمّ ذكر المشبّه و(**حذف فيها المشبّه به**) ولم يصرح بذكره ولكن (**رمز إليه بشيء من لوازمه**) الذي أثبت للمشبّه لينتقل منه إلى ما هو المقصود من الاستعارة, وهو ادّعاء دخول المشبّه في جنس المشبّه به حيث لابسه ما لابس المشبّه به, (**كقوله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ فقد**) شبّه فيه الذلّ بالطائر, ثُمّ (**استعار الطائر**) المشبّه به (**للذلّ**) المشبه (**ثُم حذفه**) ولم يصرح بذكره (**ودلّ عليه بشيء من لوازمه وهو الجناح**) وأثبت هذا اللازم للذلّ; ليدلّ على ادّعاء أنّه من جنس الطائر (و); لذلك إثبات ذلك اللازم له أي: (**إثبات الجناح للذلّ يسمّونه «استعارة تخييليّة»**)؛ فإنّه يخيّل السامع أنّ المشبّه من جنس المشبّه به, قال في الحاشية: «ويقال في إجرائها... إلخ» وتقريره واضح غني عن الشرح والبيان

وينقسم الاستعارة إلى أصليّة, وهي ما كان فيها المستعار اسماً غير مشتقّ, كاستعارة الظلام للضلال والنورِ للهدى, وإلى تبعيّة, وهي ما كان فيها المستعار فعلاً أو حرفاً أو اسماً مشتقًّا, نحو: «فلان ركب كتِفَي غريْمِه», أي: لازَمَه مُلازَمة شديدة, وقوله تعالى: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة : 5]. **أي: تَمكّنوا من الحصول على الهداية التامّة,**

(**وتنقسم الاستعارة إلى أصليّة وهي ما كان فيها**) اللفظ (**المستعار اسماً غير مشتقّ**) سواء كان اسم جنس (**كاستعارة الظلام للضلال والنور للهدى**) أو علماً مشهوراً بنوع وصفية, كاستعارة لفظ «حاتم» لرجل كريم في قولك: «رأيت اليوم حاتماً», وإنّما سمّيت هذه الاستعارة أصليّة; لكونها بالإصالة من غير ابتنائها على استعارة أخرى بخلاف التبعية التي بينها بقوله: (**وإلى تبعيّة, وهي ما كان فيها المستعار فعلاً أو حرفاً أو اسماً مشتقًّا**) فإنّها تتوقّف وتبتني على استعارة أخرى, فإنّ استعارة فعل لفعل آخر, واستعارة اسم مشتقّ لمشتقّ آخر, أنّما هما باعتبار استعارة مصدر الأوّلَين لمصدر الأخيرَين, والاستعارة حرف لحرف آخر, أنّما هي باعتبار استعارة متعلّق معنى الحرف الأوّل لمتعلّق معنى الحرف الآخر, ففي قوله: (**نحو: «فلان ركب كتِفَي غريْمِه», أي: لازَمَه مُلازَمة شديدة**) يقدر التشبيه أوّلاً بين مصدرَي هذَين الفعلَين بأن يعجل مصدر الثاني, أي: الملازمة, مشبّهاً, ويجعل مصدر الأوّل, أي: الركوب مشبّهاً به بجامع القهر والتمكّن ثُمّ يستعار الملازمة لفظ الركوب, ثُمّ يشتقّ من الركوب المستعار فعل «ركب» فتكون الاستعارة في المصدر الأصليّة; لإصالتها وأوّليّتها, وفي الفعل تبعيّة; لفرعيّتها وتأخّرها, وهذا هو الحاصل لما في الحاشية من قوله: «ويقال في إجرائها... إلخ» (و) في (**وقوله تعالى: ﴿أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾, أي: تَمكّنوا من الحصول على الهداية التامّة**)

ونحو قوله:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحاً   فَلِسَانُ حَالِيْ بِالشِكَايَةِ أَنْطَقُ

ونحو: «أذقته لباس الموت», أي: ألبسته إياه.

يقدر التشبيه أوّلاً بين التعلّق الذي للمهدي بالهدى, وبين مطلق الاستعلاء الذي هو متعلّق معنى كلمة «على»؛ لأنّ المراد بمتعلّقات معاني الحروف على ما قالوا: هو ما يعبّر عنها عند تفسير معانيها, مثل قولنا: «من» معناها ابتداء الغاية, و«في» معناها الظرفيّة, فيجعل ذلك التعلّق الذي بين المهدي والهدى مشبّهاً, والاستعلاء الذي هو متعلّق معنى كلمة «على» مشبّهاً به, ووجه الشبه بينهما: ما لابس كلاّ منهما من التمكّن والتسلّط, ويتّبع هذا التشبيه تشبيه بين الجزئيين منهما, ثُمّ يستعار كلمة «على» الموضوعة للجزئيّ المخصوص من الاستعلاء لتعلّق الخاص الجزئيّ من مطلق التعلّق بين المهدي والهدى, فيكون الاستعارة في الاستعلاء الكليّ الذي هو متعلّق معنى «على» أصليّة وفي الاستعلاء الجزئيّ الذي هو معنى «على» تبعيّة, وهذا هو التفصيل لما في الحاشية من قوله: «ويقال في إجرائها شبه مطلق ارتباط... إلخ», (و) في (**نحو قوله: وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ**) أي: بشكر إحسانك وعطفك حال كوني (**مُفْصِحاً فَلِسَانُ حَالِيْ بِالشِكَايَةِ أَنْطَقُ**) أي: أوّل يقدر التشبيه, ولا للدلالة بالنطق بأن يجعل; لدلالة حال إنسان على شيء مشبّهاً, ونطق الناطق مشبّهاً به, ووجه الشبه بينهما اتّضاح المدلول, والمعنى للذهن بكلّ منهما ثُمّ يعتبر استعارة لفظ النطق; للدلالة ثُمّ يشتقّ من النطق المستعار الصفة المشتقّة, أي: أنطق فتكون الاستعارة في المصدر أصليّة, وفي الصفة المشتقّة تبعيّة (و) في (**نحو: «أذقته لباس الموت», أي: ألبسته إياه**) يعتبر التشبيه أوّلاً بين مصدر الفعل الأوّل, وهو الإذاقة, وبين مصدر الفعل الثاني, أي: الإلباس, بأن يجعل الإذاقة مشبّهاً بالإلباس, ثُمّ يستعار لفظ المشبّه به, أي: الإلباس, للمشبّه, أي:

وتنقسم الاستعارة إلى مرشّحة: وهي ما ذكر فيها ملائم المشبّه به, نحوّ ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16]. فالاشتراء مستعار للاستبدال, وذكر الربح والتجارة ترشيح, وإلى مجرّدة, وهي التي ذُكر فيها ملائم المشبّه, ...

الإذاقة, ثُمّ يحذف لفظ المشبّه به, ويرمز إليه بلازمه الذي هو اللباس على طريق الاستعارة المكنيّة, ثُمّ يشتقّ من الإلباس المستعار منه «ألبست» بمعنى «أذقت», فتكون الاستعارة في المصدر استعارة مكنيّة أصليّة, وفي الفعل استعارة مكنيّة تبعيّة, وهذا هو الحاصل لما قال في الحاشية: «ويقال في إجرائها شبهت الإذاقة... إلخ», فهذا أيضاً مثال لكون الاستعارة في الفعل تبعيّة كما أنّ المثال الأوّل, أي قوله: «نحو: ركب فلان كتفي غريمه», مثال له إلاّ أنّ الاستعارة التبعيّة هناك تصريحيّة وهنا مكنيّة **(وتنقسم الاستعارة)** باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدمه **(إلى مرشّحة وهي ما ذكر فيها ملائم المشبّه به)** وإنّما سمّيت بها؛ لأنّ مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه, وجعل المشبّه كأنّه نفس المشبّه به, ومن المعلوم: أنّ ذكر ما يلائم المشبّه به يفيد قوّة ذلك التناسي, وبقوّته تقوى الاستعارة, فلذلك سمّيت بـ«المرشّحة» بفتح الشين, من الترشيح بمعنى: التقوية **(نحو: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوُا الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ فالاشتراء مستعار)** من استبدال مال بآخر **(للاستبدال)** أي: لاستبدال الحقّ بالباطل بقرينة تعلّقه بالضلالة والهدى, والجامع تركه المرغوب عنه للتوصّل بالمرغوب فيه **(وذكر الربح والتجارة)** على السبيل التفريع على الشراء الملائمين له **(ترشيح)** وتقوية للاستعارة, فكانت مرشّحة **(وإلى مجرّدة, وهي التي ذكر فيها ملائم المشبّه)** وإنّما سمّيت مجردة؛ لتجرّدها

نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ [النحل: 112].
والإذاقة تجريد لذلك, وإلى مُطلَقة, وهي التي لَم يُذكر معها ملائِم, نحو: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 27].
ولا يعتبر الترشيح والتجريد إلاّ بعد تمام الاستعارة بالقرينة.

عمّا يقويها من ترشيح (**نحو: ﴿فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾**, **استعير اللباس لِمَا غشى الإنسان عند الجوع والخوف**) وتلبس به عندهما من بعض الشدائد (**والإذاقة**) التي أوقعها على لباس الجوع والخوف ملائمة لِمَا غشيهم من الجوع والخوف من البوس والضرّ الذي هو المشبّه لجريها مجرى الحقيقة في البلايا والشدائد ما يمسّ الناس منهما لشيوعها فيها, يقال: «ذاق فلان البوس والضراء», و«أذاقه العذاب», فهي (**تجريد لذلك**) الاستعارة عمّا يقويها من الترشيح (**وإلى مُطلَقة, وهي التي لَم يُذكر معها ملائِم**) أصلاً لا للمشبّه به ولا للمشبّه (**نحو: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾**) فاستعير النقض, وهو الفسخ وفكّ طاقات الحبل; لإبطال العهد, ولم يذكر هاهنا ما يلائم النقض الذي هو المشبّه به, ولا ما يلائم إبطال العهد الذي هو المشبّه, فكانت الاستعارة مطلَقة عن قيد الملائم; ولذا سمّيت بـ«المطلقة» (**ولا يعتبر الترشيح والتجريد إلاّ بعد تمام الاستعارة بالقرينة**) الدالّة على وجود الاستعارة؛ لأنّ المراد بذكر ملائم المشبّه به في الترشيح, وملائم المشبّه في التجريد أنّما هو ذكرهما مع الاستعارة التامّة بقرينتها لا ذكرهما مطلقاً, وإلاّ لزم أن لا توجد الاستعارة المطلَقة أصلاً؛ لأنّ كلّ استعارة لا بد لها من قرينة, وهي لا تخلو عن كونها ملائمة لأحد الطرفين, فلو اعتبر فيها ذكر الملائم مطلقاً لم توجد استعارة ما خالية عن أحدهما, فلم يتصوّر وجود الاستعارة المطلقة.

المجاز المرسل

هو مَجاز علاقته غيرُ المشابَهة:

(١) كالسببيّة في قولك: «عظمت يد فلان»، أي: نِعمتُه التي سببها اليد.

(٢) والمسببيّةِ في قولك: «أمطرت السماء نَبَاتاً»، أي: مطراً يتسبّب عنه النبات.

(٣) والجزئيّةِ في قولك: «أرسلت العيون لتطّلع على أحوال العدوّ»، أي: الجواسيسَ.

(**المجاز المرسل: هو مجاز علاقة غير المشابهة**) وهي متعدّدة (**كالسببيّة في قولك: «عظُمتْ يد فلان»**، **أي: نِعمتُه التي سببها اليد**)؛ لأنّ من شأن النعمة أن تصدر عن اليد، ومنها تصل إلى الشخص المقصود بالنعمة، فإطلاق اليد على النعمة فيما ذكر من إطلاق السبب على مسبّبه (**والمسببيّة في قولك: «أمطرت السماء نَبَاتاً»**، **أي: مطراً يتسبّب عنه النبات**) فذكر النبات وأريد المطر؛ لأنّ المطر سبب النبات، فهو من إطلاق المسبّب على سببه، وهذا عكس الأوّل (**والجزئيّة في قولك: «أرسلت العيون لتطّلع على أحوال العدوّ»**، **أي: الجواسيس**) فقد أطلقت العين التي هي جزء الجاسوس عليه، وهو الشخص الرقيب الذي يطلع على عورات العدوّ، ولكن لا يصلح إطلاق كلّ جزء على الكلّ مجازاً، وإنّما يطلق اسم الجزء الذي له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد من الكلّ كما في هذا المثال؛ فإنّ الإنسان أنّما يصير جاسوساً وشخصاً رقيباً بالعين إذ لولاها انتفت عنه الرقيبيّة بخلاف اليد وغيرها من أجزاء الجاسوس سوى العين؛ فإنّه لا يجوز إطلاقها عليه، وقد مرّ مثل هذا

(٤) والكليّةِ في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾ [البقرة: 19]. أي: أناملَهم.

(٥) واعتبارِ ما كان في قوله تعالى: ﴿وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: 2]. أي: البالغين.

(٦) واعتبارِ ما يكون في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾ [يوسف: 36]. أي: عِنَباً.

(٧) والمحلّيّةِ, نحو: «قرّر المجلس ذلك», أي: أهلُه.

(٨) والحالّيّة في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران: 107]. أي: جنّتِه.

في بحث التعقيد **(والكليّةِ في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم﴾. أي: أناملَهم)** فاستعملت الأصابع في الأنامل التي هي أجزائها **(واعتبار ما كان)** الشيء عليه في الزمان الماضي وليس عليه الآن كما **(في قوله تعالى: ﴿وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾, أي: البالغين)** فقد أطلق اليتامى على البالغين باعتبار أنّهم كانوا على وصف اليتم قبل البلوغ, وليس هذا الوصف موجوداً لهم الآن؛ لأن إيتاء المال أنّما هو بعد البلوغ **(واعتبار ما يكون)** في زمان المستقبل كما **(في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾, أي: عِنَباً)** يؤل إلى الخمر بعد العصر, فقد أطلق الخمر على العنب باعتبار أنّه يكون خمراً في الاستقبال **(والمحلّيّةِ, نحو: «قرّر المجلس ذلك», أي: أهلُه)** فإنّ المجلس اسم لمكان الاجتماع, وقد أطلق على أهله الذي يحلّون فيه, فهو من إطلاق المحلّ على الحال, **(والحالّيّة في قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾, أي: جنّتِه)** التي تحلّ فيه الرحمة, فقد أطلق اسم الحال على المحلّ.

المجاز المركّب

المركّب إن استُعمل في غير ما وضع له؛ فإن كان لعلاقة غير المشابهة سُمّي «مجازاً مركّباً», كالجمَل الخبريّة إذا استُعملت في الإنشاء, نحو قوله:

هَوَايَ مَعَ الرَكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعِدُ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُوْثَقُ

(**المجاز المركب**) قال في الحاشية: «المجاز المركّب بقسميه من المجاز اللغويّ» انتهت, والمراد بكون المجاز لغويًّا ثبوت المجازية له باعتبار الدلالة الوضعية؛ لأنّ له بهذا الاعتبار نسبة إلى اللغة, واحترز به عن المجاز العقليّ؛ لأنّ ثبوت المجازية له باعتبار الإسناد الذي هو أمر عقليّ كما سيجيء اللفظ (**المركب إن استعمل في غير ما وضع له**) فلا بدّ أن يكون ذلك لعلاقة (**فإن كان لعلاقة غير المشابهة سُمّي «مجازاً مركّباً»**) هكذا في نسخة الموجودة عندنا, والظاهر أنّه سُمّي «مجازاً مركباً مرسلاً» ; لجريان قاعدة المجاز المرسل فيه, وتفصيل المقام: أنّ هذا القسم ما لم يتعرّض له الجمهور, وخصوا المجاز المركب بالقسم الثاني, فلم يتأت منهم تسمية هذا القسم أصلاً لا بالمجاز المركب ولا بالمجاز المركب المرسل, ولما حقّق المحققون: أنّ إهمال هذا القسم مع صحّة جريان قاعدتَي المجازين في المركب مِمّا ليس له وجه تعرضوا بهذا القسم أيضاً, وسموه بـ«المجاز المركب المرسل» أو بـ«المجاز المرسل التركيبيّ», ولم يظهر لنا من كلام أحد تسمية هذا القسم باسم العامّ أي: بـ«المجاز المركب» فقط. ولعلّ المصنّف أطلع على ذلك, أو سقط من الكاتب لفظ المرسل بعد قوله: «سُمّي مجازاً مركباً» والله سبحانه أعلم (**كالجمَل الخبريّة إذا استُعملت في الإنشاء, نحو قوله:**

هَوَايَ مَعَ الرَكْبِ الْيَمَانِيْنَ مُصْعِدُ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِيْ بِمَكَّةَ مُوْثَقُ

فليس الغرض من هذا البيت الإخبار بل إظهار التحزّن والتحسّر, وإن كانت علاقته المشابهةَ سُمّي «استعارة تمثيليّة», كما يقال للمتردّد في أمر: «أراك تُقدِّم رِجلاً وتُؤخِّر أخرى».

قد مرّ شرح هذا الشعر في بحث المضاف إلى المعرفة (**فليس الغرض من هذا البيت الإخبار**) بل إنشاء التأسّف (**وإظهار التحزّن والتحسّر**) على مفارقة المحبوب, اللازم للإخبار بها, فوقع استعمال هذا الإخبار في غير الموضوع له؛ لعلاقة اللزوم لا لعلاقة المشابهة, فصار مجازاً مركباً مرسلاً (**وإن كانت علاقته المشابهةَ سُمّي «استعارة تمثيليّة»**) أمّا التسمية بـ«الاستعارة» فظاهرة, وأمّا النسبة التمثيل؛ فلأنّ التشبيه الذي يبتني عليه هذا القسم من المجاز المركب لا يكون إلاّ تمثيلاً, وهو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدّد كما مرّ في بحث التشبيه (**كما يقال للمتردّد في أمر: «أراك تُقدِّم رِجلاً وتُؤخِّر أخرى»**) فشبّه الصورة العقلية الحاصلة من تردّده في هذا الأمر بالصورة الحسّية الحاصلة من تردّد من قام ليذهب فيقدّم رِجلاً تارة لإرادة الذَهاب, ويؤخّر أخرى لعدم إرادته, ووجه الشبه بين الصورة المشبّه والصورة المشبّه بها ما يعقل من الهيئة التي هي كون كلّ واحد منهما متّصفاً بمطلق الإقدام على أمر مرّة, والكفّ عنه أخرى, ثُمّ لما اعتبر التشبيه بين الصورتين في هذا الوجه استعير الكلام الموضوع للصورة الثانية المشبّه بها للصورة الأولى المشبّهة مبالغة في التشبيه وادّعاء؛ لدخول الصورة العقلية في جنس الصورة الحسّية, ومثل هذا الكلام في كونه استعارة تمثيليّة سائر الأمثال السائرة؛ لأنّها ليست إلاّ المجازات المركبة الفاشية الاستعمال التي تستعمل على حسب الاستعارة التمثيليّة, وهذا تفصيل لِمَا وقع في الحاشية حيث قال: «ويقال في إجراء الاستعارة شبهنا... إلخ».

المجاز العقليّ

هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظاهر لعلاقة, نحو قوله:

أَشَابَ الصَغِيْرَ وَأَفْنَى الْكَبِيْـ ـرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ

فإنّ إسناد الإشابة والإفناء إلى كرّ الغداة ومرور العشيّ إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ الْمُشيب والْمُفنِي في الحقيقة هو الله تعالى.

(**المجاز العقلي: هو إسناد الفعل**) وإسناد (**ما**) أي: لفظ هو (**في معناه**) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفصيل (**إلى غير ما هو له**) أي: إلى غير شيء ذلك الفعل, أو معناه مبني له, يعني غير الفاعل في المبني للفاعل, وغير المفعول به في المبني للمفعول, ولكنّ المراد بذلك الغير ليس ما هو غير في الواقع, ولا ما هو غير عند المتكلّم في الحقيقة بل ما هو غير (**عند المتكلم في الظاهر**) أي: فيما يفهم من ظاهر حاله باعتبار نصبه قرينة على أنّه غير ما هو له في اعتقاده, ولكن لا مطلقاً بل (**لعلاقة**) بين ذلك الغير وبين ما هو له, وإنّما نسب هذا المجاز إلى العقل وسمي «مجازاً عقليًّا»؛ لأنّ تجاوزه محلّه أنّما هو بتصرّف العقل وعمله من دون مدخلية اللغة بخلاف المجاز اللغويّ, فإن تجاوزه إيّاه؛ لأنّ الواضع جعل محلّه غير هذا المعنى, ولهذا يصير: «أنبت الربيع البقل» من الموحِّد مجازاً, ومن الدهريّ حقيقة; لتفاوت عمل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما (**نحو قوله: أَشَابَ الصَغِيْرَ**) أي: أوجد الشيب في الصغير (**وَأَفْنَى الْكَبِيْرَ**) أي: أوجد الفناء في الكبير (**كَرُّ الْغَدَاةِ**) أي: رجوعها بعد ذهابها (**وَمَرُّ الْعَشِيِّ**) أي: ذَهابها بعد حضورها, والمراد بها: تعاقب الأزمان (**فإنّ إسناد الإشابة والإفناء إلى كرّ الغداة ومرور العشيّ إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ الْمُشيب والْمُفنِي في الحقيقة هو الله تعالى**) هذا مِمّا لا شبهة فيه لكن

ومن الْمجاز العقليّ:

(١) إسناد مـــا بُنِـــي للفاعـــل إلى المفعـــول, نحـــو:﴿عِيشَـــةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[الحاقة: 21].

(٢) وعكسُه, نحو: «سَيل مُفعَم».

(٣) والإسنادُ إلى المصدر, نحو: «جدّ جِدّه».

(٤) وإلى الزمان, نحو: «نَهاره صائم».

(٥) وإلى المكان, نحو: «نَهر جارٍ».

الثابت بهذا ليس إلاّ كون هذا الإسناد لغير ما هو له بحسب الواقع لا لغير ما هو له بحسب اعتقاد المتكلّم; لاحتمال أنّ قائله دهري يعتقد تأثير الزمان فلا يحمل هذا على المجاز ما لم يعلم بقرينة أنّ قائله لم يعتقد ظاهره, فإنّه لو لم تكن قرينة على إرادة خلاف الظاهر كان الإسناد حقيقياً; لكونه إسناداً إلى ما هو له عند المتكلّم في الظاهر (**ومن الْمجاز العقليّ: (١) إسناد مـــا بُنِـــي للفاعـــل إلى المفعـــول, نحو:﴿عِيشَةٍ رَّاضِـــيَةٍ﴾**) فإنّ الراضية مبنية للفاعل, وأسندت إلى ضمير المفعول به, وهو عيشة؛ لأنّها مرضية, والراضي أنّما هو صاحبها (**وعكسه**) أي: إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل (**نحو: «سَيل مُفعَم»**) بفتح العين, أي: مملوء, يقال: «أنفمـــت الإناء ملائة», فالمفعم مبني للمفعول, وأسند إلى ضمير الفاعل, وهو السيل؛ لأنّه المالي والمملوء أنّما هو الوادي (**والإسناد**) أي: إسناد ما بني للفاعل (**إلى المصدر, نحو: «جدّ جِـــدّه»**) فإنّ الجدّ مصدر أسند إليه الفعل المبنى للفاعل (**و**) إسناد ما بني للفاعل (**وإلى الزمان, نحو: «نَهاره صائم»**) فإنّ النهار مصوم فيه, وزمان للصوم, وقد أسند إليه الصائم الذي بني للفاعل (**و**) إسناد ما بـــني للفاعل (**وإلى المكان, نحو: «نَهر جارٍ»**) فالجاري هو الماء والنهر مكان لجريانه

(٦) وإلى السبب, نحو: «بَنَى أمير المدينةَ».

ويعلم مِمّا سبق أنّ المجاز اللغويّ يكون في اللفظ, والمجازَ العقليّ يكون في الإسناد.

(و) إسناد ما بني للفاعل (**وإلى السبب, نحو: «بَنَى أمير المدينةَ»**) فإنّ الأمير الـــذي أسند إليه الفعل سبب آمر للبناء, والباني حقيقة هو العَمَلَة, (**ويعلم مِمَّا سبق**) من تعريف قسمي المجاز اللغويّ و العقليّ (**أنّ المجاز اللغويّ يكون في اللفظ, والمجازَ العقليّ يكون في الإسناد**) الذي هو أمر يدرك بالعقل.

الكناية

هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى, نحو: «طويل النِجاد», أي: طويل القامة.

وتنقسم باعتبار الْمَكنِيّ عنه إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: كناية يكون المكنِيّ عنه فيها صفةً, ...

(**الكناية هي**) في اللغة: ترك التصريح بشيء; لأنه مصدر كنيت بكذا عن كذا إذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (**لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة ذلك المعنى**) مع ذلك اللازم بخلاف المجاز؛ فإنه وإن شارك الكناية في مطلق إرادة الازم به لكن لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وذلك الافتراق من جهته أن الكناية لا تصحبها قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي والمجاز لابد أن تصحبه قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

(**نحو: طويل النجاد**) وهو حمائل السيف إذا أطلق وأريد به لازم معناه (**أي طويل القامة**) مع جواز إرادة حقيقة طول النجاد أيضا بأن لا توجد قرينة تمنع من إرادة نفس معنى طول النجاد (**وتنقسم**) الكناية (**باعتبار المكنى عنه**) أي الذي يطلب الانتقال من المعنى الأصلي إليه ويقصد إفهامه بطريق الكناية (**إلى ثلاثة أقسام**) ;لأنّه إمّا أن يكون صفة من صفات أو يكون نسبته صفة لموصوف أو لا يكون صفة ولا نسبة بل موصوفا (**الأوّل كناية يكون المكني عنه فيها صفة**) أي معنى قائما بالغير كالجود والكرم وطول القامة لا خصوصة النعت النحوي وهذا القسم ضربان: قريبة وبعيدة; لأن الانتقال منها إلى المكني عنه الذي هو صفة إن لم يكن بواسطة فقريبة وإن كان بواسطة فبعيدة ثم لما كان معنى القرب هاهنا عدم الواسطة لا نفي الخفاء أمكن أن يكون المعنى المكنى عنه خفيا بالنسبة إلى الأصل وأن يكون

كقول الخنساء:

طَوِيْلُ النجَادِ رَفِيْـعُ العِمَـادِ كَثِيْرُ الرَمَـادِ إِذَا مَـا شَـتَا

تريد أنّه طويل القامة سيّد كريم.

والثاني: كناية يكون المكنيّ عنه فيها نسبةً, نحو: «الْمجد بين ثوبَيه والكرم تحت رِدائه», تريد نسبة المجد والكرم إليه.

واضحا فانقسمت القريبة إلى واضحة وخفية فكانت الأقسام لهذا القسم ثلاثة وقد اجتمعت في المثال الذي ذكره بقوله: (**كقول الخنساء طويل النجاد رفيع العماد كثير الرماد إذا ماشتى**) فإنها (**تريد**) من طويل النجاد بطريق الكناية القريبة الواضحة (**أنّه طويل القامة**) إذ لا شكّ أنّ طول النجاد اشتهر استعماله عرفا في طول القامة بحيث يفهم منه بلا تكلّف وبلا احتياج إلى واسطة فكانت واضحة قريبة وتريد من رفيع العماد بطريق الكناية القريبة الخفية أنّه (**سيد**)؛ فإن رفيع العماد مما يستدل به على السيادة وينتقل منه إليها لكن في هذا الانتقال نوع خفاء يزيل بالتأمل من غير احتياج إلى وسط فكانت قريبة خفية وتريد من كثير الرماد بطريق الكناية البعيدة أنّه (**كريم**) أي: لأن الانتقال من كثيرة الرماد إلى الكرم يحتاج إلى وسائط كثيرة كما ستعلم من كلام المصنف فكانت هذه الكناية بعيدة ثم هذه الكنايات إنما كانت كنايات عن الصفة لا عن النسبة؛ لأنّ النسبة هاهنا مصرّح بها فهي ليست مقصودة بالكناية وإنّما المقصود وبالذات الوصف فكان المكنى عنه في هذه الكنايات الصفة.

(**والثاني كناية يكون المكنى عنه فيها نسبة**) أي نسبة صفة للموصوف (**نحو المجد بين ثوبيه والكرم تحت ردائه**)؛ فإن إثبات المجد والكرم لما يحيط بالممدوح ويشتمل عليه وهو الثوب كناية عن إثباتهما لذات الممدوح فكان المكنى عنه فيها نسبة المجد والكرم إليه لا نفس المجد والكرم؛ لأنهما مذكوران صريحا فلا تريد أنفسهما بطريق الكناية بل (**تريد نسبة المجد والكرم إليه**) فكان المكنى عنه فيها النسبة

والثالث: كناية يكون المكنيّ عنه فيها غيرَ صفة ولا نسبةٍ, كقوله:

اَلضَارِبِيْنَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مُخْذِمٍ وَالطَاعِنِيْنَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ

فإنّه كنَى بمجامع الأضغان عن القلوب.

والكناية إن كثرت فيها الوسائط, سُمّيت «تلويحاً», نحو: «هو كثير الرماد», أي: كريم؛ فإنّ كثرة الرماد تستلزم كثرة الإحراق, وكثرة الإحراق تسلتزم كثرة الطبخ والخبز, وكثرتهما تستلزم كثرة الآكلين, ...

(**والثالث كناية يكون المكنى عنه فيها غير صفة ولا نسبة**) بل نفس الموصوف (**كقوله الضاربين**) أي أمدح الضاربين (**بكل أبيض**) أي بكل سيف أبيض (**مخذم**) بضم الميم وسكون الخاء وكسر الذال أي القاطع (**والطاعنين**) أي وأمدح الطاعنين الضاربين بالرمح (**بمجامع الأضغان**) المجامع: جمع مجمع وهو إسم مكان من الجمع والأضغان: جمع ضغن وهو الحقد (**فإنه كني بمجامع الأضغان**) التي هي مختصة بالقلوب; إذ لا تجتمع الأضغان في غيرها (**عن القلوب**) فكانت الكناية هاهنا مما يكون المكنى عنه فيه الموصوف لا الصفة ولا النسبة؛ لأنهما مذكورتان صراحة فلا يطلبان بالكناية (**والكناية إن كثرت فيها الوسائط**) في الانتقال منها إلى المكنى عنه (**سميت تلويحا**); لأن كثرة الوسائط يوجب بعد الإدراك غالبا والتلويح في الأصل؛ أن يشار إلى الشيء من بعد (**نحو هو كثير الرماد أي كريم**) فكثرة الرماد كناية عن الكرم بوسائط كثيرة (**فإن كثرة الرماد**) المكنى به (**تستلزم كثرة الإحراق**) ضرورة أنّ الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق (**وكثرة الإحراق تستلزم كثرة الطبخ والخبز**)؛ لأن الغالب أن الإحراق لفائدة الطبخ والخبز (**وكثرتهما تستلزم كثرة الآكلين**)؛ لأن العادة إن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل.

وهي تستلزم كثرة الضِيفان, وكثرة الضيفان تستلزم الكرم.

وإن قلّت وخفيت سُمّيت «رَمْزاً», نحو: «هو سمين رِخْو», أي: غبِيّ بليد, وإن قلّت فيها الوسائط أو لَم تكن ووضحت سُمّيت «إيماءً وإشارةً», نحو:

أَوَمَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِيْ آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

كناية عن كونهم أمجاداً.

(**وهي**) أي كثرة الآكلين (**تستلزم كثرة الضيفان**)؛ إذ الغالب أن كثرة الآكلين إنما تكون من الأضياف لا من العيال (**وكثرة الضيفان تستلزم الكرم**) الذي هو المكنى عنه (**وإن قلت**) الوسائط فيها (**وخفيت**) في اللزوم (**سميت رمزا**)؛ لأن الرمز في الأصل: أن تشير إلى قريب منك مع خفاء الإشارة كالإشارة بالشفعة أو الحاجب (**نحو هوسمين رخو اي غبي بليد**) فيكنى عن كونه غبيا بليدا بكونه سمينا رخوا بوساطة أن السمن والرخو يستلزمان في الغالب استرخاء القوي الذهنية وسكونها وهما يستلزمان الغباوة والبلادة لكن هذا الاستلزام ليس بواضح فقد تحقق في هذه الكناية واسطة واحدة خفية (**وإن قلّت فيها الوسائط أو لم تكن**) أي انعدمت بالكلية (**ووضحت**) مع قلتها في اللزوم (**سميت إيماء وإشارة**)؛ لأن أصل الإشارة أن تكون حسّية وهي ظاهرة ومثلها الإيماء (**نحو: أو ما رأيت المجد ألقي رحله**) أي الخيمة أو أثاث السفر (**في آل طلحة ثم لم يتحول**) أي لم يرتحل عنهم إلى غيرهم فإلقاء المجد الرحل في آل طلحة بلا تحوّل عنهم (**كناية عن كونهم أمجادا**) بواسطة أن المجد صفة لا بد له عن موصوف يقوم به وهو آل طلحة; لعدم وجدان غيرهم معهم وهذه واسطة واحدة بنية بنفسها فهي كناية قلّت فيها الوسائط مع الظهور

وهناك نوع من الكناية يُعتمَد في فهمه على السياق, يُسمّى «تعريضاً», وهو إمالة الكلام إلى عُرض, أي: ناحية, كقولك لشخص يضرّ الناسَ: «خير الناس من ينفعُهم».

(**وهناك نوع من الكناية يعتمد في فهمه على السياق**) والقرائن (**يسمى تعريضا وهو إمارة الكلام**) وتوجيهه (**إلى عرض**) بالضم (**أي ناحية**) وجانب يدلّ على المقصود بالسياق والقرائن (**كقولك لشخص يضر الناس خير الناس: من ينفعهم**) فمعناه: الصريح حصر الخيرية في من ينفع الناس ويفهم من سياقه نفي الخيرية عمن يضر الناس وهذا هو المعنى الكنائي الذي فهم من سياق الكلام هذا. والله سبحانه وتعالى أعلم.

علم البديع

البديع: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام المطابقِ لمقتَضى الحال, وهذه الوجوه مــا يرجــع منــها إلى تحســين المعــنى يسمّى بــ«الْمُحسِّنات المعنويّة», وما يرجع منها إلى تحسين اللفظ يسمّى بــ:«الْمُحسِّنات اللفظيّة».

(**البديع**) في اللغة: الغريب، من بدع الشيء بضم الدال، إذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا وفي الاصطلاح: (**علم يعرف به وجــوه تحسين الكلام المطابق لمقتضى الحال**) أي: يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسنا، لكن لا مطلقا بل إذا كان ذلك الكلام مطابقا لمقتضى الحال; فإنّ هذه الوجــوه إنّما تعدّ محسِّنة للكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضي الحال وإلا كانت تلك الوجوه كتعليق الدرر في أعناق الخنازير (**وهذه الوجوه**) نوعان، الأوّل (**ما يرجــع منــها إلى تحسين المعنى**) بأن يكون القصد منها تحسين المعنى أولا وبالذات، وإن كان قد يفيد بعض تلك الوجود تحسين اللفظ أيضا لكن القصد الأصلي منها إنّما هو إلى كونها محسنة للمعنى ولهذا ينسب هذا النوع إلى المعنى (**بأن يسمى بالمحسنات المعنوية**) والثاني (**ما يرجع منها إلى تحسين اللفظ**) وينسب إليه بأن (**يسمى بالمحسِّنات اللفظيــة**); لكــون المقصود منها تحسين اللفظ بالذات وإن تبع ذلك تحسين المعنى، ثُــمّ لَمّــا كــان المقصود الأصلي هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها كان الاهتمام بــالوجوه المحسنة لها أولى من الاهتمام بالوجوه المحسّنة للألفاظ; فلذا قدّمها وقال:

محسنات معنوية

(١) التورية: أن يذكر لفظ له معنيان: قريب: يتبادر فهمه من الكلام, وبعيد: هو المراد بالإفادة لقرينة خفيّة, نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 60]. أراد بقوله: «جرحتم» معناه البعيدَ, وهو ارتكاب الذنوب, وكقوله:

(**محسنات معنوية**) وهي وجوه عديدة ذكر المصنف منها أربعة وعشرين (١) (**التورية أن يذكر لفظ له معنيان**) أحدهما (**قريب يتبادر فهمه من الكلام**) والآخر (**بعيد** وهو بخلافه أي; لا يتبادر فهمه من الكلام والبعيد من معنييه (**هو المراد بالإفادة** ثُمّ لا بدّ أن يكون إرادة البعيد (**لقرينة خفية**)**;** إذ لو لم تكن قرينة على إرادته أصلا لم يفهم و لم يكن مرادا بالإفادة، فيخرج اللفظ عن التورية وإن كانت ثَمّه قرينة ظاهرة على إرادته صار قريبا بها وإن كان بعيدا في أصله فيخرج عن معنى التورية أيضا وإنما سمّي هذا النوع بالتورية; لأنّ فيه ستر المعنى البعيد بالقريب والتورية في الأصل: مصدر ورّى الخبرَ إذا ستره وأظهر غيره ثم التورية قسمان: الأولى مجردة: وهي التي لم تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب (**نحو: ﴿وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار﴾**); فإن الجرح له معنيان: قريب: وهو الذي يعبر عنه بالفارسية «بخسته كردن» وبعيد: وهو ارتكاب الذنوب والمراد منه هاهنا: المعنى البعيد كما قال: (**أراد بقوله جرحتم معناه البعيد وهو ارتكاب الذنوب**) و لم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب فكان هذا من المجردة والثانية مرشحة: وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو: ﴿والسماء بنيناها بأيد﴾; فإن المراد باليد في الآية ليس معناها القريب الذي هو الجارحة المخصوصة; لاستحالة الجارحة عليه سبحانه بل المراد بها على ما هو رأي عامة المفسرين معناها البعيد:

يَـــا سَـــيِّدُ أَحَـــازَ لُطْفـــاً لَـــــهُ الْبَرَايَـــا عَبِيْــــدُ
أَنْـــتَ الْحُسَـــيْنُ وَلَكِـــنْ جَفَـــاكَ فِيْنَـــا يَزِيْـــدُ

معنى «يَزِيْدُ» القريبُ: أنّه عَلَم, ومعناه البعيد المقصـود: أنّه فعل مضارع من «زاد».

(٢) الإبهام: إيراد الكلام محتمَلاً لوجهين متضادّين, نحو:

بَـــارَكَ اللهُ لِلْحَسَـــــنِ وَلِبَـــوْرَانَ فِـــيْ الْخَـــتَنِ
يَـــا إِمَـــامَ الْهُـــدَى ظَفَـــرْ تَ وَلَكِـــنْ بِبِنْـــتِ مَـــنْ

فإنّ قوله: «بِبِنْتِ» من يحتمل أن يكون مدحاً؛ لعظمـة, وأن يكون ذمًّا؛ لدناءة.

وهو القوة والقدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة وهـو قوله تعالى: ﴿بنيناها﴾ إذ البناء يلائم اليد بمعنى الجارحة وكقوله:

يَـــا سَـــيِّدُ أَحَـــازَ لُطْفـــاً لَـــــهُ الْبَرَايَـــا عَبِيْــــدُ
أَنْـــتَ الْحُسَـــيْنُ وَلَكِـــنْ جَفَـــاكَ فِيْنَـــا يَزِيْـــدُ

فإن (**معنى يزيد القريب**) المتبادر إلى الفهم منه (**أنه علم**) لابن معاوية المشهور وهو ليس بمقصود و (**معناه البعيد المقصود**) منه هاهنا (**أنه فعل مضارع من زاد**) وقد اقترن به ذكـر الحسين الذي هو ملائم لمعناه القريب فكان من قبيل التورية المرشحة ((**٢) الإبهـام**) و يسمى محتمل الضدين أيضا (**إيراد الكلام محتملا لوجهين متضادين**) على السواء بـالنظر لنفس اللفظ وإن ترجّح أحدهما بالنظر للقرينة كالمدح والذمّ والسبّ والدعاء:

بَـــارَكَ اللهُ لِلْحَسَـــــنِ وَلِبَـــوْرَانَ فِـــيْ الْخَـــتَنِ
يَـــا إِمَـــامَ الْهُـــدَى ظَفَـــرْ تَ وَلَكِـــنْ بِبِنْـــتِ مَـــنْ

فإن قوله بنيت من) باعتبار نفس لفظه (**يحتمل**) على السواء (**أن يكون مدحا لعظمة**

(٣) التوجيه: إفادة معنىً بألفاظ موضوعة له ولكنّها أسماءُ لناس أو غيرهم, كقول بعضهم يصف نَهراً:

إِذَا فَاخَرَتْهُ الرِيْحُ وَلَّتْ عَلِيْلَةً ... بِأَذْيَالِ كُثْبَانِ الثَرَى تَتَعَسَّرُ

بِهِ الْفَضْلُ يَبْدُوْا وَالرَبِيْعُ وَكَمْ غَدَا ... بِهِ الرَوْضُ يحيَى وَهُوَ لاَ شَكَّ جَعْفَرُ

فالفضل والربيع ويحيى وجعفر أسماء ناس, وكقوله:

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ ... تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُنْ

فإنّ «زخرفاً» و«إذا زلزلت» و«لَم يكن» أسماء سور من القرآن.

(٤) الطباق: هو الجمع بين معنيَين متقابِلَين, ...

وأن يكون ذما لدناءة) والمدح والذم فكان محتملا لوجهين متضادين (**(٣) التوجيه: إفادة معنى بألفاظ موضوعة له ولكنها أسماء لناس أو غيرهم**) هذا ما ذكره المصنف في معنى التوجيه والمشهور في تعريفه ما بيّنه المصنف في تعريف الإبهام (**كقول بعضهم يصف نهرا**:

إِذَا فَاخَرَتْهُ الرِيْحُ وَلَّتْ عَلِيْلَةً ... بِأَذْيَالِ كُثْبَانِ الثَرَى تَتَعَسَّرُ

بِهِ الْفَضْلُ يَبْدُوْا وَالرَبِيْعُ وَكَمْ غَدَا ... بِهِ الرَوْضُ يحيَى وَهُوَ لاَ شَكَّ جَعْفَرُ

فالفضل والربيع ويحيي وجعفر ألفاظ مفيدة لما وضعت له من المعاني **ولكنّها**) مع ذلك (**أسماء ناس**) مشهورين (**وكقوله**:

وَمَا حُسْنُ بَيْتٍ لَهُ زُخْرُفٌ ... تَرَاهُ إِذَا زُلْزِلَتْ لَمْ يَكُنْ

فإن زخرف وإذا زلزلت ولم يكن) ألفاظ مفيدة لمعانيها الموضوعة هي لها ولكنها أسماء (**سور من القرآن**) فتكون من التوجيه على ما ذكره المصنّف (**(٤) الطباق: هو الجمع**) في كلام واحد أو هو كالكلام الواحد في الاتّصال (**بين معنيين متقابلين**) في الجملة سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد أو غيره

نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: 18]. ﴿وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ يَعْلَمُوْنَ ظَاهِراً مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الأعراف: 187].

(٥) من الطباق الْمُقابَلةُ: وهو أن يؤتى بِمعنيَين أو أكثرَ ثُمّ يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب, نحو قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوْا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوْا كَثِيراً﴾ [التوبة: 82].

من أقسام التقابل وهو ضربان: طباق الإيجاب بأن يكون اللفظان المتقابلان معناهما موجبا (**نحو قوله تعالى: ﴿وتحسبهم أيقاظا وهم رقود﴾**) فذكرت اليقظة والرقاد المتقابلان بطريق الإيجاب والإثبات وطباق السلب وهو أن يجمع المتقابلين أحدهما موجب والآخر سلب كقوله تعالى: ﴿**ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا**﴾) فإنّ العلم الأول: منفي والثاني: مثبت وبين النفي والإثبات تقابل باعتبار أصلهما وإن لم يكن هاهنا باعتبار الحالة الراهنة; لأنّ المنفي: هو العلم النافع في الآخرة والمثبت: علم لا ينفع فيها ولا تنافي بينهما لكن انتفاء التنافي بينهما بهذا الاعتبار لا يقدح في تحقّق الطباق; لأنّ المعتبر هو التنافي باعتبار أصلهما وإن لم يكن هاهنا باعتبار الحالة الراهنة. ((**٥) من الطباق المقابلة: وهو أن يؤتى بمعنيين أو أكثرهم ثُمّ يؤتى بما يقابل ذلك الماتى به على الترتيب**) أي على ترتيب ما أتي به أولا بحيث يكون الأوّل مما أتي به ثانياً مقابلاً للأوّل مِمّا أتي به أولا والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (**نحو قوله تعالى: ﴿فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا﴾**) فأتى سبحانه وتعالى بالضحك والقلة ثم بالبكاء والكثرة على الترتيب بأن قابل الأوّل من الطرف الثاني وهو البكاء بالأول من الطرف الأول وهو الضحك الثاني من الطرف الثاني وهو الكثرة بالثاني من الأوّل وهو القلة.

(٦) ومنه التدبيج وهو التقابل بين ألفاظ الألوان, كقوله:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْراً فَمَا أَتَى   لَهَا اللَّيْلُ إلاّ وَهِيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرٍ

(٧) الإدماج أن يُضمن كلام سيق لِمعنى معنى آخرُ, نحو قول أبي الطيّب:

((٦) ومنه التدبيج: وهو) **أن يورد في معنى من المدح أو غيره التقابل بين ألفاظ الألوان)؛** لقصد الكناية بتلك الألفاظ عن ذلك المعنى من المدح أو غيره (**كقوله: تردى**) من تردية الثواب أخذته رداء والمراد: أنه لبس (**ثياب الموت**) أي: الثياب التي كان لابسا لها وقت الموت والقتل حال كون تلك الثياب (**حمرا**) أي محمرة بالدم وملطخة به (**فما أتي لها**) أي: لتلك الثياب و لم يدخل (**الليل إلا وهي**) أي تلك الثياب (**من سندس**) أي من رقيق الحرير (**خضر**) وحاصل معنى البيت: أنه لبس الثياب الملطخة بالدم حين قتل و لم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد جمع فيه بين ألفاظ الألوان المتقابلة وهي الحمرة والخضرة وقصد بالأول الكناية عن القتل لظهور أنّ التردي بثياب الموت حال كونها حمرا يلزم منه القتل عرفاً مع قرينة السياق وبالثاني عن دخول الجنة للعلم بأنّ أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، فالمجموع كناية عن كونه شهيدا من أهل الجنة وإنّما سمّي هذا القسم بالتدبيج; لأنّه في الأصل: من دبج المطر الأرض إذا زينها بألوان النبات فشبه ذكر ألفاظ الألوان في الكلام بما يحدث بالمطر من ألوان النبات وسمّي باسم التدبيج. ((٧) **الإدماج: أن يضمن كلام سيق لمعنى معنى آخر**) أي: أن يجعل المتكلم الكلام الذي سيق لمعنى متضمنا لمعنى فيكون المعنى الآخر ملفوفا في الكلام وداخلا فيه, ولذلك سمّي بالإدماج; لأن الإدماج في اللغة: اللف والإدخال، يقال أدمج الشي في ثوبه أذا لفّه وأدخله فيه (**نحو: قول أبي الطيب**

أُقَلِّبُ فِيْـهِ أَجْفَـانِيْ كَـأَنِّيْ أَعُدُّ بِهَا عَلَى الـدَهْرِ الـذُنُوْبَا

فإنّه ضمّن وصف الليل بالطول الشكايةَ من الدهر.

(٨) ومن الإدماج ما يسمّى بـ«الاستتباع»: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدحَ بشيء آخر, كقول الخوارزميّ:

سَمَحَ البَدَاهَةَ لَيْسَ يُمْسِكُ لَفْظَهُ فَكَأَنّمَا أَلْفَاظُهُ مِنْ مَالِهِ

(٩) مراعاة النظير: هي جمع أمر وما يناسبه ....

أقلب فيه) أي: ذلك الليل (**أجفاني كأنّي أعدّ بها)** أي: بالأجفان من جهة حركتها (**على الدهر الذنوبا)** أي: ذنوب الدهر علي من تفريقه بيني وبين الأحبّة ومن عدم استقامة الحال وغير ذلك، فجعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بكل حركة من حركاها ذنبا من ذنوب الدهر وفيه إشارة إلى كثرة هذا التقليب للعلم بكثرة الذنوب التي يعدّها على الدهر; (**فإنّه)** قصد من هذا الكلام وصف الليل بالطول مع السهر وهو المعنى الذي سيق له الكلام و(**ضمن)** هذا أي: (**وصف الليل بالطول)** مع السهر الذي يظهر معه الطول (**الشكاية من الدهر)** فتلك الشكاية هي المعنى المضمن الغير المسوق; لأجلها الكلام وبها حصل الإدماج (**(٨) ومن الإدماج ما يسمى بالاستتباع: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشئ آخر)** فالاستتباع مختص بالمدح والإدماج يشمل المدح وغيره؛ ولذا جعل الاستتباع نوعا من الإدماج ولم يعده قسما برأسه (**كقول الخوارزمي: سمح البداهة ليس يمسك لفظه فكأنّما ألفاظه من ماله)**; فإنه مدحه بطلاقة اللسان بالقصد الأوّل; لأنّه المعنى المسوق له الكلام لكن على وجه استتبع مدحه بالكرم; فإنّه لَمّا جعل ألفاظه مشبّها بماله بعد ما حكم على تلك الألفاظ، أنّ الممدوح لا يمسكها علم منه أنّه كريم لا يمسك المال فالمدح بالكرم معنى مستتبع للمدح بطلاقة اللسان. (**(٩) مراعاة النظير: هي جمع أمر وما يناسبه)** سواء كان واحدا أو متعددا بشرط أن يكون

لا بالتضاد: كقوله:

إِذَا صَدَقَ الْجَدُّ اِفْتَرَى الْعَمُّ لِلْفَتَى مَكَارِمُ لاَ تَخْفَى وَإِنْ كَذَبَ الخَالُ

فقد جمَع بين الجدّ والعمّ والخال, والمراد بالأوّل: الحظّ وبالثاني: عامّة الناس بالثالث: الظنّ.

(١٠) الاستخدام: هو ذكر اللفظ بمعنىً وإعادة ضمير عليه بمعنىً آخر, أو إعادة ضميرَين تريد بثانيهما غيرَ ما أردته بأوّلِهما, ...

التناسب (**لا بالتضاد**) والتقابل كما في الطباق بل بالتوافق بأن يكون بينهما مصاحبة في الإدراك أو مناسبة في الشكل أو ما أشبه ذلك (**كقوله:**

إذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب الخال

فقد جمع بين الجد والعم والخال) ومعانيها المتبادرة منها متناسبة قطعاً وإن كان ما هو المراد هاهنا من المعاني ليس بينها تناسب بشئ من أوجه التناسب من التقارن في الإدراك أو المناسبة في الشكل أونحو ذلك كيف (**والمراد**) هاهنا (**بالأوّل**) أي: الجد (**الحظ وبالثاني**) أي: العم (**عامة الناس وبالثالث**) أي: الخال (**الظن**) ومن الظاهر أنه ليس بين هذه المعاني تناسب بوجه من وجوه التناسب فعلم من هذا أن المراد بتناسب المعاني في مراعاة النظير ليس هو تناسب المعاني المرادة في الحال بل مطلقا سواء كانت تلك المعاني مرادة في الحال أولا. ((**١٠) الاستخدام: هو ذكر اللفظ**) الذي له معنيان أو أكثر سواء كانت حقيقية أو مجازية أو بعضها حقيقية وبعضها مجازية (**بمعنى**) من تلك المعاني واستعماله فيه (**وإعادة ضمير عليه**) أي على ذلك اللفظ لكن لا باعتبار إرادة ذلك المعنى الذي أريد بل (**بمعنى آخر**) من جملة معاني ذلك اللفظ (**أو**) ذكر اللفظ بمعنى (**إعادة ضميرين**) إليه بالمعاني الآخر بحيث (**تريد بثانيهما**) أي بثاني الضميرين معنى (**غير ما أردته بأوّلهما**) وغير ما أردته باللفظ أيضا

فالأوّل: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: 185], أراد بالشهر الهلالَ, وبضميره الزمانَ المعلوم, والثاني: كقوله:

فَسَقَى الْغَضَاءَ وَالسَاكِنِيْهِ وَإِنْ هُمْ شَبُّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِيْ وَضُلُوْعِيْ

الغضاء شجر بالبادية, وضمير «ساكنيه» يعود إليه بمعنى مكانه, وضمير «شبّوه» يعود إليه بمعنى ناره.

وإلاّ لم يكن أحد الضميرين استخداماً والكلام في الضمير العائد على وجه الاستخدام (**فالأوّل**) من الوجهين المذكورين: وهو أن يذكر اللفظ ويراد به أحد المعنيين وبضمير معناه الآخر (**نحو قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾**) فإنّه سبحانه (**أراد بالشهر الهلال**) ولعلّ وجه هذه الإرادة; أنّه لو أريد به الزمان المعلوم لم يترتب عليه الأمر بالصوم; لأنّ شهود الشهر بتمامه إنّما يكون بعد انقضائه ولا معنى; لترتب وجوب الصوم فيه بعد انقضائه (**و**) أراد (**بضميره**) العائد إليه في فليصمه (**الزمان المعلوم**) وهو ظاهر جداً، فقد أريد بلفظ الشهر معنى وأريد بضميره معنى آخر فهذا من الوجه الأول (**و**) الوجه (**الثاني**): وهو أن يذكر اللفظ ويراد به معنى وبأحد ضميريه معنى يغايره وبضميره الآخر معنى يغائرهما (**كقوله: فسقى الغداء الساكنيه وإن هم شبّوه بين جوانحي وضلوعي الغضا شجر بالبادية وضمير ساكنيه يعود إليه بمعنى مكانه**); إذ يطلق عليه الغضا مجازاً (**وضمير شبّوه**) أي :أوقدوه (**يعود إليه بمعنى ناره**); إذ يقال لها: غضا أيضاً على سبيل المجاز; لتعلقها به والجوانح: جمع جانحة وهي العظم مما يلي الصدر، فقوله: وضلوعي من عطف التفسير وهذا أي: قوله بين جوانحي وضلوعي كناية عن القلب وشبّ النار في القلب عبارة: عن إيذاء شدة الحبّ فقد ذكر في هذا البيت: الغضا بمعنى الشجر ثُمّ

(١١) **الاستطراد: هو أن يخرُج المتكلّم من الغرض الذي هو فيه إلى آخرَ لِمناسَبة, ثُمّ يرجع إلى تتميم الأوّل, كقول السمؤل:**

وَإِنَّا أُنَاسٌ لاَ نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً ... إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُوْلُ

يُقَرِّبُ حُبُّ الْمَوْتِ آجَالَنَا لَنَا ... وَتَكْرَهُهُ آجَالُهُمْ فَتَطُوْلُ

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتْفَ أَنْفِهِ ... وَلاَ طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلُ

فسياق القصيدة للفخر, واستطرد منه إلي هجاء عامر وسلول,

أعاد إليه الضمير أولا بمعنى المكان النابت فيه شجر الغضا مجازاً ثُمّ أعاد إليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه مجازا أيضا.

فهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المذكورين للاستخدام. ((١١) **الاستطراد: هو أن يخرج المتكلم من الغرض الذي هو فيه**) كغزل أو فخر أو وعظ أو غيرها (**إلى**) غرض (**آخر لمناسبة**) بين الغرضين وجهة جامعة مقبولة بينهما (**ثُمّ يرجع إلى تتميم** الغرض (**الأوّل كقول السمؤل**) على وزن فعولل (**وإنا أناس لا نرى القتل سبة**) السبة: ما يسب به كما أن الخدعة: ما يخدع به وأصل السب القطع ثُمّ استعمل إلى الشتم والعار (**إذا ما رأته عامر وسلول**) قبيلتان يقول: إذا حسب هولاء القتل عاراً عدّه عشيرتي فخراً (**يقرب حبّ الموت**) أي: جنباً للموت (**آجالنا لنا وتكرهه آجاهم فتطول**) يشير به إلى أنّهم يغتبطون: لاقتحامهم المنايا وإن عامرا و سلولا يعمرون لمجانبتهم الشر كراهة للموت وحبّاً للحياة (**وما مات منا سيد حتف أنفه**) يقال: مات فلان حتف أنفه، إذا مات من غير قتل ولا ضرب (**ولا طلّ منا**) أي لم يبطل دم قتيل منا، يقال: طلّ دمه إذا بطل و لم يطلب به وقد طلّه فلان أبطله (**حيث كان قتيل**) و المعنى: إنّا لا نموت ولكن نقتل دم القتيل منّا لا يبطل ولا يذهب هدرا (**فسياق القصيدة للفخر**) وهو الغرض الأصلي للمتكلم ثُمّ انتقل (**واستطرد منه إلى هجاء عامر وسلول**) ببيان أنّهما ضدّان لعشيرته في الشجاعة; ليظهر من هذا

ثُمّ عاد إليه.

(١٢) الافتنان: هو الجمع بين فنَّين مختلفَين, كالغزل والحماسة, والمدح والهجاء, والتعزية والتهنية, كقول عبد الله بن همام السلوليّ حين دخل على يزيد؛ وقد مات أبوه معاوية وخلفه هو في الملك: «آجرَك الله على الرُزيّة, وباركَ لك في العطيّة, وأعانَك على الرَعيّة, فقد رُزئت عظيماً, وأُعطيتَ جسيماً, فاشكر الله على ما أُعطيتَ, واصبر على ما رزئتَ, فقد فقدتَ الخليفة, وأعطيت الخلافة, ففارقت خليلاً, ووُهبت جليلاً».

اِصْبِرْ يَزِيْدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَا ثِقَةٍ وَاشْكُرْ حِباءَ الَّذِيْ بِالْمُلْكِ أَصْفَاكَ
لاَ رُزْءَ أَصْبَحَ فِي الأَقْوَامِ نَعْلَمُهُ كَمَا رُزِئْتَ وَلاَ عُقْبَى كَعُقْبَاكَ

شجاعة عشيرته زيادة ظهور لما تقرّر أن الأشياء تتبين بأضدادها (**ثم عاد إليه**) أي: إلى بيان الفخر الذي هو الغرض الأصليّ له. ((**١٢) الافتنان: هو الجمع بين فنين**) أي نوعين من المعاني (**مختلفين كالغزل والحماسة**) فإنّ الأوّل: عبارة عن محادثة النساء ومرادوتهن والثاني: عن الشجاعة وهما فنّان مختلفان وكذا (**حال المدح والهجاء والتعزية والتهنية**)؛ فإن الهجاء نوع مختلف؛ لنوع المدح والتهنية نوع مغائر لنوع التعزية فالكلام الذي اجتمع فيه مثل هذين النوعين يسمى مفتناً وذلك الجمع افتناناً (**كقول عبد الله بن همام السلولي حين دخل على يزيد وقد مات أبوه معاوية وخلفه هو في الملك: آجرك الله على الرزية**) بالفتح والياء المشددة، المصيبة و(**بارك لك في العطية وأعانك على الرعية فقد رزئت عظيماً وأعطيت جسيماً فاشكر الله على ما أعطيت واصبر على ما رزئت فقد فقدت الخليفة وأعطيت الخلافة ففارقت خليلاً ووهبت جليلاً**)

اِصْبِرْ يَزِيْدُ فَقَدْ فَارَقْتَ ذَا ثِقَةٍ وَاشْكُرْ حِباءَ الَّذِيْ بِالْمُلْكِ أَصْفَاكَ
لاَ رُزْءَ أَصْبَحَ فِي الأَقْوَامِ نَعْلَمُهُ كَمَا رُزِئْتَ وَلاَ عُقْبَى كَعُقْبَاكَ

(١٣) الجمع: هو أن يجمع بين متعدِّد في حكم واحد, كقوله:

إِنَّ الشَبَابَ وَالفَرَاغَ وَالْجَـدَّةَ مُفْسِدَةٌ لِلْمَـرْءِ أَيَّ مُفْسِـدَةٍ

(١٤) التفريق: هو أن يفرّق بين شيئَين من نوع واحد, كقوله:

مَا نَوَالُ الغَمَامِ وَقْـتَ رَبِيْـعٍ كَنَوَالِ الأَمِيْـرِ يَـوْمَ سَـخَاءٍ

فَنَوَالُ الأَمِيْـرِ بَـدْرَةُ عَـيْنٍ وَنَوَالُ الغَمَـامِ قَطْـرَةُ مَـاءٍ

(١٥) التقسيم: هو إمّا استيفاء أقسام الشيء, نحو قوله:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَـهُ وَلَكِنِّيْ عَنْ عِلْمِ مَا فِيْ غَدٍ عَمَى

فهذا الكلام قد اشتمل على نوع من الافتنان; لأنّه جمع فيه بين التعزيـة علـى موت أبيه والتهنئة على خلافته وهما فنّان مختلفان ((**١٣) الجمع: هو أن يجمع بـين متعدد في حكم واحد**) أي أمر كلي يجمع ذلك المتعدد (**كقوله: إنّ الشباب**) الـذي هو زمان اتّباع الهوى (**والفراغ**) أي الخلو من الشواغل المانعة من اتباع الهـوى (**والجدة**) أي: الاستغناء (**مفسدة للمرء أي مفسدة**) أي: مفسدة عظيمة والمفسدة: الأمر الذي يدعو صاحبه للفساد فالمفسدة هي الحكم الكلي وقد جمع فيه الثلاثة. ((**١٤) التفريق: هو أن يفرق**) في المدح أوغيره (**بين شيئن من نوع واحد كقوله: مـا نوال الغمام وقت ربيع**) الذي هو وقت ثروة الغمام (**كنوال الأمير يوم سخاء**) الذي هو يوم فقر الأمير: لكثرة السائلين وكمال بذله (فنوال الأمير الفاء تعليلية (**بدرة عين**) وهي عشرة آلاف درهم (**ونوال الغمام قطرة ماء**) ففرق بين نـوال الأمـير ونوال الغمام مع أنّهما من نوع واحد وهو مطلق النوال ((**١٥) التقسيم: هو إمّـا استيفاء أقسام الشيء**) بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر (**نحو قوله**) في تقسيم العلم باعتبار تعلقه بالزمان:

وَأَعْلَـمُ عِلْـمَ اليَـوْمِ وَالأَمْـسِ قَبْلَـهُ وَلَكِنِّيْ عَنْ عِلْمِ مَـا فِـيْ غَـدٍ عَمَـى

وإمّا ذكر متعدِّد وإرجاع ما لكلٍّ إليه على التعيين, كقوله:

وَلاَ يُقِيْمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِــهِ إلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالوَتَــدُ

هَذَا عَلَى الْخَسَفِ مَرْبُوْطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِيْ لَــهُ أَحَــدٌ

وإمّا ذكر أحوال الشيء مضافاً إلى كلٍّ منها ما يليق به, كقوله:

سَأَطْلُبُ حَقِّيْ بِالقَنَاءِ وَمَشَايِخَ كَأَنَّهُمْ مِنْ طُوْلِ مَا الْتَثَمُوْا مُرْدُ

فهذ الشعر يتضمن إن العلم باعتبار تعلقه بالزمان ينقسم إلى العلم الذي يتعلق بالحال وإلى الذي يتعلق بالماضي وإلى الذي يتعلق بالمستقبل فهو تقسيم مستوف لأقسام العلم باعتبار التعلق بالزمان (**وإمّا ذكر متعدد وإرجاع ما لكل**) أي وإرجاع الحكم الذي لكل واحد من ذلك المتعدد بإضافته وإسناده (**إليه على التعيين كقوله: ولا يقيم على ضيم يراد به**) أي: ولايقيم ولا يتوطن أحد مع ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الأحد (**إلا الأذلان عير الحي والوتد**) العير الحمار سواء كان وحشياً أو أهلياً لكن اضافته إلى الحي اللعين الثاني وهو المناسب هاهنا; لأنّه الذي يربط ويحمل الذلّ (**هذا**) أي: عير الحي (**على الخسف مربوط برمته**) أي: مع الخسف والذلّ مربوط بتمامه (**وذا**) هي الوتد (**يشجّ**) أي يدقّ ويشقّ رأسه (**فلا يرثي**) فلا يرحم (**له أحد**) فذكر الشاعر العير والوتد ثُمّ رجع وأضاف إلى الأوّل الربط مع الخسف وإلى الثاني أشجّ على التعيين.

(**وأمّا ما ذكر أحوال الشيء**) أي: بعد ذكر ذلك الشيء (**مضافاً**) أي: حال كون تلك الأحوال قد أضيف وأسند (**إلى كل**) واحد (**منها ما يليق به**) والفرق بين هذا وبين ما تقدم أنّه يذكر هاهنا الأحوال المتعدّدة ويذكر ما كل واحد من تلك الأحوال ما يناسبه، بخلاف ما تقدّم; فإنّه يذكر هناك المتعدد أولاً ثمّ بعد ذكر المتعدد ويذكر ما يناسب لكل واحد منه على التعيين (**كقوله: سأطلب حقّي بالقنا**) وهي الرمح (**ومشائخ**) خصّ المشائخ; لأنّهم أعرف بالأمور وأكثر تجربة (**كأهم من**

ثِقَالٌ إِذَا لاَقُوا خِفَافٌ إِذَا دُعُوْا　　　كَأَنَّهُمْ مِنْ طُوْلِ مَا الْتَثَمُوْا مُرْدُ

(١٦) الطي والنشر: هو ذكر متعدّد على التفصيل أو الإجمال ثُمّ ذكر ما لكلّ واحد من المتعدّد من غير تعيين؛ اعتماداً على فهم السامع, كقوله تعالى:﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾[القصص: 73].

طول ما التثموا) كلمة ما مصدرية أي: من طول التثامهم وهو عبارة: عن وضع اللثام واللثام بالكسر« دهان بند» كما في الصراح وكان من عادة العرب: التلثم في الحرب للمتوقي عن الغبار ولإخفاء الحال **(مرد)** لعدم ظهور لحاهم من طول اللثام **(ثقال)** على الأعداء من شدّة شوكتهم وصعوبته وطأتهم **(إذا لاقوا)** وحاربوا **(خفاف)** أي: مسرعين بالإجابة **(إذا دعوا)** إلى كفاية مهمّ أو دفاع ملم **(كثير إذا شدوا)** وحملوا على العدو; لأن واحداً منهم يقوم مقام الجماعة في النكاية **(قليل إذا عدوا);** لأنّ اهل النجدة منهم في غاية القلّة فقد ذكر المشايخ ثم ذكر أحوالهم من الثقل والخفّة والكثرة والقلة وأضاف لكل حال ما يناسبها فأضاف للثقل ما يناسبه من الملاقاة والمحاربة والخفة ما يناسبها من الدعوة للإجابة وللكثرة ما يناسبها من الشدّة والحمل على الأعداء وللقلّة ما يناسبها من العد. (**(١٦) الطيّ والنشر هو)** أي هذا النوع المسمّى بالطيّ والنشر **(ذكر)** معنى **(متعدّد على)** وجه **(التفصيل)** بأن يعبّر عن كل من أحاد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظ يخصّ به ويفصله عمّا عداه **(أو)** على وجه **(الإجمال)** بأن يبيّن مجموع ذلك المعنى المتعدّد بلفظ يجتمع فيه أحاد ذلك المجموع وهذا هو الطيّ ويسمى اللف أيضا، **(ثمّ)** بعد ذكر المعنى المتعدد على أحد الوجهين المذكورين **(ذكر ما لكلّ واحد من)** أحاد ذلك **(المتعدّد من غير تعيين)** من المتكلّم **(اعتمادا على فهم السامع)** للقرينة اللفظية، أوالمعنوية على أنّ السامع يرد ما لكل واحد من المتعدّد إليه وهذا هو النشر، فالقسم الأوّل: وهو أن يذكر المتعدّد على التفصيل **(كقوله: ﴿جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾** ففي هذه الآية الكريمة ذكر

فالسكون راجع إلى الليل, والابتغاء راجع إلى النهار, وكقول الشاعر:

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الـدُنْيَا بِبَهْجَتِهَـا　　　شَمْسُ الضُحَى وَأَبُوْ إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ

(١٧) إرسال المثل والكلام الجامع: هو أن يؤتى بكلام صالح؛ لأنّ

الليل والنهار على التفصيل ثمّ ذكر السكون والابتغاء الراجعين إليهما (**فالسكون راجع إلى الليل**) لظهور مناسبته لليل (**والابتغاء راجع إلى النهار**) للمناسبة أيضاً والقسم الثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدّد على سبيل الإجماع (**كقول الشاعر**:

ثَلاَثَـةٌ تُشْـرِقُ الـدُنْيَا بِبَهْجَتِهَـا　　　شَمْسُ الضُـحَى وَأَبُـوْ إِسْـحَاقَ وَالقَمَـرُ

فقد ذكر هذه الثلاثة أوّلا على وجه الإجمال، من حيث التعبير عنها باسم العدد ثم بيّنها على التفصيل والتعبير عن كلّ منها باسمه الخاص به بقوله: شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر، لكنّ الوصف الذي ذكر لهذه الثلاثة وهو شرق الدنيا ببهجتها واحد مشترك بينها مع أنّ ما ذكره في تعريف الطيّ والنشر وهو المشهور أيضا يقتضي أن يكون الوصف لكلّ واحد من المتعدد المذكور أوّلا على وجه التفصيل أو الإجمال علحدة من غير أن يعيّنه المتكلم ثقته بأنّ السامع يعيّنه فالأظهر في المثال قوله تعالى: ﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى﴾ فإنّه تعالى ذكر الفريقين على وجه الإجمال بالضمير في«قالوا» ;لكونه عائد للفريقين ثم ذكر ما يخص كلاّ منهما في قوله: ﴿إلا من كان هودا أو نصارى﴾ أي: قالت اليهود لن يدخل الجنّة إلا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنّة إلا من كان نصارى والقرينة على التعيين العلم بثبوت التضادّ بين اليهود والنصارى وبتضليل كل فريق صاحبه، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنّة فوثق بالعقل في أنّه يعيّن كلّ قول لفريقه. ((**١٧) إرسال المثل والكلام الجامع هو**) توحيد الضمير باعتبار كونهما شيئا واحدا بالذات (**أن يؤتى بكلام صالح؛ لأنّ تمثيل به في مواطن كثيرة**) وذلك; لأنّه يقصد به حكم كلّي غير

يتمثّل به في مواطنَ كثيرةٍ, والفرق بينهما أنّ الأوّل يكون بعضَ بيت, كقوله: ليس التكحّل في العينين كالكحل

والثاني: يكون بيتاً كاملاً, كقوله:

إِذَا جَاءَ مُوْسَى وَأَلْقَى العَصَا   فَقَدْ بَطَلَ السَحَرُ وَالسَاحِرُ

(١٨) المبالغة: هي ادّعاء بلوغِ وصفٍ في الشدّة أو الضعف حدًّا يبعد أو يستحيل. وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

مقصود بشيء مخصوص فيجري به التمثيل في كل موضع يكون مناسبا لمعناه (**والفرق بينهما**) أي: بين إرسال المثل والكلام الجامع ليس باعتبار المفهوم والذات بل باعتبار (**أنّ الأول**) **أي إرسال المثل** (**يكون بعض بيت كقوله: ليس التكحل في العينين كالكحل**) فإنّه كلام قصد به أنّ حصول الزينة بالأسباب الخارجية والتكلّف ليس كالزينة الأصلية، فهو صالح; لأن يتمثل به في مواضع كثيرة وليس بيتا كاملا بل بعض بيت، (**والثاني**) أي: الكلام الجامع (**يكون بيتاً كاملاً كقوله:**

إِذَا جَاءَ مُوْسَى وَأَلْقَى العَصَا   فَقَدْ بَطَلَ السَحَرُ وَالسَاحِرُ

فإنّ المقصود به أيضا الحكم الكلي الصالح ;لأن يتمثل به في كل موطن كان المطلوب فيه بيان اضمحلال الباطل وذهاب أهله بمجيء أهل الحقّ وظهور آثاره وهو بيت كامل أيضا فهو من أفراد الكلام الجامع. ((**١٨) المبالغة هي ادّعاء بلوغ وصف**) أي: إثبات بلوغه بطريق الدعوى لا بالتحقيق (**في**) مراتب (**الشدّة أو الضعف حدّاً يبعد**) مع كونه ممكنا عقلا وعادة كما في القسم الأوّل (**أو يستحيل**) عقلاً وعادةً كما في القسم الثالث أو عادةً لا عقلاً كما في القسم الثاني ولا احتمال; لكونه مستحيلا عقلا لا عادة ضرورة أنّه يلزم من إمكانه عادة إمكانه عقلا; ولذا انحصرت المبالغة في أقسام ثلاثة كما قال (**وتنقسم إلى ثلاثة أقسام**):

(i) تبليغ, إن كان ذلك ممكناً عقلاً وعادة, كقوله في وصف فرس:

إِذَا مَا سَابَقَتْهَا الرِيْحُ فَرَّتْ وَأَلْقَتْ فِيْ يَدِ الـرِيْحِ التُرَابَـا

(ii) وإغراق, إن كان ممكناً عقلاً لا عادة, كقوله:

وَنُكْرِمُ جَارَنَـا مَـا دَامَ فِيْنَـا وَنَتْبَعُهُ الكَرَامَةَ حَيْـثُ مَـا لاَ

(iii) وغلوّ, إن استحال عقلاً وعادة, كقوله:

تَكَادُ قِسِـيُّهُ مِـنْ غَيْـرِ رَامٍ تُمَكِّنُ فِـيْ قُلُـوْبِهِمُ النِبَـالاَ

لأنّها (**تبليغ إن كان**) ذلك المدّعي (**ممكنا عقلا وعادة كقوله في وصف فرس**) بأكثار العدد والسبق:

إِذَا مَـا سَـابَقَتْهَا الـرِيْحُ فَـرَّتْ وَأَلْقَـتْ فِـيْ يَـدِ الـرِيْحِ التُرَابَـا

فإنّ ادعاء بلوغ الفرس في العدد والسبق إلى حالة إذا سابقتها الريح فرّت وألقت في يدها التراب، ممكن عقلا وعادة وإن كان وجودها في الفرس في غاية الندور والبعد (**وإغراق إن كان**) ذلك المدّعى (**ممكنا لإعادة، كقوله: ونكرم جارنـا مـا دام**) مقيما (**فينا ونتبعه**) أي: نرسل إليه ونبعث في أثره (**الكرامة حيث مالا**) أي: سـار ورحل عنّا وسكن مع غيرنا، فإدّعاء أنّهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيمـا عندهم وفي حالة ارتحاله عنهم وكونه مع غيرهم إدّعاء لما هو ممكن عقلا وهـو ظاهر جدّا لا عادة لانطباع النفوس على الشحّ وعدم مراعاة غير المكافاة حتّـى أنّه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا في هذا الزمان (**وغلوّ إن استحال**) ذلك المـدّعي (**عقلا وعادة كقوله:**

تَكَـادُ قِسِـيُّهُ مِـنْ غَيْـرِ رَامٍ تُمَكِّـنُ فِـيْ قُلُـوْبِهِمُ النِبَـالاَ

فقد بالغ في وصف قسّيه حيث صيرها حيث تمكن النبال في قلـوبهم مـن غـير رام ومعلوم أنّ تمكينها النبال في القلوب من غير رام محال عقلا وعادة، فهذه المبالغة غلوّ.

(١٩) المغايَرة: هو مدح الشيء بعد ذمّه أو عكسه, كقولـــه في مدح الدينار:

أَكْرِمْ بِهِ أَصْـــفَرَ رَاقَـــتْ صُـــفْرَتُهُ

بعد ذمّه في قوله:

تَبًّا لَـــهُ مِـــنْ خَـــادِعٍ مُمَـــاذِقٍ

(٢٠) تأكيد المدح بما يشبه الذمّ ضربان: أحدهما: أن يُستثنَى من صفةِ ذمٍّ منفيّةٍ صفةُ مدح على تقدير دخولِها فيها, كقوله:

((**(١٩) المغائرة: هي مدح الشيء بعد ذمّه أو عكسه، كقوله: مدح الدينار أكرم بـــه**) صيغة تعجب ولفظه أمر بمعنى الماضي والباء زائدة متصلة بالفاعل، أي: كــرم الــدينار وصار ذا كرم حال كونه (**أصفر راقت**) من الروق بمعنى «خوش آمدن وبشـــگفت آوردن كسي را» كما في الصراح (**صفرته**) وهذا مدح الدينار (**بعد ذمّه في قوله تبّـــاً له**) منصوب على إضمار الفعل أي: ألزمه الله هلاكا وخسرانا (**من خادع من ماذق**) أي منافق وهذا بعينه يكون مثالا لقوله: أو عكسه أي: ذمّ الشيء بعد مدحـــه إذا جعل ذمّ الدينار في قوله تبّاً له... إلخ بعد مدحه في قوله: أكرم به كما هو الواقع في المقامات. ((**(٢٠) تاكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: أحدهما: أن يستثنى من صـــفة ذم منفية**) عن الشيء (**صفة مدح**) لذلك الشيء (**على تقدير دخولها فيها**) بأن يقدر المتكلّم ويفرض أن صفة المدح المستثناة داخلة في صفة الذمّ المنفية (**كقوله:**

وَلاَ عَيْـــبَ فِـــيْهِمْ غَيْـــرَ أَنَّ سُـــيُوْفَهُمْ ... بِهِـــنَّ فُلُـــوْلٌ مِـــنْ قِـــرَاعِ الْكَتَائِـــبِ

الفلول: جمع فل وهو الكسر يصيب السيف في حده القاطع منه، والكتائب: جمع كتيبة وهي الجماعة المستعدة للقتال وقراعها مضاربتها عند اللقاء فقوله: لا عيب

وَلاَ عَيْبَ فِيْهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوْفَهُمْ　　　بِهِنَّ فُلُوْلٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِــبِ

وثانيهما: أن يُثبَت لشيء صفةُ مدح ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفةُ مدح أخرى, كقوله:

فيهم صفة ذم منفية; لأنّه نفي لكل عيب وقوله: «غير أنّ سيوفهم» استثناء من هذه الصفة وهو في نفسه صفة مدح لظهور أنّه إنما يكون من مصادمة الأقران في الحروب وذلك من الدليل على كمال الشجاعة لكن جعله مستثنا لا يتأتّى إلاّ على تقدير دخوله في العيب; لأنّ الأصل في الإتيان بأداة الاستثناء بعدعموم النفي استثناء الإثبات من جنس المنفي وهو العيب فقد استثنى فيه من صفة ذمّ منفية صفة مدح على تقدير دخولها فيها، ووجه تاكيد المدح فيه أنّه لما أتي بصفة المدح بعد أداة الاستثناء دلّ على أنّه طلب الأصل الذي هو استثناء العيب، فلمّا لم يجده اضطرّ إلى استثناء المدح وتحويل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع فجاء تاكيد المدح وزيادة بهذا الوجه وإن كان ذلك باعتبار أصل دلالة الأداة ذمّا فهو من تاكيد المدح بما يشبه الذمّ (**وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة مدح ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى**) لذلك الشيء الموصوف بالأولى (**كقوله :فتى**) يجوز أن يكون في موضع نصب على المدح والاختصاص، أي: أذكر فتى، هذه صفتها ويجوز أن يكون في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف، كأنّه قال: هو فتى (**كملت أوصافه غير أنّه جواد فما يبقى على المال باقيا**) فقوله: كملت أوصافه صفة مدح يشعر بكمال الموصوف والإتيان بأداة الإستثناء أي: كلمة غير بعدها يشعر بأنّه أريد إثبات مخالف لما قبلها; لأنّ الاستثناء أصله المخالفة فيفهم الذمّ من هذا الوجه لكن لما كان الماتي به هاهنا هو كونه في غاية الجود المستلزم; لتاكيد كماله في الأوصاف جاء زيادة المدح وتاكيده فكان مدحا في صورة الذمّ.

فَتًى كَمُلَتْ أَوْصَافُهُ غَيْرَ أَنَّـــهُ جَوَادٌ فَمَا يُبْقِيْ عَلَى الْمَالِ بَاقِيَا

(٢١) تأكيد الذمّ بما يشبه المدح ضربان أيضاً: الأوّل: أن يستثنى من صفةِ مدحٍ منفيّةٍ صفةُ ذمٍّ على تقدير دخولِها فيها, نحو: «فلان لا خير فيه إلاَّ أنّه يتصدّق بما يسرق». والثاني: أن يثبـــت لشـــيء صفة ذمٍّ ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفةُ ذمٍّ أخرى, كقوله:

هُوَ الْكَلْبُ إلاَّ أنَّ فِيْهِ مَلاَلَـــةً وَسُوْءَ مُرَاعَاةٍ وَمَا ذَاكَ فِي الكَلْبِ

((**(٢١) تاكيد الذم بما يشبه المدح ضربان أيضا**) كتاكيد المدح بما يشبه الذم ضربان: (**الأول: أن يستثنى من صفة مدح منفية**) عن الشي (**صفة ذمّ**) ثابتة لذلك الشيء (**على تقدير دخولها فيها**) أي: على تقدير دخول صفة الذمّ في صفة المدح (**نحو: فلان لا خير فيها إلا أنّه يتصدق بما يسرق**) فقد نفي صفته مدح وهي الخيرية على الوجـــه الكلّي ثمّ استثنى بعد هذا النفي صفة هي كونه يتصدق بما يسرق فيجري فيه مثل ما تقدم في الضرب الأوّل في تاكيد المدح من الإشعار، بأنّه طلب الأصل وهـــو استثناء المدح، ليقع الاتصال، فلمّا لم يجده استثنى صفة الذمّ فجاء فيه تاكيد الذم بوجه أبلغ مشبّها للمدح (**والثاني: أن يثبت لشيء صفة ذمّ ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة ذمّ أخرى كقوله:**

هُـــوَ الْكَلْـــبُ إلاَّ أنَّ فِيْـــهِ مَلاَلَـــةً وَسُوْءَ مُرَاعَـــاةٍ وَمَـــا ذَاكَ فِـــي الكَلْـــبِ

فقوله: «هو الكلب» إثبات صفة ذم والإتيان بعدها; لأداءة الاستثناء يشعر بأنّه أراد إثبات مخالف لما قبلها; لكون الأصل في الاستثناء المخالفة فيفهم المدح من هذه الوجه لكن لَمّا كان الماتي به بعد أداة الاستثناء هو كون الملالة وسوء المراعـــاة فيه المستلزم لزيادة الذمّ جاء فيه تاكيد ذمّ مشبّها بالمدح. ((**(٢٢) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها**) أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك

(٢٢) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمرٌ آخر مثله فيها مبالغةً؛ لكمالِها فيه, ويكون بـــ«من», نحو: «لي من فـــلان صـــديق حميم», أو «في», كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت:

الصفة (**مبالغة لكمالها فيه**) أي: وإنّما يرتكب الانتزاع المذكور; لأجـــل إفـــادة المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الأمر المنتزع منه ووجه إفادة ذلك الانتزاع المبالغة لما تقرّر في العقول من أنّ الأصل والمنشأ لما هو مثله في غاية القوّة حتّـــى صار يفيض بمثالاته ثمّ التجريد: لايخلو إمّا أن يكون بتوسط حرف يستعان بـــه على إفادة التجريد أو بدونه، والأوّل إمّا أن يكون بـــ«مـــن» أو بـــــ«في» أو بـــ«الباء» والثاني إمّا إن يكون بمخاطبة الإنسان نفسه أو بغير ذلك فهذه أقسام أشار إليها وإلى أمثلتها بقوله: (**ويكون بـــ«من»**) أي: ويكون التجريد حاصـــلا بدخول من التجريدية على المنتزع منه (**نحو**) قولهم في المبالغه في وصف فلان في الصداقة (**لي من فلان صديق حميم**) أي: قريب يهتم لأمره كما قال في الصـــحاح: حميمك قريبك الذي تهتم لأمره فدخلت فيه من التجريدية على فلان؛ ليفيـــد المبالغة في وصفه بالصداقة، فإنّه يدل على أنّه بلغ في مراتب الصداقة إلى حيث ينتزع ويستخرج منه صديق آخر مثله (أو) يكون التجريد حاصلا بدخول (**في**) على المنتزع منه (**كما في قوله تعالى**) في التهويل بأمر جهنّم ووصفها بكونهـــا دارا ذات عذاب مخلّد ﴿**لهم فيها دار الخلد**﴾ أي: لهم في جهنّم دار الخلد مع أنّ جهنّم نفسها دار الخلد ولكن بولغ في اتصافها بكونها داراً للخلود وكونها لا ينفكّ أهلها عن عذابها حتّى صارت بحيث تفيض عنها دار أخرى هي مثلها في ذلك الاتّصاف (أو) يكـــون التجريد بدخول (**الباء**) على المنتزع منه (**نحو**) قولهم في المبالغة في وصف فلان بالكرم (**لئن سألت فلانا لتسئلنّ به البحر**) فقد بولغ في اتصاف فلان بالسماحة حتّى صار بحيث ينتزع منه كريم آخر يسمى بحرا مثله في الكرم (أو) يكون التجريد بدون توسط حرف

28]. أو «الباء»، نحو: «لئن سألت فلاناً، لتسئلنّ به البحر» ....

أو بـــ«مخاطَبة الإنسان نفسه»، كقوله:

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيْهَا وَلاَ مَالَ فَلْيُسْعِدِ النُطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ

أو بغير ذلك، كقوله:

أصلا بل (**بمخاطبة الإنسان نفسه**) وإنّما يستلزم ذلك التجريد أنّ مخاطبة الإنسان لنفسه لايتأتّى إلا إذا جعل نفسه أمامه؛ فإنّ الأصل في الخطاب أن يكون المخاطب أمام المتكلّم ولا يتأتّى جعل نفسه أمامه إلا بأن ينتزع من نفسه شخصا آخر يكون مثله في الصفة التي سيق الكلام لبيانها ;ليتمكّن من خطابه، فلذا يكون مخاطبة الإنسان نفسه من أقسام التجريد (**كقوله**:

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيْهَا وَلاَ مَالَ فَلْيُسْعِدِ النُطْقُ إِنْ لَمْ تُسْعِدِ الْحَالُ

المراد بالحال: على ما قيل الغنى والمعنى فليعن حسن النطق بالمدح والثناء أو بالاعتذار بالفقر على عدم الإهداء إن لم يعن الحال أي: الغناء على الإهداء إليه لعدم وجدانه، فهذا الكلام سيق; لبيان فقره وأنّه لاخيل ولا مال عنده يهدي منه ليكافيء بذلك إحسان الممدوح فجرد من نفسه شخصا مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنده ولا مال يهدي منه وخاطبه مبالغة; لكمال صفة الفقر (أو) يكون التجريد (**بغير ذلك**) بأن يؤتى بالمنتزع منه على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير مخاطبة الإنسان نفسه ومن غير توسّط حرف أصلا (**كقوله: فلئن بقيت**) حيّا (**لأرحلن**) أي: لأسافرنّ (**لغزوة تحوي**) تلك الغزوة (**الغنائم**) أي: يجمعها أهل تلك الغزوة وهونفسه (**أو يموت**) أي: إلا أن يموت (**كريم**) فالمراد بالكريم: نفسه; لأنّ معنى الكلام كما أفاده السياق إنّي أجمع الغنائم أو أموت فقد أنتزع من نفسه بقرينة التمدّح بالكرم كريماً مبالغة في كرمه; فإنّ

فَلَئِنْ بَقِيْتُ لأَرْحَلَنَّ لِغَزْوَةٍ تَحْوِي الغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيْمٌ

(٢٣) حسن التعليل: هو أن يُدّعَى لوصفٍ علةٌ غيرُ حقيقيّة فيها غرابةٌ, كقوله:

لَوْلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَطِقِ

(٢٤) ائتلاف اللفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ موافِقة

الانتزاع يدلّ على أنّه بلغ في الكرم إلى حيث يفيض عنه كريم آخر مثله في الكرم فقرينة المدح هاهنا دلّت على قصد معنى التجريد. (**(٢٣) حسن التعليل: هو أن يدعى**) أي يثبت بطريق الدعوى (**لوصف علة غير حقيقية**) أي: غير مطابقته للواقع بمعنى أنّها ليست علّة له في نفس الأمر بل بمجرّد الإدّعاء بوجه يتخيل به كون التعليل صحيحا حتّى يتحقّق التصرّف فيه، فيعدّ من محسّنات الكلام ولو كانت علّته له في نفس الأمر لم يكن ذلك من المحسّنات; لعدم التصرّف فيه ثمّ لا بدّ أن يكون مع ذلك (**فيها**) أي: في هذه العلة (**غرابة**) بحيث لا يدرك كونها علّته إلا من له تصرّف في دقائق المعاني وفي الاعتبارات اللطيفة (**كقوله:**

لَوْلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عَقْدَ مُنْتَطِقِ

الجوزاء: إسم برج من البروج الفلكية وحولها نجوم تسمّي نطاق الجوزاء، والنطاق: والمنطقة ما يشد به الوسط، وحاصل معنى البيت: أنّ الجوزاء مع ارتفاعها لها غرم ونية لخدمته الممدوح ومن أجل ذلك انتطقت أي: شدت النطاق تهيؤاً لخدمته فلو لم تنو خدمته ما رأيت عليها نطاقاً شدّت به وسطها فقد جعل علّة الانتطاق نية خدمة الممدوح وهي ليست علة حقيقية بل ادّعائيّة محضة ومع ذلك فيها من الغرابة ما لا يخفى. (**(٢٤) ائتلاف اللفظ مع المعنى: هو أن تكون الألفاظ موافقة للمعاني**) ولائقة لمقصود الكلام (**فتختار الألفاظ الجزلة والعبارات الشديدة للفخر والحماسة**) الحماسة في الأصل: مصدر بمعنى الشدة يقال: حمس الرجل في

للمعاني, فتُختار الألفاظ الجزَلة والعبارات الشديدة للفخر والْحَماسة, والكلماتُ الرقيقة والعبارات الليّنة للغزل ونحوه, كقوله:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَـرِيَّةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَمْسِ أَوْ قَطَرَتْ دَماً

إِذَا مَا أَعَرْنَا سَيِّداً مِـنْ قَبِيْلَـةٍ ذَرْوَى مِنْبَرٍ صَلَّى عَلَيْنَـا وَسَـلَّمَا

وقوله:

الأمر حمسا حماسة إذا اشتدّ فيه ثمّ سمّيت الشجاعة حماسة; لأنّ الشجاع يشتدّ على قرنه (و) تختار (**الكلمات الرقيقية والعبارات اللينة للغزل ونحوه**) الغزل: اللهو مع النساء وكذلك المغزل ومغازهن محادثتهن ومراودهن (**كقوله: إذا ما غضبنا غضبة مضرية**) أي: منسوبة إلى مضر التي هي من أجل قبائل العرب (**هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما إذا ما أعرنا**) من الإعارة وكلمة «ما» زائدة (**سيدا من قبيلة ذي منبر صلى علينا وسلما**) فأورد هاهنا الألفاظ المفخمة الشديدة لكون المعاني من قبيل الفخر (**وقوله لم يطل ليلى ولكن لم أنم ونفى عني الكرى**) أي: النوم (**طيف ألم**) أي خيال نزل بي أورد فيه الألفاظ الرقيقة؛ لكون المعاني رشيقة من قبيل الغزل.

محسّنات لفظيّة

(١) تشابه الأطراف: هو جعل آخر جملة صدرَ تاليتها, أو آخر بيت صدرَ ما يليه, كقوله: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: 35]. وكقول الشاعر:

إِذَا نَزَلَ الْحَجَّاجُ أَرْضاً مَرِيْضَةً ... تَتَبَّعُ أَقْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الدَاءِ العُضَالِ الَّذِيْ بِهَا ... غُلاَمٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ سَقَاهَا

(٢) الجناس: هو تشابه اللفظَين في النطق لا في المعنى, ...

(محسنات لفظية) وهي أيضا أنواع عديدة ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة ((١) تشابه الأطراف: هو جعل) لفظ وقع في (آخر جملة صدر) جملة أخرى (تأليتها) أي: متصلة بجملته قبلها وهذا في النثر (أو) جعل لفظ وقع في (آخر بيت صدر ما) أي: بيت (يليه) أي: يتصل ببيت قبله وهذا في النظم فالأوّل (كقوله تعالى: ﴿فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنّها كوكب دري﴾) فجعل آخر الجملة الأولى وهو لفظ مصباح صدر الجملة الثانية التي تليها وآخر الجملة الثانية وهو لفظ الزجاجة صدر الجملة الثالثة التي تلي الثانية (و) الثاني (كقول الشاعر:

إِذَا نَزَلَ الْحَجَّاجُ أَرْضاً مَرِيْضَةً ... تَتَبَّعُ أَقْصَى دَائِهَا فَشَفَاهَا
شَفَاهَا مِنَ الداءِ العُضَالِ الَّذِيْ بِهَا ... غُلاَمٌ إِذَا هَزَّ القَنَاةَ سَقَاهَا

فجعل لفظ «شفاها» الواقع في آخر البيت الأول صدر بيت الثاني الذي يلي الأوّل ((٢) الجناس) بكسر الجيم في الأصل: مصدر جانس نحو: قاتل قتالا وفي الاصطلاح: (هو تشابه اللفظين في النطق) والتلفظ فقط (لا في المعنى) وحده نحو: أسد وسبع للحيوان المفترس ولافيه وفي اللفظ جميعاً كالتاكيد اللفظي نحو: قام زيد قام زيد فإنّ التشابه المذكور في الجناس لا بدّ فيه من اختلاف المعنى كما دلّت عليه

ويكون تامًّا وغير تامّ, فالتامّ ما اتّفقت حروفه في الهيئة والنوع والعدد والترتيب, وهو متماثل إن كان بين لفظين من نوع واحد, نحو:

لَمْ نَلْقَ غَيْرَكَ إِنْسَاناً يُلاَذُ بِــهِ فَلاَ بَرِحْتَ لِعَيْنِ الدَهْرِ إِنْسَـــاناً

الأمثلة الآتية (**ويكون**) الجناس (**تامّا وغير تامّ فالتامّ**) من الجناس (**مـــا**) أي: لفـــظ (**اتّفقت حروفه**) مع حروف لفظ آخر في الأمور الأربعة الأوّل (**في الهيئة**) أي: في هيئة الحروف الحاصلة باعتبار الحركات والسكنات، فنحو البرد: بفـــتح البـــاء والبرد بضمها ليس عينها جناس تامّ؛ لاختلاف حركته الباء (و) الثاني في (**النوع**) أي في نوع الحروف بأن يكون كل حرف في أحد اللفظين وهو في الآخر وإنّما أورد لفظ النوع تنبيها على أن: كلّ حرف من الحـــروف الهجائيـــة التســـعة والعشرين نوع برأسه فالألف نوع تحته أصناف؛ لأنّها إمّا أصلية أو مقلوبة عن واو أوعن ياء والباء كذلك؛ لأنّها إمّا مدغمة أو مشدّدة أوّلا و على هذا القياس وبهذا يخرج عن التامّ، نحو: يفرح ويمرح؛ لكونهما مختلفين في الميم والفاء.

(و) الثالث في (**العدد**) بأن يكون مقدار حروف أحد اللفظين هو مقدار حروف اللفظ الآخر، فيخرج نحو: الساق والمساق لأنّ الميم في الثاني لا يقابلها شي في الأوّل فلم يتفق عدد الحروف في اللفظين (و) الرابع في (**الترتيب**) بأن يكون المقدّم والمؤخّر في أحد اللفظين هو المقدّم والمؤخّر في الآخر فيخرج نحو: الحتف والفتح لاختلافهما في الترتيب (**وهو**) أي: التام من الجناس (**متماثل إن كان بين لفظين من نوع واحـــد**) من أنواع الكلمة التي هي الإسم والفعل والحرف كأن يكونا إسمين أو فعلين أو حرفين وإنّما سمّي هذا بالمتماثل جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل: هو الإتحاد في النوع (**نحو**:

لَمْ نَلْـقَ غَيْـرَكَ إِنْسَـــاناً يُـلاَذُ بِـهِ فَـلاَ بَرِحْـتَ لِعَـيْنِ الـدَهْرِ إِنْسَـــاناً

ومستوفىً إن كان من نوعَين, نحو:

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ دَارِهِمْ ... وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ أَرْضِهِمْ

ومتشابه إن كان بين لفظَين أحدهما: مركّب والآخر: مفرد، واتّفقا في الخطّ, نحو:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَةٍ ... فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَةٌ

فالإنسان الأوّل الذي بمعنى: البشر والإنسان الثاني الذي بمعنى: حدقة العين قد اتفقا في نوع الاسميّة مع كونهما متفقين في جميع الأوجه السابقة فكان الجناس التامّ بينهما متماثلاً (**ومستوفى إن كان**) التامّ من الجناس بين لفظين (**من نوعين**) أي: من اسم وفعل أو من اسم وحرف أو من فعل وحرف، فالأوّل (**نحو**

فَدَارِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ دَارِهِمْ ... وَأَرْضِهِمْ مَا دُمْتَ فِيْ أَرْضِهِمْ

فإنّ لفظ «دار» في قوله: «فدارهم» فعل أمر من المداراة، وفي قوله: «في دارهم» إسم لمسمّى معروف والثاني: كان يقال: ربّ رجل يشرب ربّ رجل آخر فإنّ ربّ الأوّل حرف وربّ الثاني إسم للعصير المعلوم والثالث: كقولك: علا زيد على جميع أهله أي: ارتفع عليهم فعلا الأوّل: فعل والثاني: حرف ولا عبرة بلام الكلمة في الهيئة بأنّ هيئتها عرضة للتغير؛ إذ هي محل إعراب ووقف فلا يرد أنّ هيئة «علا» الفعل ليست بمتّفقة لهيئة «على» الحرف فليس بينهما جناس تامّ والمستوفى قسم منه وإنّما سمّي هذا القسم مستوفى؛ لاستيفاء كل من اللفظين فيه أوصاف الآخر وإن اختلف في نوع الكلمة (**ومتشابه إن كان**) ذلك التامّ من الجناس (**بين لفظين أحدهما: مركب**) بأن لا يكون مجموعه كلمة واحدة (**والآخر: مفرد**) أي: مجموعه كلمة واحدة (**واتّفقا في الخط**) بأن يكون ما يشاهد من هيئة مرسوم المركب هو ما يشاهد من هيئة مرسوم المفرد (**نحو: إذا ملك لم يكن ذا هبة**) أي: صاحب هبة وعطاء (**فدعه**) أي: أتركه وأبعد عنه (**فدولته ذاهبة**) أي: منقطعة غير باقية فقوله: ذا هبة

ومفروق إن لم يتّفقا, نحو:

كُلُّكُـــمْ قَـــدْ أَخَـــذَ الْـــ	**ـــجَامَ وَلاَ جَـــامَ لَنَـــا**
مَا الَّذِيْ ضَـــرَّ مُـــدِيْرَ الْـــ	**ـــجَامِ لَـــوْ جَامَلَنَـــا**

وغير التامّ ما ....

الأول مركب من «ذا» وهي كلمة بمعنى:صاحب ومن هبته وهي كلمته أخرى بمعنى: العطاء فمجموعه ليس كلمة واحدة بل مركبا من كلمتين والثاني: مفرد؛ إذ هو إسم الفاعل المؤنث من ذهب وهو كلمة واحدة وكتابتهما متفقة في الصورة فيسمّى هذا الجناس متشابهاً؛ لتشابه اللفظين في الخطّ كما تشابها في أنواع الاتفاقات المتقدّمة غير الإسميّة والفعليّة والحرفيّة (**ومفروق إن لم يتفقا**) أي: اللفظان المفرد والمركب في الخطّ هذا إذا شرط في المفروق كون أحد المتجانسين مركّبا والآخر مفردا كما هو ظاهر عبارة المصنّف أو اللفظان المتجانسان مطلقا إذا اكتفا في كون المفروق عدم اتّفاق المتجانسين في الخطّ من غير أن يشترط كون أحدهما: مركّبا والآخر: مفردا كما يشعر به عبارة البعض (**نحو: كلّكم قد أخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر**) أي: شيء ضر (**مدير الجام لو جاملنا**) أي: عاملنا بالجميل يعني: لا ضرر على مدير الجام وهو ساقي القوم بالجام في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم فاللفظ الأوّل من المتجانسين وهو «جام لنا» مركّب من اسم «لا» وخبرها وهو المجرور مع حرف الجر والثاني: أي: جاملنا مركب من فعل ومفعول وكتابتهما ليست متّفقة في الصورة فلو اكتفى في المفروق كون المتجانسين غير متفقين في الخطّ و لم يشترط كون أحدهما مركّبا والآخر: مفردا أوّل في المركب من فعل ومفعول بأنّهم لما عدّوا الضمير المنصوب المتّصل بمنزلة جزء الكلمة صار ذلك المركّب في حكم المفرد فصحّ التمثيل بهذا المفروق مع هذا الشرط أيضا وإنّما سمّي هذا القسم باسم المفروق؛ لأنّ لفظين فيه افترقا في صورة الكتابة (**وغير التامّ**) من الجناس (**ما**) أي: لفظ المتجانسين

اختلف في واحد من الأربعة المتقدّمة, وهو مُحرّف إن اختلف لفظاه في هيئة الحروف فقط, نحو قوله:

جُبَّـــةُ البُـــرْدِ جُنَّـــةُ البَـــرْدِ

ومطرّف: إن اختلفا في عدد الحروف فقط وكانت الزيادة أوّلاً, ومذيَّل: إن كانت الزيادة آخراً, نحو:

يَمُدُّوْنَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمَ تَصُوْلُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبَ

(**اختلف في واحد من الأربعة المتقدّمة**) مع الاستواء في الثلاثة الباقية (**وهو**) أي: الجناس الغير التامّ (**محرّف إن اختلف لفظاه في هيئة الحروف فقط**) أي: واتّفقا في النوع والعدد والترتيب (**نحو قوله: جبة البرد**) أي: الجبة الماخوذة من البرد أي: الصوف (**جنة**) أي: وقاية (**البرد**) فلفظ البرد البرد قد اختلفا في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء لأنّها في الأوّل ضمّة وفي الثاني فتحة مع كونها متّفقين في النوع والعدد والترتيب فسمّي هذا التجنيس محرفا؛ لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر (**ومطرف: إن اختلفا في عدد الحروف فقط**) بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد لا مقابل له في اللفظ الآخر (**وكانت الزيادة أوّلا**) أي: في الطرف الأوّل من اللفظ المجانس وإنما سمّي هذا مطرفا؛ لتطرف الزيادة وكونها في الطرف نحو:

إن كان فراقنا مع الصبح بدا لا أسفر بعد ذلك صبح أبدا

فالهمزة في أبدا زائدة في الطرف الأوّل والباقي مجانس لمجموع المقابل أي: بدا فكان من المطرف (**ومذيل إن كانت الزيادة آخر**) أي: في آخر اللفظ المجانس؛ لكونها في ذيله (**نحو: يمدون من أيد**) أي يمدون سواعد كائنة من أيد فمفعول يمدون محذوف وقوله: «من أيد» صفة لمفعول محذوف وكلمة «من» فيه للتبعيض إذا السواعد بعض الأيدي (**عواص**) جمع عاصية من عصاه بمعنى: ضربه بالعصا لكن المراد

ومضارع إن اختلفا في حرفَين غير متباعدي المخرج, نحو: «ينهون» و«ينئون», ولاحق إن تباعدا, نحو: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ ٥ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 7-8], وجناس قلب إن اختلفا في ترتيب الحروف فقط, كـ:«نيل» و«لين» و«ساق» و«قاس».

بالعصا هاهنا السيف بدليل ما بعده (**عواصم**) جمع عاصمة من عصمه حفظه (**تصول بأسياف قواض**) جمع قاضية من قضى بكذا حكم به (**قواضب**) جمع قاضبة من قضبه إذا قطعه والمعنى إنهم يمدون سواعد من أيد عاصيات أي ضاربات الأعداء بالسيف عاصمات أي حافظات للأولياء من كل مهلكة صائلات على الأقران بسيوف قواض أي حاكمات على الأعداء باهلاك قواضب أي قاطعة لرقاب الأعداء فعواص وعواصم متساويان إلاّ في زيادة الميم في آخر الثاني وكذا قواض وقواضب متساويان إلاّ في زيادة الباء آخر في الثاني ولا عبرة بالتنوين في عواص وقواض لأنّه في حكم الانفصال أو بصدد الزوال بالوقف أو الإضافة أو غير ذلك ولعلّه لم يذكر في أقسام الاختلاف في عدد الحروف ما كانت الزيادة في وسطه نحو جدي جهدي بفتح الجيم فيهما مع زيادة الهاء في وسط الثاني لعدم اشتهاره بالاسم الخاصّ (**ومضارع إن اختلفا**) في نوع الحروف فقط بأن يشتمل كلّ من اللفظين المتجانسين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وكان ذلك الاختلاف (**في حرفين غير متباعدي المخرج**) كان يكونا حلقيّين أو شفويّين (**نحو ينهون وينئون**) فإنّهما مختلفان في الهاء والهمزة وهما غير متباعدي المخرج أذ هما حرفان حلقيّان وإنّما سمّي هذا التجنيس تجنيس المضارعة لمضارعة المبائن من اللفظين لصاحبه (**في المخرج ولاحق أن تباعدا**) في المخرج; لكون أحد اللفظين ح ملحقا بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف نحو ﴿إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ فشهيد وشديد بينهما جناس الإلحاق;

(٣) التصدير ويسمّى «ردَّ العَجُز على الصدْر», هو في النثر أن يُجعل أحد اللفظَين المكرّرَين أو المتجانِسَين أو الملحَقين بِهما بأن جَمَعَهما اشتقاقٌ أو شبهُه في أوّل الفقرة والثاني في آخرها, ...

لاتّحاد نوع حروفهما إلاّ الهاء والدال وهما متباعدان في المخرج; لأنّ الهاء من أقصى الحلق والدال من اللسان مع أصول الأسنان (**وجناس قلب إن اختلفا في ترتيب الحروف فقط**) بأن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف ويؤخّر ذلك البعض في اللفظ الآخر واتّفقا في النوع والعدد والهيئة (**كنيل ولين**) فإنّهما قد اختلفا في ترتيب الحروف لأنّ ما كان في أحد اللفظين قد ما صار مؤخّرا في الآخر وما كان مؤخّرا فيه صار مقدّما في الآخر فعكس ترتيب الحروف; ولذا سمّي ذلك النوع من الجناس القلب وكذلك مثل: (**ساق وقاس**) فإنّ اختلاف أحدهما بالآخر ليس إلاّ في ترتيب الحروف; لأنّه قدّم في أحدهما ما أخّر في الآخر من الحروف.

ولم يعتبروا في القلب تغير الحرف الوسط فوقوع الأنف هاهنا والياء في المثال الأوّل؛ في مكانهما لا يضرّ في وجود القلب. ((**٣) التصدير ويسمّى رد العجز على الصدر);** لأنّه ينطق بالعجز كما نطق بالصدر (**هو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكرّرين**) أي: المتّفقين لفظا ومعنى أو أحد المتجانسين أي: المتشابهين في اللفظ دون المعنى (**أو الملحقين بهما**) أي: بالمتجانسين (**بأن جمعهما اشتقاق**) بأن يكونا مشتقّين من أصل واحد (**أو جمعها شبهه**) أي: شبه الاشتقاق بأن يكونا متّفقين في جل الحروف أو كلّها على وجه يتبادر منه إنّهما يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق وليسا في الحقيقة كذلك; لكون أصلهما مختلفا في نفس الأمر في أوّل الفقرة متعلّق بأن يجعل أي: هو في النثر أن يجعل (**في أوّل الفقرة**) أحد اللفظين المذكورين من تلك الأنواع (و) يجعل اللفظ (**الثاني منهما في آخرها**) أي: في آخر

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: 37]. وقولك: «سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل»؛ الأوّل من السؤال والثاني من السَيلان, ونحو: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ [نوح: 10]. أو نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: 168].

تلك الفقرة فتكون أقسام هذا القسم من ردّ العجز على الصدر أربعة; لأنّ اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها أمّا أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو ملحقين بهما من جهة شبه الاشتقاق فهذه أربعة وقد مثّل المصنّف لها على هذا الترتيب، فقال (**نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾**) فهذا مثال للقسم الأوّل وهو ما يوجد فيه أحد المكررين في أوّل الفقرة والآخر في آخرها; إذ وقع لفظ «تخشى» في أوّل هذه الفقرة وكرّر في آخرها ولا يضرّ اتّصال الهاء بالآخر في كونه آخرا; لأنّ الضمير المتصل المفعول كالجزء من الفعل (**وقولك: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل**) وهذا مثال للقسم الثاني وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أوّل الفقرة والآخر في آخرها; لأنّ لفظ سائل الذي في أوّل الفقرة وسائل الذي في آخرها متجانسان; إذ (**الأوّل من السؤال والثاني من السيلان**) والمعنى طالب المعروف عن الرجل الموصوف باللائمة والرزالة يرجع والحال إنّ دمعه سائل أي: «جار» **ونحو قوله تعالى: ﴿استغفروا ربكم إنه كان غفارا﴾** وهذا مثال للقسم الثالث وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق في أوّل الفقرة والآخر في آخرها; فإنّ لفظ «استغفروا وغفارا» مشتقّان من المغفرة ولذلك الاشتقاق الحقا بالمتجانسين (**ونحو قوله تعالى: ﴿ قال إني لعملكم من القالين﴾**) وهذا مثال للقسم

وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأوّل أو بعده، ....

الرابع وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أوّل الفقرة والآخر في آخرها فإنّ بين قال والقالين شبه اشتقاق وبه ألحقا بالمتجانسين، فإنّ الأوّل من القول والثاني من القلي مع أنّه يتوهّم في بادي الرأي إنّهما يرجعان لأصل واحد في الاشتقاق وهو القول مثل قال والقائل لكن بعد النظر والتأمّل يظهر إن قال من القول والقالين من القلي وهو البغض والمعنى قال لوط عليه وعلى نبينا السلام لقومه: إني لعملكم من الباغضين **(و)** هو **(في النظم أن يكون أحدهما)** أي: أحد اللفظين المذكورين من الأنواع المذكورة **(في آخر البيت)** ويكون اللفظ الآخر المقابل لذلك الأحد **(في صدر المصراع الأوّل)** من هذا البيت أو يكون ذلك اللفظ الآخر بعده أي: بعد صدر المصراع الأوّل سواء كان في حشو المصراع الأوّل أو في آخره أو في صدر المصراع الثاني فهذه أربعة محال اللفظ الآخر المقابل لذلك الأحد; إذ لم يعتبر كون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني; لأنّه لا يعقل الصدارة لمصراع الثاني بالنسبة لعجزه، فلا يدخل في مسمّى ردّ العجز إلى الصور وأما محلّ أحد اللفظين مما ذكر فليس له إلاّ محلّ واحد وهو آخر البيت فإذا ضرب الأقسام الأربعة الحاصلة من كون اللفظين مكررين أو المتجانسين أو ملحقين بالمتجانسين اشتقاقا أو ملحقين بهما يشبه الاشتقاق في أربعة أقسام محال اللفظ المقابل لما في عجز البيت وهي صدر المصراع الأول ووسطه وآخره، وصدر المصراع الثاني كانت أقسام ردّ العجز على الصدر في النظم ستة عشر، حاصلة من ضرب أربعة في أربعة وقد مثل لجميع هذه الأقسام في المطوّلات والمصنّف اقتصر على المثالين من هذه الأمثلة أحدهما للمكرّرين والمكرّر الآخر منهما في صدر المصراع الأوّل والثاني

نحو قوله:

سَرِيْعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَدَى بِسَرِيْعٍ

وقوله:

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيْمِ عَـرَارِ نَجْـدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِـيَّةِ مِـنْ عَـرَارِ

(٤) السجع: هو توافُق الفاصِلتَين نثراً في الحرف الأخير, وهو ثلاثة أنواع: مطرّف إن اختلف الفاصلتان في الوزن, ...

للمكرّرين والمكرّر الآخر في حشو المصراع الأوّل فقال: (**نحو قوله: سريع إلى ابن العم يلطم وجهه وليس إلى داع الندي بسريع.**)

أي: هذا المذموم سريع إلى الشرّ والملامة في لطمه وجه ابن العم وليس إلى العمل بما يدّعي إليه من الندي أي: الكرم، فسريع الثاني في آخر البيت والأوّل في أوّل المصراع الأوّل فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكرّرين في آخر البيت والمكرّر الآخر في صدر المصراع الأوّل ونحو (**قوله: تمتّع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار**) والمعنى: أنّه يأمر بالاستمتاع بشمّ عراد نجد وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة تفرش على وجه الأرض لا ساق لها فإنّا نعدمه إذا أمسينا: لأنّ الحال يضطر إلى الخروج من أرض نجد ومن المواضع التي ينبت فيها ذلك العرار عند المساء بالسفر عنها، فعرار الأول في حشو المصراع الأوّل وهو مكرّر مع عرار الثاني الذي في آخر البيت فهذا من أمثلة القسم الذي يكون أحد المكرّرين في آخر البيت والمكرّر الآخر في حشو المصراع الأوّل. (**(٤) السجع: هو توافق الفاصلتين نثراً**) أي: للكلمتين اللتين في آخر الفقرتين من النثر (**في الحرف الأخير**) أي: في الحرف الواحد الواقع في آخر كل منهما (**وهو**) أي: السجع (**ثلاثة أنواع:**) الأوّل (منها: **مطرف إن اختلفت الفاصلتان في الوزن**

نحو: «الإنسان بآدابه لا بزيّة وثيابه», ومتوازٍ: إن اتفقتا فيه,
نحو: «المرء بعلمه وأدبه لا بحسبه ونسبه», ومرصّع: إن اتفقت
ألفاظ الفِقرتَين أو أكثرُها في الوزن والتقفية, نحو:
يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ بِجَوَاهِرِ لَفْظِــهِ   وَيَقْرَعُ الأَسْمَاعَ بِزَوَاجِرِ وَعْظِهِ

نحو: الإنسان بأدابه لا بزيه وثيابه) فإنّ الفاصلة من الفقرة الأولى «آدابه» ومن الثانية «ثيابه» وهما مختلفتان وزناً كما لا يخفى وإنما التوافق بينـــهما في الطــرف أي: الحرف الأخير فقط; ولذا سمّي هذا القسم من السجع (**مطرفا**) وثانيها: (**متوازان اتفقتا فيه**) أي: إن اتفقت الفاصلتان في الوزن كما اتفقتا في الحرف الأخير وإنما سمّي هذا القسم متوازيا لتوازي الفاصلتين أي: توافقهما وزناً وتقفية نحو: المرء بعلمه وأدبه لا بحسبه ونسبه؛ فإن الفاصلتين وهما أدبه ونسبه متوافقتان في الوزن كما إنّهما متوافقتان في الحرف الأخير كما هو الظاهر (**ومرصع: إن اتفقت جميـــع ألفاظ الفقرتين أو أكثرها في الوزن و التقفية**) كما إنّ فاصلتيهما متوافقتـــان وزنـــاً وتقفية، وإنّما سمّي هذا القسم من السجع مرصّعا تشبيها له بجعل إحدى الؤلؤتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمّى بالترصيع لغة (**نحو: يطبع**) أي: يعمـــل يقال: طبع السيف والدرهم أي: عمله (**الإسجاع**) أي الكلمـــات المقفيـــات (**بجواهر لفظه**) إضافة الجواهر للفظه من إضافة المشبّه بـــه للمشـــبّه أي: بلفظـــه كالجواهر في النفاسة (**ويقرع الإسماع**) أي: يدقها والمراد لازما الدق أي: يؤثر في الإسماع (**بزواجر وعظه**) من إضافة الصفة للموصوف أي: بوعظه الزاجر فكل كلمة من الفقرة الأولى موافقته لما يقابلها من الفقرة الثانية في الوزن والتقفية، فإن يطبع مســـاوية ليقرع والإسجاع مساوية للإسماع والجواهر مساوية للزواجر والفاصلة مساوية للفاصلة فهذا مثال لما تساوت فيه جميع المتقابلات ولو بدل الإسماع بالآذان كان

(٥) مالا يستحيل بالانعكاس ويسمّى «القلبَ»: هو كون اللفظ يقرء طرداً وعكساً, نحو: «كن كما أمكنك», ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدّثر: 3].

(٦) العكس: هو أن يقدّم جزء في الكلام على آخرَ ثُمّ يعكس, نحو قولك: «قول الإمام إمام القول», «حرّ الكلام كلام الحرّ».

(٧) التشريع: هو بناء البيت على قافيتَين بحيث إذا سقط بعضه كان الباقي شعراً مفيداً, ...

هذا بعينه مثالا لما تساوي فيه أكثر ما في أحد الفقرتين لما في الأخرى لا أكلـه ;لأن الآذان لا يساوي الإسجاع تقفية وإن ساواه وزنـاً ((**٥) مـا لايسـتحيل بالانعكاس)** أي: النوع المسمّى بما لا يستحيل أي: لا يتغير بالانعكاس **(ويسمّى)** هذا النوع **(القلب)** أيضا **(هو كون اللفظ)** بحيث **(يقرء طرداً أو عكساً)** من غير تغير في قراءته **(نحو: كن كما أمكنك)** فإنّه لا يتغير سواء يقرء طردا أي: من أوّله لآخره أو يقرء عكسا أي: من آخره لأوّله وكذلك قوله تعالى: ﴿**وربك فكبر**﴾ أي: من غير مراعاة الواو. ((**6) العكس: هو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخـر فيـه ثم يعكس)** بأن يقدم ما أخّر ويؤخّر ما قدّم **(نحو قولك :قول الإمام إمام القول)** فهـذا كلام قدّم فيه لفظ القول على لفظ الإمام وجعل الأوّل مضـافا إلى الثـاني ثمّ عكس بينهما بأن قدّم منهما ما كان مؤخراً وإذا كان مقدّماً فصار المضاف أولاً مضافاً إليه والمضاف إليه مضافاً وكذلك: **(حرّ الكلام كلام الحرّ)** فإنّه كلام قـدّم فيه لفظ الحرّ وأضيف إلى الكلام ثم عكس وجعل ما هو المضاف أوّلا مضافاً إليه والمضاف إليه مضافاً. ((**٧) التشريع)** ويسمى التوشيح: وذا القافيتين أيضا **(هو بناء البيت على قافيتين بحيث إذا سقط بعضه كان الباقي شعرا)** مستقيم الوزن **(مفيد ا)** للغي

كقوله:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِيْ عَمَّ الْوَرَى ... مَا فِي الْكِرَامِ لَهُ نَظِيْرٌ يُنْظَرُ

لَوْ كَانَ مِثْلُكَ آخَرُ فِيْ عَصْرِنَا ... مَا كَانَ فِي الدُنْيَا فَقِيْرٌ مُعْسِرُ

فإنّه يصحّ أن تحذف أواخر الشطور الأربعة ويبقى:

يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ الَّذِيْ ... مَا فِي الْكِرَامِ لَهُ نَظِيْرٌ

لَوْ كَانَ مِثْلُكَ آخَرُ ... مَا كَانَ فِي الدُنْيَا فَقِيْرٌ

(٨) الموارَبة: هي أن يَجعل المتكلّم كلامه بحيث يُمكِنه أن يُغيّر معناه بتحريف أو تصحيف أو غيرهما ليسلم من المؤاخذة.

كقول أبي نوّاس:

(**كقوله: يا أيّها الملك الذي عمّ الورى ما في الكرام له نظير ينظر لو كان مثلك آخر في عصرنا ما كان في الدنيا فقير معسر**) فقد بني الشاعر هذه الأبيات على قافيتين بحيث يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منهما (**فإنّه يصحّ أن تحذف أواخر الشطور الأربعة ويبقى**) مع ذلك كل من هذين البيتين بيتا مستقيم الوزن مفيد المعنى ويقال فيهما: (**يا أيّها الملك الذي ما في الكرام له نظير لو كان مثلك آخر ما كان في الدنيا فقير**) (**(٨) الموارَبة**) من الأرب: وهو الحاجة والعقل أو من ورب العرق إذا فسد و(**هي**) في اصطلاح هذا الفن: (**أن يجعل المتكلم كلامه**) الذي يتوجه عليه فيه المواخذة (**بحيث يمكنه أن يغير معناه**) إذا أنكر عليه شخص (**بتحريف**) لكلمته (**أو تصحيف**) لها (**أو غيرهما**) من زيادة أو نقص أو نحو ذلك; (**ليسلم من المواخذة**) ويتخلّص عنها بذلك التحريف أو التصحيف أو غيرهما (**كقول أبي نواس**) في خالصة جارية الرشيد:

لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِيْ عَلَى بَـــابِكُمْ كَمَا ضَاعَ عِقْدٌ عَلَى خَالِصَـــةَ

فلمّا أنكر عليه الرشيد ذلك قال: «لَمْ أقل إلاّ»:

لَقَدْ ضَاءَ شِعْرِيْ عَلَى بَـــابِكُمْ كَمَا ضَاءَ عِقْدٌ عَلَـــى خَالِصَـــه

(٩) ايتلاف اللفظ مع اللفظ هوكون ألفاظ العبارة من وادٍ واحد في الغرابة والتأهُّل, كقوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَـــذْكُرُ يُوسُـــفَ﴾ [يوسف: 85], لَمّا أتى بالتاء الّتي هي أغرب حروف القسم, أتـــى بـــ«تفتأ» الّتي هي أغرب أفعال الاستمرار.

(لقد ضاع شعري على بابكم كما ضاع عقد على خالصه، فلما أنكر عليه الرشيد ذلك) قال أبونواس: (لم أقل إلا: لقد ضاء شعري على بابكم كما ضاء عقد علـــى خالصـــه) فغير المعنى بهذا التحريف وسلم من المؤاخذة به.

((٩) ائتلاف اللفظ مع اللفظ هو كون ألفاظ العبارة) التي يعبّر بها عن معنى ما مؤتلفة متناسبة بحيث تكون (من واد واحد في الغرابة والتأهّل، كقوله تعالى: ﴿ تالله تفتؤا تذكر يوسف﴾ بحذف كلمة النفي أي: تالله لاتفتأ; ولذا صار من أفعال الاستمرار بمعنى لاتزال، فإنّه تعالى (لَمّا أتي) من حروف القسم (بالتاء التي هي أغرب حروف القسم أتى) معها من أفعال الاستمرار (بتفتأ التي هي أغرب أفعال الاستمرار) فحصل بينهما ائتلاف; لكونهما من واد واحد في الغرابة.

خاتمة

(١) سرِقة الكلام أنواع: منها:

أن يأخذ الناثر أو الشاعر معنى لغيره بدون تغيير لنظمه,

كما أخذ عبد اللهِ بنُ الزَبِيْر بَيْتَيْ مُعَن, وادّعاهما لنفسه, وهما:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَــهُ عَلَى طَرَفِ الْهِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِــلُ

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَيْفِ مِنْ أَنْ تُضِيْمَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَيْفِ مَزْحَلُ

(**خاتمة**) في سرقة الكلام وما يتصل بها من الاقتباس والتضمين ونحوهما مما فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. ((١) **سرقة الكلام أنواع**) عديدة ذكّر المصنّف منها ما هو سرقته ظاهرة مذمومة فقال.

منها: أن يأخذ الناثر أو الشاعر، فإنّ السرقة كما تكون في الشعر تكون في غير الشعر أيضاً (**معنى لغيره بدون تغيير لنظمه**) أي: لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات منه (**كما أخذ عبد الله بن الزبير**[1]) بفتح الزاء وكسر الباء الموحّدة شاعر مشهور وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي رضي الله تعالى عنه فإنّه بضمّ الزاي وفتح الباء؛ ولذا قال في الحاشية الزبير بفتح فكسر... إلخ، (**بيتي معن**[2]) بضمّ الميم وفتح العين وهو ابن أوس وأمّا معن بن الزائدة، فهو بفتح الميم وسكون العين، كما قال في الحاشية معن بضم (**فتح... إلخ، وإدعائهما لنفسه**) وهما أذانت (**لم تنصف أخاك**) أي: لم تعطه النصفة والعدل و لم تعرف حقوقه وجدته على (**طرف الهجران**)، بكسر الهاء وإضافة الطرف إليه بيانية أي: على الطرف الذي هو الهجران إن كان

(1) الزبير بفتح فكسر في هذا ويوجد اسم آخر بضم فتح. ١٢ منه.

(2) معن بضم ففتح ومعن بن زائدة بفتح فسكون. ١٢ منه.

ومثل هذا يسمّى «نسخاً وانتحالاً», ومن قبيله أن تبدّل الألفاظ بما يُرادِفها, كأنْ يقال في قول الْحُطَيْئَة:

دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَاعِمُ الْكَاسِيْ

ذَرِ الْمَآثِرَ لاَ تَذْهَبْ لِمَطْلَبِهَا ... وَاجْلِسْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الآكِلُ اللاَبِسُ

يعقل أي: وجدته هاجرا لك ورافضاً صحبتك إن كان له عقل (**ويركب**) ذلك الأخ الذي لم تنصفه (**حدّ السيف**) أي: طرفة القاطع يعني: يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها (**من أن تضيمه**) أي: بدلا من أن تظلمه (**إذا لم يكن عن شفرة السيف**) أي: عن ركوب حدّ السيف وتحمل الشدائد (**مزحل**)، بفتح الميم والحاءِ المهملة بينهما زاي معجمة أي: مبعد بمعنى: البعد والانفصال، فهذان بيتان من قصيدة معن بن أوس المذكور، قد سرقهما عبد الله الزبير كما حكى إنّ عبد الله بن الزبير دخل على معاوية رضي الله تعالى عنه فانشده هذين البيتين فقال له المعاوية: لقد شعرت (بضم العين) أي: صرت شاعرا بعدي (أي: بعد ملاقاتي الأولى) يا أبابكر (كنية له) ثم إنّ عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس حتى دخل معن بن أوس على معاوية فانشد بين يديه قصيدته التي فيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له: ألم تجزني إنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي وبعد هذا فهو أخي من الرضاعة وأنا أحق بشعره (**ومثل هذا**) الأخذ والسرقة (**يسمّى نسخا وانتحالا**)؛ لأنّه نقل كلام الغير وإدّعاه لنفسه والنسخ النقل؛ يقال: نسخت الكتاب أي: نقلت ما فيه إلى كتاب آخر والانتحال: أن تدعي أن ما لغيرك لك يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا إدعاه لنفسه وهذا النوع من السرقة سرقة ظاهرة مذمومة جداً (**ومن قبيله**) في كونه سرقة ظاهرة مذمومة (**أن تبدل الألفاظ بما يرادفها**) وذلك؛ لأنّ المرادف ينزل منزلة رديفه، فلازم أحدهما من القبح لازم (**للأخر كان يقال في قول الحطيئة:**

وقريب منه أن تبدّل الألفاظ بِما يضادّها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب, كما لو قيل في قول حسّان:

بِيْضُ الوُجُوْهِ كَرِيْمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الأُنُوْفِ مِنَ الطِرَازِ الأَوَّلِ

سُوْدُ الوُجُوْهِ لَئِيْمَةٌ أَحْسَابُهُمْ فُطْسُ الأُنُوْفِ مِنَ الطِرَازِ الآخِرِ

ومنها: أن يأخذ المعنى ويغيّر اللفظ, ويكون الكلام الثاني

دع المكارم) أي: دع طلبها **(لا ترحل لبغيتها)** البغية: بكسر الباء وضمّها بمعنى: الحاجة والطلب **(واقعد; فإنّك أنت الطاعم الكاسي)** أي: الآكل اللابس والمعنى: لست أهلا للمكارم والمعاني فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة أي: مطلق الأكل والتستر باللباس **(ذر المآثر لا تذهب لمطلبها. واجلس; فإنّك أنت الآكل اللابس)**، هذا معقول; لأن يقال: فقد يدل كل لفظ من البيت الأوّل بمرادفه فإن ذر مرادف لدع والمآثر مرادف للمكارم ولا تذهب مرادف لاترحل ولمطلبها مرادف لبغيتها واجلس مرادف لاقعد والآكل مرادف للطاعم واللابس مرادف للكاسي **(وقريب منه)** أي: وقريب من تبديل الألفاظ بإيرادفها في القبح أن تبدل الألفاظ **(بما يضادّها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب)**; لقرب تناول ذلك التبديل فكان في حكم تبديل الألفاظ بما يرادفها في كونه سرقة مذمومة، **(كما لو قيل في قول حسّان)** بن ثابت رضي الله تعالى عنه: **(بيض الوجوه كريمة أحسابهم شمّ الأنوف)** بضم الشين جمع أشمّ من الشمم: وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء في أعلاه وهو صفة مدح عند العرب **(من الطراز الأول)** الطراز: العلم والمراد هاهنا: المجد أي: إنّهم من النمط الأوّل في المجد والشرف، هذا شعر سيدنا حسان رضي الله تعالى عنه، فلو قيل فيه: هذا الشعر سود الوجوه **(لئيمة أحسابهم فطس الأنوف من الطراز الآخر)** لكان تبديلا بالضدّ، كما هو الظاهر **(ومنها: أن يأخذ)** القائل الثاني **(المعنى ويغير اللفظ)** بحيث يدل على ذلك المعنى بوجه آخر حتّى يقال: هذا تركيب

دون الأوّل, أو مساوياً له, كما قال أبو الطيّب في قول أبي تمام:

هَيْهَاتَ لاَ يَأْتِي الزَمَانُ بِمِثْلِهِ ... إِنَّ الزَمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيْلُ

أَعْدَى الزَمَانُ سَخَاؤَهُ فَسَخَا بِهِ ... وَلَقَدْ يَكُوْنُ بِهِ الزَمَانُ بَخِيْلاً

فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام, والأوّل أجود سبكاً, ومثل هذا يسمّى ....

آخر (**ويكون الكلام الثاني دون الأوّل**)؛ لفوات فضيلة وجدت في الأوّل (**أو مساويا له**) في الحسن والفضيلة، (**كما قال أبو الطيب في قول أبي**) تمام الواقع في مرثية محمّد بن حميد حين استشهد في بعض غزواته: «هيهات»: اسم فعل ماض بمعنى: بعد وفاعله محذوف أي: بعد إتيان الزمان بمثل المرثّي الممدوح بقرينته قوله: (**لا يأتي الزمان بمثله**) أي: بمثل ذلك (**المرثّي إنّ الزمان بمثله لبخيل**) فهذا قول أبي تمام قد أخذ منه أبو الطيب وقال: (**أعدي الزمان سخاؤه الأعداء**) أن يتجاوز الشيء من صاحبه إلى غيره فالمعنى سري سخاؤه الزمان (**فسخا به**) أي فجاد الزمان بالممدوح وأخرجه من العدم إلى الوجود (**لقد يكون به الزمان بخيلا**) على الدنيا بإيجاده، (**فالمصراع الثاني**) من بيت أبي الطيب (**ماخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام**) ولا يضرّ في كونه ماخوذا منه كون البخيل في قول أبي تمام متعلقا بالمثل وفي قول أبي الطيب متعلّقا بنفس الممدوح؛ لأنّ المصراعين اشتركا في الحاصل مع أن بخل الزمان بمثله في قول أبي تمام كناية عن بخله بنفسه (**والأوّل**) أي: قول أبي تمام (**أجود سبكاً**) وخلواً من التعقيد اللفظي والمعنوي وذلك: لأن أبا الطيب عبر بصيغة المضارع والمناسب صيغة الماضي بأن يقال: ولقد كان به الزمان بخيلا؛ إذ لا معنى؛ لكونه جاد به الزمان هو يبخل به في المستقبل، فيحتاج فيه إلى أن وضع يكون موضع كان فقول أبي الطيب مع كونه ماخوذا من قول أبي تمام مفضول أيضا (**ومثل هذا**) أي: أخذ المعنى مع تغيير اللفظ وإن كان الثاني أفضل من الأوّل (**يسمّى**

«إغارة ومسخاً».

ومنها: أن يأخذ المعنى وحده, ويكون الثاني دون الأوّل, أو مساوياً له, كما قال أبو تمام في قول من رثَى ابنه:

وَالصبْرُ يُحْمَدُ فِيْ الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا ... إلاَّ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ لاَ يُحْمَدُ

وَقَدْكَانَ يُدْعَى لاَبِسُ الصبْرِ حَازِماً ... فَأَصْبَحَ يُدْعَى حَازِماً حِيْنَ يَجْذَعُ

وهذا يسمّى «إلْماماً وسلخاً».

إغارة); لأنه أغار على ما هو للغير، فغيّره عن وجهه و(**مسخا; لأنّه**) بدل صورة ما للغير بصورة أخرى والغالب كونها أقبح والمسخ في الأصل: تبديل صورة بما هو أقبح منها (**إلا أنّ**) المصنّف لم يذكر في هذا النوع ما يكون الثاني أفضل من الأوّل مع كونه أيضا من أقسامه; لأنّه بصدد بيان ما هو غير خال عن القبح والذمّ وهذا القسم من الإغارة والمسخ ممدوح ومقبول; لكونه مشتملًا على فضيلة أخرجته إلى نوع من الإبداع (**ومنها: أن يأخذ المعنى وحده**) بدون شيء من اللفظ (**ويكون الثاني دون الأوّل أو مساويا له**)، لم يذكر هاهنا أيضا كون الثاني أفضل من الأول للوجه الذي عرفته، كما قال أبو تمام في قول من رثّى أبنه: (**والصبر يحمد في المواطن كلّها إلا عليك فإنّه لا يحمد وقد كان يدعي اللابس الصبر حازما فالصبح يدعي حازما حين يخزع**)، فهذ البيت من أبي تمام وإن كان لفظه غير لفظ الأول لكن معناه معنى الأوّل فإنّ كلا من البيتين أفاد أن الصبر مع كونه ممدوحاً في نفسه ليس بممدوح بالنسبة إلى المرثّي لكن الأوّل أوضح دلالةً على هذا المعنى وأخصر لفظاً كما لا يخفى، فهو أجود من الثاني (**وهذا يسمّى إلماماً**) من ألم بالمنزل إذا نزل به ويعبر به عن القصد، كما هنا; فإنّ القائل الثاني قد قصد أخذ المعنى من لفظ غيره (**وسلخا**) وهو في اللغة: كشط الجلد عن الشاة فكأنّه

(٢) الاقتباس: هو أن يضمن الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنّه منه, كقوله:

لاَ تَكُنْ ظَالِماً وَلاَ تَرْضَ بِالظُلْمِ	**وَأَنْكِرْ بِكُلِّ مَا يُسْتَطَاعُ**
يَوْمَ يَأْتِي الْحِسَابُ بِالظُلُوْمِ	**مَا مِنْ حَمِيْمٍ وَلاَ شَفِيْعٍ يُطَاعُ**

وقوله:

لاَ تُعَادِ النَاسَ فِيْ أَوْطَانِهِمْ	**قَلَّمَا يُرْعَى غَرِيْبُ الوَطَنِ**
وَإِذَا مَا شِئْتَ عَيْشاً بَيْنَهُمْ	**خَالِقِ النَاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ**

كشط عن المعنى جلداً والبسه جلداً آخر; فإنّ اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد واللباس.

(**الاقتباس: هو أن يضمن الكلام نظما**) كان أو نثرا (**شيئا من القرآن أو الحديث**) أي: أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام بشرط أن يكون الماتي به على أنّه من كلام المضمن (**لا على أنّه منه**) أي: لا على وجه يكون فيه إشعار بأنّه من القرآن أو الحديث كأن يقال في إثناء الكلام قال الله تعالى كذا أو قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذا، فإنّه لكونه سهل التناول ليس مما يستحسن ويلحق بالبديع (**كقوله: لا تكن ظالما ولا ترض بالظلم وأنكر بكل ما يستطاع يوم يأتي الحساب بالظلوم ما من حميم ولاشفيع يطاع**) فقد اقتبسه من قوله تعالى: ﴿وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾; فإنّه أتي به لا على أنّه من القرآن، فهذا مثال للاقتباس من (**القرآن وقوله: لا تعاد الناس في أوطانهم قَلَّمَا يرعى غريب الوطن وإذا ما شئت عيشا بينهم خالق الناس بخلق حسن فقوله: خالق الناس بخلق حسن**) من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتي به لا على أنّه من الحديث: فهو مثال للاقتباس من الحديث

ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبَس للوزن أو غيره, نحو:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أنْ يَكُوْنَـا إنَّـا إلَـى اللهِ رَاجِعُوْنَـا

وفي القرآن: ﴿إِنَّا للهِ وَإِنَّـا إِلَيْهِ رَاجِعونَ﴾ [البقرة: 156].

(٣) التضمين ويسمّى «الإيداعَ» هو أن يضمن الشعر شيئاً من شعر آخر مع التنبيه عليه إن لَم يشتهر, كقوله:

إِذَا ضَاقَ صَدْرِيْ وَخِفْتُ العِدَا تَمَثَّلْتُ بَيْتـاً بِحَـالِيْ يَلِيْـقُ

فَبِـاللهِ أَبْلُـغُ مَـا أَرْتَجِـيْ وَبِـاللهِ أَدْفَـعُ مَـا لاَ أَطِيْـقُ

ولا بأس بالتغيير اليسير, كقوله:

أَقُوْلُ لِمَعْشَرٍ غَلِطُوْا وَغَضُّـوا مِنَ الشَّيْخِ الرَشِيْدِ وَأَنْكَـرُوْهُ

(ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس) بحيث لا يظهر به أنّه شيء آخر (للوزن أو غيره) كاستقامة القرائن (في النثر نحو: قد كان ما خفت أن يكونا). إنّا إلى الله راجعونا فقوله: إنا إلى الله راجعونا، مقتبس بنقص ويسير من التغيير كيف (وفي القرآن: ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون. ﴾ ((٣) بالتضمين ويسمى الإيداع: هو أن يضمن الشعر); فإنّ النثر لا يجري فيه (التضمين شيئا ولو بعض مصراع من شعر آخر مع التنبيه عليه) أي: مع التنبيه على أنّه من شعر آخر; لئلاّ يظنّ به السرقة (إن لم يشتهر) نسبته لصاحبه وإلا فشهرته يغني عن التنبيه عليه (كقوله: إذا ضاق صدري وخفت العدا تمثّلت بيتا بحالي يليق، فبالله أبلغ ما ارتجي وبالله ادفع مالا أطيق). فالبيت الثاني من شعر غيره قد ضمنه الشاعر ونبّه عليه بقوله: «تمثّلت»; فإنّ التمثل إنّمايكون بشيء قد سبق (نظمه ولا بأس) في التضمين (بالتغيير اليسير) إذا توقّف ذلك التضمين على وجه المناسبة للمراد على هذا التغيير (كقوله) في ذمّ يهودي به :داء الثعلب المسمّى بالقراع وهو داء يتناثر منه (الشعر أقول لمعشر: غلطوا

هُوَ ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَنَايَا مَتَى يَضَعُ العِمَامَةَ تَعْرِفُوْهُ

(٤) العقد والْحَلّ الأوّل: نظم المنثور, والثاني: نثر المنظوم, فالأوّل: نحو:

وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا. متى يضع العمامة تعرفوه). فالبيت الثاني للسحيم بن وثيل وهو في الأصل هكذا. أنا ابن جلا وطلاع الثنايا. متى أضع العمامة تعرفوني. ومراده: الافتخار وإنّه ابن رجل جلا أمره واتّضح وإنّه أمتى يضع العمامة للحرب وتوجد له يعرف قدرة في الحرب; فإنّ المراد بالعمامة: ملبوس الحرب فضمه الشاعر بتغييره إلى الغيبة; ليناسب مقصوده وينتظم به وهو كون من نسب إليه ما ذكر على وجه التهكّم متحدّثاً عنه متحدثا عن نفسه كما في الأصل. وعلى هذا فمعنى البيتين هكذا (أقول: للمعشر) أي: لجماعة من اليهود (غلطوا) في حقّ ذلك اليهودي حيث ذكروه على وجه التلميح بما يناسب ما كان يفتخر به عليهم وإلاّ فهم لم يغلطوا في تبعيده وإنكاره (وغضوا) أبصارهم عند رؤيته احتقارا به (من الشيخ الرشيد) أي: من ذلك اليهودي ومراده بالرشيد اللغوي على وجه التهكّم وأنكروه أي: ذلك اليهودي (هو ابن جلا) أي: هو ابن شعر وصاحبه جلا الرأس منه انكشف (وأنّه طلاع الثنايا) أي: ركاب صعاب الأمور والمراد بها هاهنا: مشاق داء الثعلب ومشاق الذلّ والهوان (متى يضع) عن رأسه (العمامة تعرفوه) أي: تعرفوا دائه وعيبه

((٤)**العقد والحل**) هما شيئان متقابلان جمعهما في فصل واحد فقال (**الأوّل**) أي: العقد (**نظم المنثور**) سواء كان ذلك النثر قرآنا وحديثا وغير ذلك بأن كان مَثلاً وحكمته من الحكم المشهورة (**والثاني**) أي: الحل عكس العقد أي: (**نثر المنظوم**) وإنما سمي نظم المنثور عقدا ونثر المنظوم حلا; لانّ الكلام في الأوّل كان نثراً محلولاً فصار نظماً معقوداً و في الثاني كان نظماً معقوداً فصار نثراً محلولاً (**فالأوّل**) أي العقد ونظم المنثور (**نحو**

وَالظُّلْمُ مِنْ شِيَمِ النُفُوْسِ فَإِنْ تَجِدْ ذَا عِفَّــةٍ فَلِعِلَّــةٍ لاَ يَظْلِــمُ

عَقَد فيه قول حكيم: «الظلم من طباع النفس, وإنّما يصدّها عنه إحدى علّتَين: دينيّة, وهي خوف المعاد, ودنيويّة, وهي خوف العقاب الدينويّ».

والثاني، نحو قوله: «العيادة سنّة مأجورة مَكْرُمَة مأثورة, ومع هذا فنحن الْمرْضَى, ونحن العوَّاد, وكلّ وداد لا يدوم فليس بوداد». وحلّ فيه قول القائل:

إِذَا مَرِضْنَا أَتَيْنَــاكُمْ نَعُــوْدُكُمْ وَتَــذْنِبُوْنَ فَنَــأْتِيْكُمْ وَنَعْتَــذِرُ

(٥) التلميح: هو أن يشير المتكلّم في كلامه لآية, أو حديث, أو شعر مشهور, أو مَثَل سائر, أو قصّة, ...

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذاعفّة فلِعلّة لا يظلم عقد فيه قول حكيم: الظلــم من طباع النفس وإنما يصدّها عنه إحدى علّتين دينية، وهي خوف المعاد ودنيوية وهي خوف العقاب الدنيوي)، فأخذ الشاعر هذا الكلام النثر المشهور في الحكمـــة ونظمه مع شيء من التغيير (والثاني) أي: الحل ونثر المنظوم (نحو قوله: العيادة سنة ماجورة و مكرمة ماثورة و مع هذا فنحن المرضى ونحن العــواد وكــل وداد لا يدوم فليس بوداد) فهذا نثر أخذه من النظم في الحكمة أيضا.

(وحل فيه قول القائل: (إذا مرضنا أتيناكم نعودكم وتذنبون فناتيكم ونعتذر) ولا مضائقة في تغيير الأصل فيه، فإنّ التغيير وإن كان كثيراً جائز فيه وكذا في العقد. ((٥) التلميح: هو أن يشير المتكلم في) فحوى (كلامــه لآية أو حديث أو شعر مشهور أو مثلٍ سائر) أي: شائع بين النـــاس (أو قصة) من غير أن يذكر المشار إليه بنفسه ومن غير استقصائه

كقوله:

لَعَمْرٌو مَعَ الرَمْضَاءِ وَالنَارُ تَلْتَظَى　　　أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الكَرَبِ

أشار إلى البيت المشهور, وهو:

اَلْمُسْتَجِيْرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِـــهِ　　　كَالْمُسْتَجِيْرِ مِنَ الرَمْضَاءِ بِالنَارِ

(٦) حسن الابتداء: هو أن يجعل المتكلّم مبدء كلامه عذْب اللفظ, حُسْن السبك, صحيحَ المعنى, فإذا اشتمل على إشارة لطيفة إلى المقصود, سُمّي «براعةَ الاستهلال», كقوله في تهنية

(**كقوله لعمرو**) اللام فيه لام الابتداء وهو مبتدأ خبره «إرق» وقوله: (**مع الرمضاء**) أي: مع الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم وتحرق حال من الضمير في إرق إذا جوز تقديم معمول اسم التفضيل عليه وإلا فهو صفة لعمرو أي: لعمرو المصاحب لذكر الرمضاء (**والنار حال**) كونها (**تلتظى**) وتتوقّد (**إرق**) من الرقّة التي هي الرحمة (**وأحفي منك**) من حفي عليه تلطف وتشفق عليه في ساعة الكرب والغمّ الذي يأخذ النفس وحاصل المعنى: لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت المشهور الآتي وهو عمرو القاتل لكليب إرق وأحفى منك يا مخاطب في ساعة الكرب، فهذا بيت (**أشار فيه إلى البيت المشهور وهو المستجيز لعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار**. ((٦)**حسن الابتلاء: هو أن يجعل المتكلم**) شاعراً كان أو كاتباً (**مبدء كلامه عذب اللفظ**) بأن يكون في غاية البعد عن التنافر واستثقال الطبع (**حسن السبك**) بأن يصاغ صياغة تكون في غاية البعد عن التعقيد وعن كل ما يخلّ بالفصاحة صحيح المعنى بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف ونحو ذلك، (**فإذا اشتمل**) مبدء الكلام مع ذلك (**على إشارة لطيفة إلى المقصود**) مشعرة به في الجملة (**سمّي**) المبدء بهذا الاشتمال (**براعة الاستهلا ل**)، الاستهلال في الأصل: أول ظهور الهلال ثم استعمل الأوّل كل شيء والبراعة: مصدر برع

بزوال مرَض:

اَلْمَجْدُ عُوْفِيَ إِذْ عُوْفِيْتَ وَالْكَرَمُ وَزَالَ عَنْكَ إِلَى أَعْدَائِك السُقَمُ

وكقول الآخر في التهنية ببناء قصر:

قَصرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلاَمٌ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ

(٧) حسن التخلص: هو الانتقال مِمَّا افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسَبة بينهما, كقوله:

دَعَتِ النَوَى بِفِرَاقِهِمْ فَتَشَتَّتُوا وَقَضَى الزَمَانُ بَيْنَهُمْ فَتَبَدَّدُوْا

دَهْرٌ ذَمِيْمُ الْحَالَتَيْنِ فَمَا بِهِ شَيْءٌ سِوَى جُوْدِ بنِ أَرْتَقَ يُحْمَدُ

الرجل إذا فاق أقرانه في العلم وغيره، فتسمية المبدء المشتمل على الإشارة اللطيفة إلى المقصود ببراعة الاستهلال; لكونه ابتداء فائقاً غيره من الابتداءات التي ليست كذلك (**كقوله في تهنية بزوال مرض: المجد**) والشرف: (**عوفي إذ عوفيت**) أيها الممدوح وعوفي (**الكرم وزال**) خبر ليس بدعاء; لأنّه خاطبه بعد زوال مرضه (**عنك إلى أعدائك السقم**) والمرض و هو مطلع قصيدة لأبي الطيب يهنئ لسيف الدولة بحصول العافية عن المرض وهو مشتمل على الإشارة بالتهنية والبشارة بالعافية التي هي المقصودة من القصيدة فكان من براعة الاستهلال (**وكقول الآخر في التهنية ببناء قصر: عليه تحيّة وسلام خلعت عليه جمالها الأيّام**) أي: نزعت الأيّام جمالها وطرحته على ذلك القصر فضمن خلع معنى طرح، ولذا عدّاه وبعلى وكونه من البراعة وإشعاره بالتهنية بالبناء غير خفي. (**(٧) حسن التخلص: هو الانتقال مما افتتح به الكلام**) من الافتخار أوالشكاية أو الهجو أو المدح أو نحو ذلك (**إلى المقصود**) مما افتحا بالكلام (**مع رعاية المناسبة بينهما**) أي بين المنتقل منهم وهو ما افتتح بالكلام والمنتقل إليه وهو المقصود (**كقوله: دعت نوى بفراقهم فتشتتوا وقضى**

(٨) براعة الطلب: هو أن يشير الطالب إلى ما في نفسه دون أن يصرّح في الطلب, كما في قوله :

وَفِي النَفْسِ حَاجَاتٌ وَفِيْكَ فَطَانَةٌ سُكُوْتِيْ كَلاَمٌ عِنْدَهَا وَخِطَابٌ

(٩) حسن الانتهاء: هو أن يجعل آخر الكلام عذْب اللفظ, حُسْن السبك, صحيحَ المعنى, فإن اشتمل على ما يُشعِر بالانتهاء سُمّي «براعةَ المقطع», كقوله:

الزمان بينهم فتبددوا دهر ذميم الحالتين فما به شيء سوي جود بن ارتق يحمد). فقد انتقل من ذمّ الدهر وكون كل شيء فيه غير محمود إلى الممدوح وكون جوده محموداً مع وجود المناسبة الظاهرة بينهما فكان فيه حسن التخلّص. (**(٨) براعة الطلب: هو أن يشير الطالب)** في كلامه إلى طلب (**ما في نفسه**) من المطالب (**دون أن يصرّح في الطلب كما في قوله: وفي النفس حاجات وفيك فطانة. سكوتي كلام عندها وخطاب**) ففيه من الإشارة إلى ما في نفسه من المطالب ما لا يخفى.

(**(٩)حسن الانتهاء: هو أن يجعل آخر الكلام**) من القصيدة أو الرسالة أو الخطبة (**عذب اللفظ حسن السبك صحيح المعنى**) كما أنّ حسن الابتداء هو أن يجعل مبدء الكلام كذلك فإن اشتمل آخر الكلام على ما يشعر بالانتهاء أي: بانتهاء الكلام الذي جعل ذلك الآخر آخره بحيث لا يبقى للنفس تشوف وانتظار إلى ما وراءه وذلك إمّا بأن يشتمل على لفظ يدلّ بالوضع على الختم والانتهاء كلفظ الختم ولفظ الانتهاء ولفظ الكمال وما يشبه ذلك وأمّا بأن يكون مدلوله يفيد عرفاً إنّه لا يؤتى بشيء بعده مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات والسلام ومثل الدعاء كما في البيت الآتي; فإنّ العادة جارية بالختم بالدعاء سمّي براعة (**المقطع; لكون المقطع**) والمنتهى فائقاً من المقطعات التي ليست كذلك (**كقوله:**

بَقِيْتَ بَقَاءَ الدَهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وَهَذَا دُعَــاءٌ لِلْبَرِيَّــةِ شَــامِلُ

بقيت بقاء الدهر ياكهف أهله). الكهف في الأصل: الغار في جبل يؤدى ويلجــاء إليه، ثمّ استعمل في الملجأ مطلقاً كما هاهنا (**وهذا دعاء للبرية شامل**) ووجه ذلك الشمول أنّه جعل بقاءه سبباً للنظام البرية وصلاح حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم بعضاً وتمكّن كل واحد ببلوغ مصالحه فكان الدعاء ببقــاءه ودعاء بنفع كل البرية فكان شاملاً لجميعهم فآخر هذا البيت; لكونه مشــتملا على الدعاء يشعر بانتهاء الكلام لما تعورف من الإتيان بالدعاء في الانتهاء، فإذا سمع سامع ذلك لم ينتظر بشيء وراءه وعلى هذا فيمكن أن يكون في إتيان هذا البيت بآخر الكتاب إشارة إلى أنّ هذا الكتاب قد ختم فلا يتشــوف الطالــب بشيء وراءه وإلى أن مؤلّفه كان يدعو له بأنّه يبقى بين أهله وهو أهل العلم بقاء الدهر; لأنّ بقاءه; لكونه متضمّناً لزبد جميع ما صنّف في هذا الفنّ نفع لجميــع البرايا نفعنا الله به وبسائر ما علمنا وختم لنا ولجميع المؤمنين بالحسنى. وآخــر دعوانا أن الحمد لله ربّ السموات وربّ الأرض ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

تــــــــمّـــــــت

تنبيه

ينبغي للمعلّم أن يناقش تلامذته في مسائل كلّ مبحث شرحه لهم من هذا الكتاب؛ ليتمكّنوا من فهمه جيّداً, فإذا رأى منهم ذلك, سألهم مسائل أخرى يمكنهم إدراكها مِمَّا فهموه.

(الف) كأن يسألهم بعد شرح الفصاحة والبلاغة وفهمهما عن أسباب خروج العبارات الآتية عنها, أو عن إحداهما.

(١) رُبَّ جَفْنَة مُثْعِنْجِرة, وطعنة مسحنفرة, تبقى غداً بـ«أنقرة», أي: جفنة ملاي وطعنة متّسعة تبقى ببلدة أنقرة.

(٢) الحمد لله العليّ الأجلّ.

(٣) أكلت العرين, وشربت الصمادح, تريد اللحم, والماء الخالص.

(٤) وأزور من كان له زائرا — وعاف في العرف عرفانه

(5) ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه — زهيراً على من جرّ من كلّ جانب

(6) من يهتدي في الفعل مالا يهتدي — في القول حتىّ يفعل الشعراء

أي: يهتدي في الفعل ما لا يهتديه الشعراء في القول حتّى يفعل.

(٧) قرب منّا فرأيناه أسدا (تريد البخر)(1).

(8) يجب عليك: أن تفعل كذا (تقوله بشدّة مخاطِباً لِمَن إذا فعل عُـدّ فعله كرماً وفضلاً).

(1) فإن الوصف الخاص الذي اشتهر به الأسد هو الشجاعة لا البخر وإن كان من أوصافه .12

(ب) وكأن يسألهم بعد باب الخبر والإنشاء: أن يجيبوا عمّا يأتي:

(١) أمن الخبر أم الإنشاء قولك: «الكلّ أعظم من الجزء» وقوله تعالى: ﴿إن قارون من قوم موسى﴾؟

(٢) ما وجه الإتيان بالخبر جملة في قولك: «الحقّ ظهر» و«الغضب آخره ندم»؟

(٣) ماالذي يستفيده السامع من قولك: «أنا معترف بفضلك», «أنت تقوم في السحر», «ربّ إنّي لا استطيع اصطباراً»؟

(٤) من أيّ الأضرب قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى: ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ ﴿ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون﴾؟

(٥) هل للمهتدي أن يقول: ﴿إهدنا الصراط المستقيم﴾؟

(٦) من أيّ أنواع الإنشاء هذه الأمثلةُ وما معانيها المستفادةُ من القرائن:؟

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا ياجرير المجامع

«اعمل ما بدا لك», «لا ترجع عن غيّك», «لا أبالي أقعد أم قام», «أليس الله بكاف عبده», «هل يجازي إلاّ الكفور», «أَلم نربّك فينا وليداً»,

ليت هنداً أنجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مِمّا تجد

«لو يأتينا فيحدّثنا», «أسُكّان العقيق كفى فراقاً».

(ج) وكأن يسألهم بعد الذكر والحذف عن دواعي الذكر في هذه الأمثلة: «أم أراد بِهم ربّهم رشداً»، «الرئيس كلّمنِي في أمرك والرئيس أمرنِي بمقابَلتك»؛ (تُخاطِبُ غبِيًّا) «الأمير نشر المعارف وأمّن المخاوف»؛ (جواباً لِمن سأل: ما فعل الأمير)، «حضر السارق»؛ (جواباً لقائل: هل حضر السارق؟)، «الجدار مُشرِف على السقوط»؛ (تقوله بعد سبْق ذكره تنبيهاً لصاحبه)،

فعبّاس يصدّ الخطب عنا وعبّاس يُجير من استجاراً

(تقوله في مقام المدح).

وعن دواعي الحذف في هذه الأمثلة: «وَإِنَّا لاَ نَدْرِيْ أَشَرٌّ أُرِيْدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ»، «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى»، «خَلَقَ فَسَوَّى»، «أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيْماً فَآوَى»، «سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ»، «منضجة الزروع ومصلحة الهواء محتال مراوغ»؛ (بعد ذكر إنسان)،

أم كيف ينطق بالقبيح مُجاهراً والهرّ يحدّث ما يشاء فيدفن

(د) وكأن يسألَهم عن دواعي التقديم والتأخير في هذه الأمثلة: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ»، «ما كلٌّ ما يتمنَّي المريد يُدرِكه»، «السفّاح في دارك»، «إذا أقبل عليك الزمان نقترح عليك ما نشاء»، «الإنسان جسم نام حَسّاس ناطق»، «الله أسأل أن يصلح الأمر»، «الدهر فودي شيبا»، «لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِي دِيْنِ»،

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

وما أنا أسقمت جسمي به   وما أنا أضرمت في القلب ناراً

(٥) وكأن يسألَهم عن أغراض التعريف والتنكير في هذه الأمثلة:

إذا أكرمت الكريم ملكته   وإن أنت أكرمت اللئيم تمرّدا

«وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَأَنْ يَقُوْلُوْا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسْنَدَةٌ»، «تَبَّتْ يَدَا أَبِيْ لَهَبٍ»، «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّنْ رِّجَالِكُمْ»،

عبّاس عبّاس إذا احتدم الوغى   والفضل فضل والربيع ربيع

قرأنا شعر أبي الطيّب وحبيب ولَم نقرأ شعر الوليد»، «وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُنْيَا إِلاَّ لَعِبٌ وَلَهْوٌ»، «هَذَا الَّذِيْ بَعَثَ اللهُ رَسُوْلاً»،

هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه   من نسل شيبان بين الضال والسمر

«فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى»، «اَلَّذِيْنَ كَذَّبُوْا شُعَيْباً كَانُوْا هُمُ الْخَاسِرِيْنَ»، «الّذي خاط ملابس الأمير خاط هذا الثوب»، «أخَذَ ما أعطيته وسار»، «الرجل خير من المرأة»، «عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَهَادَةِ»، «اليوم يستقبل إلاّ مال راجيها»، «لبث القوم ساعة وقضوا الساعة في الجدال»، «أَطِيْعُوا اللهَ وَأَطِيْعُوا الرَسُوْلَ»، «اُدخل السوق واشتر اللحم»، «زيد الشجاع»، «علماء الدين أجمعوا على كذا»، «ركب وزراء السلطان»، «هذا قريب اللص»، «أخو الوزير أرسل لي»، «وإنّ شفائي عبرة مهراقة»، «يا بوّاب افتتح الباب، وياحارس لا تبرح»،

«وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِيْنَةِ»، «وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ»، «إنّ له لإبلاً وإنّ له لَغنماً»، «ما قدم من أحد»،

ولله عندي جانب لا أضيعه — واللهو عندي والخلاعة جانب

فيوماً بِخَيل تطرد الروم عنهمو — ويوماً بِجُود يطرد الفقر والجدبا

«وَإِنْ يُكَذِّبُوْكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ»، «أَإِنَّ لَنَا لَأَجْراً».

(و) وكان يسألهم بعد التشبيه عن التشبيهات الآتية:

وقد لاح في الصبح الثريّا لمن رأى — كعنقود ملاّحيّة حين نوّرا

كأنّما النار في تلهّبها — والفحم من فوقها يغطّيها

زنجيّة شبكت أناملها — من فوق نارنجة لتخفيها

وكأنّ أجرام النجوم لوامعاً — درد نثرن على بساط أزرق

عزماته مثل النجوم ثواقباً — لو لَم يكن للثاقبات أفول

ابذل فإنّ المال شعر كلّما — أوسعته حلقاً يزيد نباتاً

ولَمّا بدا لي منك ميل مع العدا — علي ولَم يحدث سواك بديل

صددت كما صدّ الرمي — تطاولت به مدّة الأيّام وهو قتيل

ربّ حيّ كميّت ليس فيه — أمل يرتجى لنفع وضرّ

«وعظام تحت التراب وفوق الأرض منها آثار حمد وشكر»،

كأنّ انتضاء البدر من تحت غيمه — نجاة من البأساء بعد وقوع

(ز) وكأن يسألهم عن المحسّنات البديعيّة فيما يأتي:

كان ما كان وزالا — فاطرح قيلاً وقالاً

أيّهـــا المعـــرض عنّـــا حســـبك الله تعـــالى

ليت المنيّة حالت دون نصحك لي فيستريح كلانا من أذى التـــهم

«يُحْيِيْ وَيُمِيْتُ», «أَوَ مَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ»,

على رأس حرّ تاج عزّ يَزينـــه وفي رجل عبد قيد ذلّ يَشـــينه

نَهبت من الأعمار ما لو حويته لَهنّئت الـــدنيا بأنّـــك خالـــد

واستوطَنوا السرّ منّي وهو منْزلُهم ولا أفوه بـــه يومـــاً لغيرهـــم

مـــن قـــاس جـــدواك يومـــاً بالســـحب أخطـــأ مـــدحك

الســـحب تعطـــي وتبكـــي وأنـــت تعطـــي وتضـــحك

آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم في الحادثات إذا دجون نجـــوم

منها معا لِم للهدى ومصابح تجلوا الدجى والأخريات رجوم

إنّمـــا هـــذه الحيـــاة متـــاع والسفيه الغبِيّ مَـــن يصـــطفيها

ما مضى فات والمؤمّل غيْـــب ولك الساعة الّتِي أنـــت فيهـــا

وســـابق أيّـــان وجهتـــه رأيته يا صـــاح طـــوع اليـــد

في السبق لَمّا لَم يجد مشـــبهاً ســـابق أفكـــاري إلى المقصـــد

لاعيب فيهم سوى أنّ النَزيل بِهم يسلو عن الأهل والأوطان والحشم

عاشـــر النـــاس بالجميـــــــــل المزاحمـــــــــه

ويـــتّقظ وقـــل لمـــن يتعـــاطى المـــزاح مـــه

فلم تضع الأعادي قدر شـــأني ولا قالوا فـــلان قـــدر شـــاني

«أيّ شيء أطيب من ابتسام الثغور ودوام السرور وبكاء الغمام ونوح الحمام», «كمالك تحت كلامك», «يُوْلِجُ الَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُوْلِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ»,

يا خاطب الدنيا الدنيّة إنّها　　شرك الردي وقرارة الأكدار

دارٌ متَى ما أضحكت في يومها　　أبكت غداً تبًّا لَها من دار

مدحت مجدك والإخلاص ملتزمي　　فيه وحسن رجائي فيك مختتمي

ولا يصعب على المعلّم اقتفاء هذا المنهج والله الهادي إلى طريق النجاح.

تمّت